MA6 -30- T50/04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تلمسان

معهد الثقافة الشعبية

سجل تحت رقم 13/07/13
بتاريخ
الرقم
04 فيفري 2013

طبيعة السلطة السياسية في الجزائر من سنة 1962 إلى 1988

دراسة أنطروبولوجية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأنطروبولوجيا

إعداد الطالب
محمد مران

إشراف الدكتور
الغوتي مكاشة

مكتبة كلية العلوم الاجتماعية جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

لجنة المناقشة

كحلولة محمد	⮜ أستاذ	جامعة تلمسان	رئيسا
شايف عكاشة	⮜ أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	عضوا
يلس شاوش بشير	⮜ أستاذ محاضر	جامعة وهران	عضوا
الغوتي مكامشة	⮜ أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا

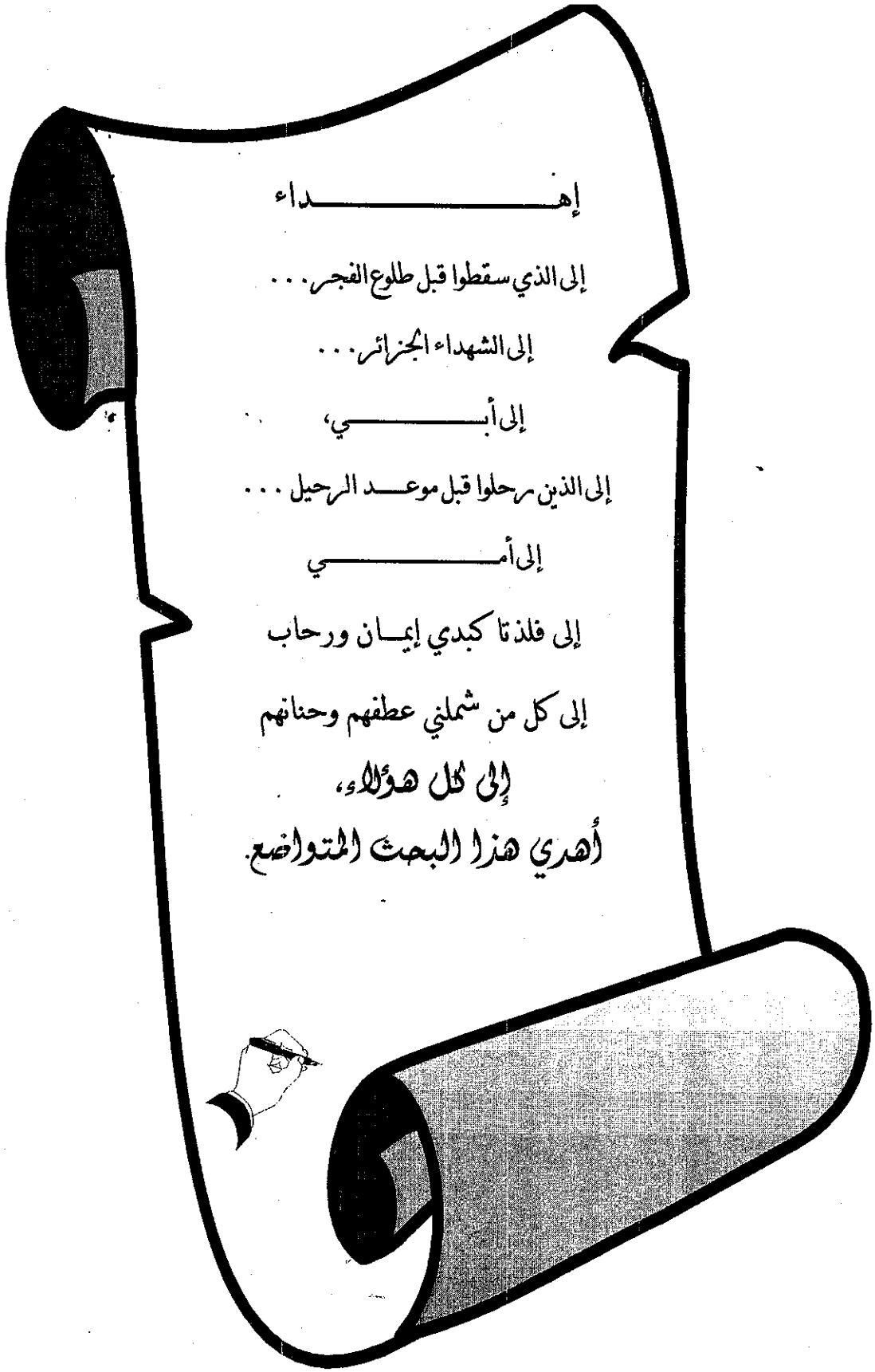

إهـــــــــــداء

إلى الذي سقطوا قبل طلوع الفجر...

إلى الشهداء الجزائر...

إلى أبـــــــــي،

إلى الذين رحلوا قبل موعـــد الرحيل...

إلى أمـــــــــي

إلى فلذتا كبدي إيمـــان ورحاب

إلى كل من شملني عطفهم وحنانهم

إلى كل هؤلاء،

أهدي هذا البحث المتواضع.

تمهيد :

تعد السلطة السياسية في المجتمعات النامية – ومنها الجزائر – من الإشكاليات المعقدة، التي ساهمت بقسط وافر في عرقلة تنميتها وتطورها، وهذا راجع إلى شبكة المحرمات والتقديس التي أحاطت بالفعل السلطوي، نتيجة للثقافة السياسية، المبنية على التعصب والفكر الشمولي، والتي تبلورت في الوعي الجمعي لهذه المجتمعات، نظرا لظروف تاريخية حالت دون تطورها، وعوامل هيكلية تمد جذورها في بنية هذه المجتمعات.

والجزائر – كغيرها من المجتمعات النامية – إعتبرت السلطة السياسية إلى وقت قريب . بمثابة "الطابو" المقدس المحاط بهالة من الممنوعات كل محاولة لإقتحام أسوارها أو التقرب منها تعتبر من أكبر الكبائر.

وهذا مايفسر في إعتقادنا، ضحالة وقلة الدراسات الإجتماعية والفلسفية والقانونية – خاصة الأكاديمية منها – في مجال السلطة السياسية وأنظمة الحكم، وأغلب الدراسات والبحوث التي قدمت في هذا المجال، كتبت إما بأقلام أجنبية تحمل خلفيات إستعمارية متعالية، أو بأقلام جزائرية، تصب معظمها في خانة نظام الحكم ويطغى عليها الطابع التبريري للسلطات القائمة، مما جعلها تحيد عن الموضوعية.

ولعل هذا الدافع القوي، الذي شجعنا على خوض غمار هذا المجال، رغبة منافي إثراء الدراسات العلمية حول إشكالية السلطة السياسية، وتأسيس ثقافة سياسية ديمقراطية ترفض التعصب والإقصاء، وتتبنى الحوار والتعايش بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري . وهذا بالرغم من الصعوبات التي تعرقل مسعانا، كنقص الوثائق والدراسات والمراجع العلمية، وإحجام الذين صنعوا القرار السياسي عن الإدلاء بشهاداتهم وكتابة مذكراتهم.

ونحن في دراستنا لطبيعة السلطة السياسية في الجزائر من 1962 إلى 1988، لايعني إغفالنا فترة مابعد دستور 1989، وإنما إحجامنا كان لكون هذه الفترة تعتبر إنتقالية و لم تتحدد معالمها بعد.

كما أن تركيزنا على الممارسة السياسية للحركة الوطنية وخلال الثورة التحريرية، له مبرراته: منها كون السلطة السياسية من 1962 إلى 1988، تأخذ مرجعيتها الإيديولوجية ومشروعيتها من حقبة النضال من أجل بناء الكيان السياسي للأمة الجزائرية.

ودراستنا للسلطة السياسية . ليس بهدف محاكمة أشخاص لأن هؤلاء نتاج لثقافة هذا المجتمع، ولا لمحاكمة نظام حكم، لأن هذا النظام نتاج هؤلاء الأشخاص، إنما هدفنا هو استقصاء طبيعة هذه السلطة محاولين سلوك سبيل الموضوعية، بدون خلفيات سياسية أو إيديولوجية. وقد إتخذنا في ذلك المنهج الإجتماعي التاريخي سبيلا لدراستنا، لأن دراسة تطور المجتمع تاريخيا وحدها الكفيلة بنزع الستار عن طبيعة السلطة السياسية في الجزائر.

مُقدّمة

إذا كانت السلطة، بوصفها "القدرة على فرض إرادة ما على إرادة أخرى بإستعمال القهر الجسدي أو الإكراه المعنوي"[1] قد وجدت ولازالت توجد في كل مستويات التنظيم الإجتماعي التي فيها علاقات غير متكافئة كالسلطة الأبوية، الدينية أو السلطة القبلية.

فإن السياسة بوصفها "النظرية أو الفن الذي ينظم حياة الناس في جماعة"[2] أو الفن الذي يضمن وجود بقاء الجماعة المنظمة حسب تعريف المفكر الفرنسي ريمون آرون، فتعني تدبير أمور الدولة . منذ أن إستعملها الإغريق في تنظيم دولة المدينة، إلى الدولة القومية الحديثة.

ولهذا فإن السياسة بهذا المعنى، لاتنطبق على الجماعات البسيطة حيث لا دولة ولا سلطة عامة آمرة، كما لا تنطبق على المجتمعات االقبلية ، لأن السلطة الآمرة فيها أبوية، مصدرها روابط الدم و القربى، لاالمشاركة السياسية المتولدة عن العيش معا .

ومن هنا يميل بعض الإجتماعيين – والإنطروبولوجيين منهم على الخصوص – إلى القول بإن ميدان أو دائرة السياسة يبدأ من حيث ينتهي ميدان أو دائرة القراية.

وكل من السلطة والسياسة يشكلان مايطلق عليه بالنظام السياسي للدولة أو السلطة السياسية للدولة والذي يعني حسب العالم الإنتطروبولوجي راد كليف براون " ذلك الجزء من

1–د. محمد السويدي – علم الإجتماع السياسي ، ميدانه وقضاياه – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – سنة 1990 ص 172.

2– نفس المرجع ص 17.

التنظيم الكلي الذي يهتم بحفظ وتوكيد النظام الإجتماعي ضمن إطار إقليمي محدد وذلك بفضل الممارسة المنظمة لسطلة القهر عن طريق اللجوء إلى القوة الفيزيفية"[3]

وبما أن السلطة السياسية تؤدي إلى إنحراف خط المساواة بين البشر نتيجة لإنقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين وبالتالي التأثير على حقوقهم الطبيبعية والتقليص من حرياتهم أو إستيلابها ، فإنها كانت ولازالت ميدانا لمختلف العلوم الإجتماعية كالقانون والفلسفة وعلم الإجتماع والعلوم السياسية.

ومن هنا تعددت النظريات التي تبرز أصل نشأة السلطة السياسية، نظرا لتعدد تخصص أصحابها وإختلاف الظروف الإجتماعية التي أنشأتها[4]:

* من النظريات الدينية التي ترجع أصل السلطة إلى الله وعليه فإنهم يطالبون بتقديسها لكونها من صنعه وحق من حقوقه يمنحها لمن يشاء فالحاكم يستمد سلطته وفقا لهذه النظرية من الله وقد تفرعت عنها ثلاثة إتجاهات:

-نظرية تأليه الحاكم

- نظرية الحق الالهي.

- نظرية التفويض الالهي غير المباشر

3- نفس المرجع ص 16.

4- هذه التعاريف إستمدت من كتاب القانون الدستوري والنظم السياسية الجزء الأول - ENAL-OPU للدكتور سعيد بوشعير - الجزائر 1989.

وقدلعبت هذه النظرية دورا كبيرا في القديم، حيث قامت سلطة الدولة على أسس دينيه محضة، ولازالت أثارها بادية حتى الأن خاصة في المجتمعات المتخلفة.

* إلى نظريات القوة والغلبة، التي يعرف أنصارها السلطة بإنها سيطرةالمنتضر على المهزوم أو حكم القوى على الضعيف ونذكر على سبيل المثال :

-نظرية العصبية عند إبن خلدون الذي يرى بأن السلطة لا تقوم إلا بقوة العصبية.

- نظرية صراع الطبقات عند كارل ماركس الذي يرى بأن سلطة الدولة تعود إلى الصراع الطبقي وتزول بزواله.

* إلى نظريات العقد الإجتماعي التي تفترض بأن السلطة ترجع إلى عقد أو إتفاق ابرمه المجتمع تنازلوا بموجبه عن حقوقهم للحاكم ومن أبرز روادها (توماس هوبز - جون لوك وجان جاكروسو).

* إلى نظرية السلطة المؤسسة للفقيه جورج بيردو G. Burdeau الذي يرى بأنه لا وجود للدولة إلا حين تتحول السلطة من فعلية إلى قانونية.

* رغم تعدد المفاهيم والنظريات تبقى السلطة السياسية ظاهرة إجتماعية، لا يمكن دراستها بمعزل عن الظواهر الإجتماعية الأخرى، إذ يصعب تفسير السلطة السياسية للدولة بعيدا عن أنظمتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المرتبطة بالنظام السياسي.

– فإذا كانت المجتمعات المتطورة إعتمدت الحداثة السياسية كمنهج لممارسة السلطة السياسية ، هذه الحدثة التي تعد بناء تاريخيا يقوم –أساسا– على الحقوق الطبيعية للفرد التي خضع لها السياسي في الغرب من منظور الشكلية القانونية نتيجة لعوامل إقتصادية، أدت إلى تطور إجتماعي وثقافي وهذا في سياق تطور الرأسمالية، التي قضت على العلاقات الإقطاعية والبطريكية : " لقد لعبت البرجوازية عبر التاريخ دورا ثوريا ضخما، ففي كل مكان سيطرت فيه على السلطة دحرت العلاقات البطريكية والإقطاعية، لقد حطمت جميع العلاقات المعقدةوالمتنوعة التي كانت تربط الفرد بأسياده"[5]

– فإن المجتمعات النامية التي تتميز – عن غيرها من المجتمعات – بالتخلف في كل المجالات السياسية والثقافية والإقتصادية ، فإن السلطة السياسية تستمد مشروعيتها من مصادر تقليدية كالدين أو العصبية القبلية – وهذا نتيجة لعوامل تاريخية لعب الإستعمار فيها دورا بارزا – وتتبنى إيديولوجيات وطنية تستند على المبادئ الإيديولوجية المشتركة بين الجماعة، حيث تستولي على السلطة جماعات تعتقد أنها الأكثر قابلية وقدرة على الدفاع على الجماعة وقيمها .

كما تعمل السلطة السياسية في هذه البلدان على إحياء وتعبئة الهوية الجماعية والثقافية، وإعادة تنشيط وتوجيه عناصرها وبقاياها – وذلك في سياق بناء الكيان

5– البيان الشيوعي الذي أصدرة كارل ماركس وإنجلز سنة 1848 نقلا عن حسن ملحم – التحليل الإجتماعي للسلطة – منشورات دحلب – الجزائر – 1993 ص 94.

السياسي للأمة – ومأسسته وفق منظومات ونظم وإستراتيجيات مناهضة للممارسة والإيديولوجية الكولونيالية التي تعاونت وتظافرت رؤاها على تحطيم بنياته وإنكار وجوده.

– والجزائر – كغيرها من مجتمعات العالم الثالث – عانت من الإستعمار ردحا طويلا من الزمن، تبنت إيديولوجية وطنية تستند على المبادئ المشتركة بين الجماعة وتعبئة عناصر الهوية الوطنية وذلك في سياق بناء الكيان السياسي للأمة.

هذه الإيديولوجية التي ترفض المعارصة داخل النسيج الإجتماعي وتلغي الصراعات الداخلية وتعمل على مطابقة الشعب مع أهدافها أدت إلى هيمنة الدولة على مختلف نواحي الحياة الإقتصادية والثقافية والإجتماعية.

وبناء على هذا فإن الصراع من أجل السلطة لايكون من أجل تغيير الأساسيات الإيديولوجية للسطلة القائمة ، بل فقط من أجل تغيير الأشخاص الحائزين لها، الشيئ الذي جعل إنتقال السلطة من جماعة إلى أخرى، يؤدي دائما إلى المأزق المسدود والصراعات الدموية.

من الأزمة البربرية في الأربعينات. إلى أزمة حزب الشعب في بداية الخمسينات إلى أحداث صائفة 1962 ومحاولات التمرد التي حدثت بعد الإستقلال إلى الإنتفاضة الكبرى في أكتوبر 1988.

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية * جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان * مكتبة الكلية

كلها أزمات تؤكد هشاشة السلطة السياسية في الجزائر وعدم مأسستها وإكتمال بنياتها .

الإشكالية المطروحة – إذن – ماطبيعة هذه السلطة التي تؤدي دائما إلى المأزق المسدود ؟

– هل هي سلطة مؤسسة تعتمد الحداثة السياسية المبنية على الشكلية القانونية أم سلطة تستند على المبادئ الإيديولوجية بين الجماعة ؟

– هل هي سلطة حوار أم سلطة إقصائية ترفض المعارضة داخل النسيج الإجتماعي؟

– ماهي مصادر مشروعيتها ؟

– هل هي سلطة مؤسسات أم سلطة أشخاص ؟

– كيف يتم السباق على السلطة ، هل هو سباق يعتمد على تنافس البرامج، أم تنافس يعتمد التحالفات المبنية على علاقات الزبائنية والولاء .

للإجابة على هذه التساؤلات لا تكفي دراسة السلطة السياسية من الناحية الشكلية أي من خلال مؤسساتها المنصبة ونظمها القانونية لأنها كظاهرة إجتماعية يجب دراستها في إطارها الثقافي والإجتماعية والإقتصادي لأنها تشكل جزءا من النظام الكلي وذلك بالرجوع:

إلى الأسس السوسيولوجية والتاريخية التي تستند عليها والتأكيد على مرجعيتها الثقافية والتاريخية.

وبتبيين الإيديولوجية التي ترتكز عليها السلطة السياسية ومصادر مشروعيتها.

وإلى ممارسة السلطة السياسية في الجزائر:

- سواء على المستوى المؤسساتي من خلال علاقة هذه المؤسسات بعضها ببعض.

- أو على مستوى الأشخاص، من خلال التركيبة الإجتماعية للسطلة و ميكانيزمات المنافسة عليها.

وأخيرا إستخلاص النتائج التي أدى إليها المسار السلطوي في الجزائر.

القسم الأول

الأسس التاريخية والسوسيولوجية

للسلطة السياسية في الجزائر.

إن الإطار الزمني في بعده التاريخي والإجتماعي، والإطار البيئي كأبعاد مهمة في تكوين المجتمعات، تتفاعل دون ريب مع الواقع المعاشي والإنتاجي للمجتمع، مع بقية التنظيمات وما يجمعها أو يفرقها في معترك التعاون والصراع في المجال الإقتصادي والثقافي والسياسي.

الشيء الذي يجعل النظام الإجتماعي كلا متكاملا يقوم على ارتباط كل العناصر المشكلة له بعضها ببعض لأن النظام :"**هو عبارة عن بناء يقوم على عناصر مترابطة بحيث أن أي تغيير في إحداها أو موضوعها يؤدي حتما إلى تغيير في الكل**"6.

وبناء على هذا، يصعب تحليل أية ظاهرة إجتماعية بمعزل عن الظواهر الأخرى المرتبطة بها، والتي تشكل النظام الإجتماعي الكلي.

وعلى هذا الأساس، فقد أدرك علماء السياسة والإجتماع والأنثروبولوجيا في الوقت الحاضر،أن الإكتفاء بتحليل النصوص الدستورية والقانونية لدراسة ظاهرة السلطة السياسية، لا يعطي فكرة سليمة عن سير نظام الحكم في المجتمع، ومدى أدائه لوظائفه . لذلك اتجهوا إلى التحليل الكلي MACRO ANALYSE وتخلوا عن التحليل الجزئي MICRO ANALYSE، ذلك لأن التحليل الكلي للمجتمعات السياسية ولبناءات السلطة فيها، يساهم بدون شك في إثراء النظرية العامة لعلم الإجتماع السياسي، ومن ثم المساهمة في تغيير طبيعة البناء السياسي للمجتمع والدولة7.

6-القانون الدستوري والنظم السياسية المعاصرة: سعيد بوشعير OPU -1988 ص07

7- محمد السويدي مرجع سابق. ص 07

وإذا كانت السلطة السياسية، هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليهاالنظام السياسي، فإن هذا النظام يصبح بؤرة الملاحظة السوسيولوجية كنموذج للتنظيم الإجتماعي.

ومن هذا المنطلق إرتأينا دراسة ظاهرة السلطة السياسية في الجزائر، في إطار سياقها الإجتماعي والتاريخي مبرزين مرجعيتها الثقافية والتاريخية، وبالتالي المبادئ الإديولوجية التي تستند عليها، مبينين المصادر التي تستمد منها مشروعيتها وقد خصصنا لذلك قسما كاملا من ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول : مرجعية السلطة السياسية في الجزائر.**
- **الفصل الثاني : ايديولوجية السلطة .**
- **الفصل الثالث : أشكالية مشروعية السلطة.**

الفصل الأول

المرجعية الثقافية والتاريخية للسلطة السياسية في الجزائر.

عندما نتصدى للحديث عن السلطة في المجتمعات العربية -عموما- والجزائر خصوصا- سوف يكون حديثنا إضلالا للمتتبع والبحث العلمي إذا ما نقلنا بشكل آلي وسريع النموذج الغربي وطبقناه على حالة بلدنا، بالمقابل سيكون من المفيد أن نبحث في تراثنا عن إشارات تدلنا على طبيعة السلطة بمختلف أشكالها الدينية، السياسية والأبوية.

و هذا يعني التقصي عن المرجعية الثقافية والتاريخية التي يستند عليها الفعل السلطوي والتراكمات الثقافية التي بلورت في الماضي ولازالت تشكل أهم دعائم الوعي الجمعي في مجال الممارسة السلطوية.

وعندما نطرح المسألة بهذا الشكل، فإن ذلك يعني العودة إلى دراسة تطور مجريات التراث الفكري وطريقة عمله ضمن سياقات ثقافية وتاريخية وإجتماعية محددة خاصة به دون غيره.

ونحن بتخصيصنا فصلا لدراسة المرجعية الثقافية والتاريخية للسلطة في الجزائر . فإن هدفنا هو أن نبيّن بأن الفعل السلطوي في الوقت الحاضر لم ينشأ من العدم، وأن شبكة المحرمات والتقديس التي طوقت الفعل السلطوي في كل أشكاله الدينية، السياسية والأبوية لم تكن نتاج تصرفات أشخاص أرادوا الإحتفاظ بالسلطة، وإنما هي نتاج تراكمات ثقافية وتاريخية رسخت في الوعي الجمعي للمجتمع الجزائري. وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول** : خاص بدراسة المرجعية الثقافية للسلطة، وبما أن الدين والعصبية شكلا على مر العصور أهم ركائز الممارسة السلطوية لقد تطرقنا إلى هذين العنصرين ودورهما في بلورة الفعل السلطوي.

- **أما المبحث الثاني:** فقد خصصناه لدراسة المرجعية التاريخية للسلطة ودراسة شكل السلطة في المجتمع الجزائري قبل بناء الدولة الوطنية وقسمناه إلى ثلاثة نقاط:

- بنية السلطة في المجتمع التقليدي.
- دور الحركة الوطنية في بناء الأمة الجزائرية.
- الثورة التحريرية الوطنية.

المبحث الأول : المرجعية الثقافية:

إن الثقافة كما يراها (أجبرن ونيمكوف) هي العمود الفقري للحياة الإجتماعية حيث شبه **"الحياة بوصفها دراما إنسانية يؤدي أدوارها أربعة ممثلين الوراثة، الجغرافيا، الحياة الإنسانية والثقافة. ولكن الثقافة هي وحدها التي تلعب الدور الأساسي في الدراما الإنسانية ."**[8]

وذلك لأن الثقافة هي الوعاء الذي يحمل القيم الإنسانية ويحافظ على تراثها، وهي التي تبلور التراكمية الثقافية المعبأة في الوعي الجمعي الذي يحدد طريقة تفكير الشعوب.

ونظرا لأهمية الثقافة فقد تصدى لدراستها الباحثون في مختلف مجالات تخصصاتهم حتى يمكننا القول وبدون مبالغة كما ترى الدكتورة سامية حسن الساعاتي:" **بأن هناك أكثر من مائة تعريف للثقافة.**"[9].

وعلى الرغم من كثرة التعاريف نجد أن ثقافات الشعوب تتفق جميعها على تنظيم الحاجات الإجتماعية لأفراد المجتمع.

ومن أهم الظواهر الإجتماعية التي تتحكم في تنظيم الحاجات الإجتماعية ظاهرة السلطة، وذلك لأنها تسيطر على وسائل الإكراه والثواب.

8- OGBURN ET NUMKOF .M.F SOCIOLOGIE P 11 نقلا عن سامية حسن الساعاتي الثقافة والشخصية (بحث في علم الإجتماع الثقافي) دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت 1983 ص 28-29 .

9- نفس المرجع ص 34 .

والشيء الملاحظ أن السلطة إستمدت مرجعيتها الثقافية على مر العصور – خاصة في البلدان العربية ومنها الجزائر– من عاملين أساسيين هيمنا على الوعي الجمعي العربي الإسلامي هما عامل الدين والعصبية.

وهذان العاملان هما موضوع دراستنا في هذا المبحث.

أ- الديـــــن:

إن المكانة التي يحتلها الدين في المجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة من الهول والضخامة إلى درجة أنه يمكننا إعتبارها بمثابة المسألة الأولى والأساسية التي ينبغي على الباحث أن يهتم بها، وذلك لتأثيرها الكبير على أصعدة الوجود الفردي والجماعي.

ومن الواضح أن الظاهرة الدينية أصبحت – بشكلها حتى الآن – شيئا لا مفكر فيه داخل الفكر العربي الإسلامي . وذلك يرجع للصعوبة التي تواجه الباحث عند تبنيه المنهج الغربي.

حيث يواجه المنهج الإجتماعي التاريخي في دراسة الدين إشكالية العلاقة بين المتعالي أو فوق الطبيعي وبين المجتمع المادي أو الطبيعي. وفي الإسلام بين النص المقدس (القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف) وبين ضرورة الحياة العادية وظروفها، وهنا تطرح مسألة صلاحية النصوص لكل زمان ومكان.

ونحن مع إيماننا بالحقيقة الإلهية للدين الإسلامي التي لا نقاش فيها – إلا أننا نعتقد بأن الدين مثالي كما هو إجتماعي أو كما يرى "جوران ثوربون" " **بأن إنتصار أي دين من الأديان على إيديولوجيات أخرى يتضمن صراعات إجتماعية، فالمحدد**

المباشر الأقرب في تأكيد دين من الأديان وهزيمة المعارضين هو السلطة الدنيوية المتصوفة للقوى الإجتماعية التي إرتبط بها هذا الدين."[10].

أو كما يرى الدكتور محمود أمين العالم: " **إنه إذا كان يظهر الإسلام واحدا كما تبرزه نصوص القرآن والسنة فإن الممارسات الإجتماعية لهذا الإسلام تتعدد وتختلف معتمدة على تفسيرها الخاص للنصوص لتسند موقفها وتعطيه مشروعية خاصة به."**[11].

ومن هنا نستنتج بأن الدين على الرغم من طبيعته المتعالية أو الميتافيزيقية إلا أن الممارسة الإجتماعية للدين في المجتمعات العربية الإسلامية إختصرت الرمزانية الدينية إلى نوع من الشعارات الإيديولوجية.

وخير دليل على هيمنة الجانب الإيديولوجي على الفكر العربي الإسلامي هو خلافات المسلمين بعد موت الرسول (ص) بدأت سياسية وليس عقائدية. وتركزت الخلافات في السلطة وأصول الحكم وفلسفته، و لم يختلفوا على توحيد الاله ولا بعثه (ص) و لا في أصول الدين.

كما أن الصراع على السلطة لم يقف عند حد الجدل الفكري والحجاج النظري. بل كانت أولى قضاياه التي جرد المسلمون سيوفهم من أجلها حتى تحسم خلاقاتهم والشهرستاني يقر هذه الحقيقة بقوله :"**و أعظم خلاف بين الأمة خلاف**

10- جوران ثوربورن: إيديولوجية السلطة و سلطة الأيديولوجيا ترجمة إلياس مرقص بيروت – دار الوحدة 1982 ص 58-59 .

11- محمود أمين العالم –الوعي و الوعي الزائف– في الفكر العربي المعاصر – دار الثقافة الجديدة – القاهرة – 1986 ص 294.

الإمامة إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان."[12].

ففي سقيفة بني ساعدة وقبل أن يوارى جثمان الرسول (ص) التراب حدث بين المهاجرين والأنصار أول خلاف على الإمارة.

وبعد البيعة مباشرة حدث خلاف بين أبي بكر الصديق وأنصاره، وبين نفر من بني هاشم ومعهم فئة قليلة أرادوا أن تكون البيعة لعلي بن أبي طالب وشرعية وراثته للرسول.

وفي عهد عمر وإن لم يشهد خلافا حول الإمامة إلا أنه قد شهد جدلا يشبه الصراع.

و في السنوات الأخيرة من عهد عثمان بن عفان طالب البعض خلعه غير أنه رفض محتجا بما شابه منطق القائلين "بالحق الإلهي".

وكان في عهد علي سلسلة من الخلافات والصراعات الدموية حول الخلافة، ولعل دراما الصراع على السلطة في عهد الخلفاء الراشدين فإنه باستثناء أبي بكر الصديق فإن الخلفاء الثلاثة الآخرين قتلوا مغتالين[13].

وبعد مرحلة الخلفاء الراشدين انتقل الصراع على السلطة من الخاصة إلى العامة، حيث دخل عامة المسلمين إلى حلبة الصراع على مختلف إنتماءاتهم القبلية وطموحاتهم الإقتصادية والإجتماعية. وفتح المجال لظهورالفرق الإسلامية التي على

12- الشهرستاني الملل و النحل. نقلا عن محمد عمارة. الإسلام و فلسفة الحكم ص76 المؤسسة العربية للدراسات و النشر بيروت . 1979

13- الصراع على السلطة في عهد الخلفاء الراشدين لا يتسع مقام بحثنا لتفصيله و لمزيد من المعلومات أنظر محمد عمارة المرجع نفسه.

الرغم من مظهرها الفلسفي والعقائدي الديني. إلا أنه كانت حسب الدكتور جمال حمدان " **إن أغلب الفرق الدينية والشيع والطوائف التي تكاثرت فجأة في صدر الإسلام وما بعده بدأت أصلا على شكل أحزاب سياسية وصراعات على السلطة والحكم.**"14.

وقد وجدت هذه الفرق منطقة شمال إفريقيا مرتعا خصبا لها لنشر تعاليمها وذلك لعاملين أساسيين:

- بعد منطقة شمال إفريقيا عن مراقبة السلطة المركزية في الشرق الإسلامي.

- "إنطواء قبائل البربر تحت لواء الفرق الإسلامية المبتدعة رغبة منهم دائمة في التخلص من الحكومة المركزية وسلطانها خصوصا في حالة ضعفها "15.

ولهذا انضوت تحت لواء الفرق الخارجبية (الدولة الرستمية في القرن الثامن)، والشيعة (الدولة الفاطمية في القرن العاشر م) المعتزلة (دولة الموحدين في القرن الثاني عشر) والمالكية (المرابطين في القرن السادس عشر م).

وإذا كانت نشأة الفرق والأحزاب الإسلامية قد فرقت كلمة المسلمين وأضعفت شوكتهم فإنها في الوقت ذاته أثرت في حياتهم الفكرية وأكسبتها خصوبة ولدها الجدل والمناظرة والحجاج . حيث بلغت الساحة الثقافية أوجها واتسعت إلى أبعد حدودها، سواء من حيث المعارف والعلوم الممارسة فيها أو من حيث المشاكل والقضايا التي طرحت للنقاش. حيث كان المفكرون يمارسون المعرفة النقدية عن طيب

14- جمال حمدان. العالم الإسلامي المعاصر. القاهرة .1981 ص 125-126

15- الفرد بل. الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي. ترجمة عبد الرحمان بدوي.دار الغرب الإسلامي . بيروت 1981 ص 106

خاطر دون أن يحسوا بالحرج بسبب العقائد الدينية أو يخشوا من النتائج والإنعكاسات الإيديولوجية.

لكن هذه الساحة الثقافية الخصبة بدأت تضيق وتتقلص بدءا من القرن الحادي عشر الميلادي عندما قضي على الفرق الإسلامية الكبرى أي عندما راح تأسيس المدارس الفقهية والإعلان الرسمي للمذاهب السنية يفرضان تدريجيا ممارسة أرثوذوكسية للفكر الديني بعيدا عن العلوم الدنيوية. مما أدى إلى إنتصار روح الأرثودوكسية الصارمة واختفاء الموقف الفلسفي كليا أي أصبحت المعرفة بهذا المعنى مجرد استنباط لغوي من النصوص وليست أستكشاف للواقع المؤدي إلى التجديد المعنوي والمفهومي في كل المجالات.16

عندئذ راح ينتصر نمط الفقيه الذي يحفظ عن ظهر قلب ويعيد إنتاج الكتب المدرسية للفقه. وتعتبر الفترة المرابطية في المغرب العربي الفترة التي ترسخ فيها المذهب السني المالكي بالقوة حتى أن المرابطين لم يكونوا يثقون بغير فقهاء المالكية. ويخبرنا بالدقة عبد الواحد المراكشي في كتابه (المعجب ج 2 نشرة دوزي ليدن سنة 1981 ص 123) فهو يقول عندما يتحدث عن حكومة علي بن يوسف بن تاشفين : " **إشتد إيثاره لأهل الفقه وكان لا يقطع أمرا في مملكته دون مشورتهم، ولم يزل الفقهاء على ذلك الحال وأمور المسلمين راجعة إليهم فنفقت كتب مالك وعمل بمقتضاها ونبذ ماسواها وكثر ذلك حتى نسى النظر في كتاب الله وحديث رسول الله. وقرر الفقهاء عند أمير المؤمنين تقبيح علم الكلام وأنه بدعة في الدين فكان يكتب في كل وقت الى البلاد بالتشديد في نبذ الخوض فيه ولما دخلت كتب أبي**

16- محمد أركون الفكر الإسلامي ترجمة هشام صالح ENAL ولافوميك الجزائر 1993 ص 06.

حامد الغزالي المغرب أمر بإحراقها وتوعد بسفك الدماء وإستئصال المال إلى من وجد عنده شئ منها"17.

وأدت هذه الوضعية إلى الانحدار الفكري والقضاء على التفكير العقلي وانتشار التعصب المذهبي. وهكذا راحت المجتمعات العربية الاسلامية – وخاصة في الشمال افريقية – تدخل في مايدعوه محمد أركون "**بالسياج الدوغماتي المغلق**"18

وإن تقوية السياج الدوغماتي المغلق وتوسعه وانتشاره في هذه المجتمعات لا يمكن تفسيره إلا من خلال صمود ثلاث قوى مشكلة لنظام العمل التاريخي لهذه المجتمعات أي "الدين، السياسية والجنس"19

وقد نسج الفقهاء شبكة من المحرمات حول هذا الثلاثي المقدس حيث أصبح مجرد المس بالنواميس وأنواع السلوك والتصورات المتعلقة بهذه الأقطاب الثلاثة الأساسية الوجود بمثابة أكبر الكبائر .

ففي ما يخص السلطة إنتشر الفكر الشمولي حيث راح رجال الدين يغلبون حكومات الامر الواقع على دولة القانون وهكذا اصبحوا يقدمون الطاعة لكل الحكومات والانظمة على الرغم من انها غير شرعية بالضرورة (ما دامت تتبنى ولو ظاهريا هذا السياج المغلق.) كما راحو يضفون على هذه الانظمة الشرعية.

فمثلا راح الفقهاء يستعملون وما زالوا بعض الآيات القرآنية مثل "**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**"20 للتأكيد على أن

17– للفرد بل مرجع سابق ص 240-241

18– محمد اركون مرجع سابق ص6

19– محمد أركون المرجع نفسه ص8

20– سورة النساء الآية 59.

طاعة الحاكم واجب ديني. وكذلك هناك كثير من المقولات التقليدية التي تستخدم لإقناع المسلمين بضرورة تأييد الحاكم حتى ولو كان ظالما مثل " إمام غشوم خير من فتنة تدوم" و" أنه على الرعايا طاعة الحاكم أدوا لهم حقهم واسألوا الله حقكم" و" سلطان جائر خير من قوم فاسدة "21.

و هذا ما أدى إلى الإستبداد وغياب المسؤولية لدى الحكام وانتشار السياج الدوغماتي المغلق لأنه مرتبط حتى يومنا هذا بأنظمة توتاليتارية ومستبدة.

أما ضبط الجنس والحياة الجنسية عن طريق المحرمات العديدة التي تحيط بالمرأة وترسيخ سلطة الرجل كل ذلك يتيح تكرار السياج الدوغماتي وإعادة إنتاجه عن طريق سلطة الأب على زوجته وأبنائه.

إن هذا السلم الطويل والعريض من المهين والمهيمن عليهم يشمل كل المجتمع، فهو مقبول من دون أي إحتجاج على كافة المستويات وذلك :" **بفضل إستبطان كل واحد من الرعية للنواميس المقدسة التي بلورت من قبل الفقهاء**".22

مما جعل كل الأنظمة بما فيها النظام الجزائري تستغل هذه الوضعية وتستعمل الدين كمبرر للإستبداد والدكتاتورية . حتى وإن رفعت في بعض الأحيان شعارات العصرنة والتطور إلا أن ممارستها للفعل السلطوي تثبت بأنها لم تخرج عن هذا السياق.

21- الدين و المجتمع العربي – ندوة علمية نظمت من طرف الجمعية العربية لعلم االإجتماع بالقاهرة من 4 إلى 7 أفريل 1989 –طبع مركز دراسات الوحدة العربية–بيروت 1990 ص 144.

22–محمد أركون . المرجع السابق ص 9.

ب- العصبية:

لقد سبق وأن بينا بأن تقوية السياج الدوغماتي المغلق وانتشاره في المجتمعات العربية الإسلامية لا يمكن نفسيره إلا من خلال صمود ثلاث قوى مشكلة لنظام العمل التاريخي لهذه المجتمعات أي (الدين، السياسة والجنس).

وكنا قد وضحنا بأن السلطة السياسية إرتبطت إرتباطا وثيقا بالدين واتخذته كأهم دعائم مشروعيتها.

إلا أن السلطة السياسية لا تكتفي بهذا، فكما إرتبطت بالإتجاه الأعلى " أي الله " فقد إرتبطت بالإتجاه الأدنى فنسبت نفسها إلى صفة الأبوة. ولذلك نرى صورة إقتران الحاكم بالصورة الحميمية الخاصة بالحياة العائلية وبدور الأب فيها.

وهكذا يكون الحاكم في الخطاب الرسمي للسلطة هو الأب الحنون الرؤوف على أسرة هي المجتمع الذي يحكمه. ويسهم الحاكم في خلق صورة المجتمع باعتباره أسرة واحدة يقف هو الأب الحامي والواهب على رأسها، ويتدعم ذلك عن طريق ضبط الجنس والحياة الجنسية عن طريق المحرمات العديدة المرتبطة بالمحيط الأسري، وذلك بتقديس السلطة المطلقة للأب وإعطائها بعدا دينيا يربط الأبوة بالألوهة.

إنه لمن الدال أن هذه العلاقة الوجودية بين الألوهة والأبوة لها تفسيرها اللغوي الصريح والمتمثل في الثقافة من مستويات المثل الشعبي والتصور العام إلى مستويات أكثر خفاء وجذرية.

على المستوى الأول يلاحظ مثلا أن الثقافة الشعبية تربط بين نمط السلطة الدينية والسلطة الأبوية باعتبار أحدهما مصدرا للآخر وتتجلى في العبارتين الشائعتين في الثقافة العربية:

" رضى الله من رضى الوالدين " و" يا رض الله يا راض الوالدين ".

أما على المستوى الأكثر جذرية فإن الترابط الوجودي في مفردات مفاتيح في الثقافة ككلمة "الرب" مثلا، فالرب هو الإله وهو الأب أي رب الأسرة في عملية لغوية تشهد إضفاء العلاقة المختصة بالطرف الأعلى " أي الله" على الطرف الأدنى أي " الأب ".

إن هذا التقديس للسلطة الأبوية المطلقة في المجتمعات العربية – ومنها الجزائر – هي التي جعلت السلطة السياسية تستمد مشروعيتها من صفة الأبوة لكي تكتسب قداستها من قداسة الأبوة كما إكتسبتها من قداسة السلطة الإلهية.

وهذا الإرتباط بين السلطة السياسية والأبوة، يتجلى سواء على المستوى المباشر عن طريق علاقات النسب كما هو الحال في المجتمعات التقليدية وفي كثير من المجتمعات العربية المعاصرة، أو على المستوى غير المباشر أو الرمزي وذلك عن طريق تماهي صورة الحاكم مع صورة الأب كما هو الحال في كل المجتمعات العربية دون استثناء.

أما على المستوى المباشر أي علاقات النسب يظهر الإرتباط بين السلطة السياسية والأبوة في ذلك السلم المتصاعد من النظام العائلي الذي تطغى عليه علاقات النسب.

وتعد علاقات النسب حسب" بيير بورديو" "**هي نقطة إلتقاء العلاقات المختلفة وهي النموذج الذي على أساسه تنتظم كل البنى الإجتماعية**"[23]

وتتدعم الروابط الإجتماعية بالتضامن القبلي والنعرة أو التعصب لذوي الأرحام وهو ما أطلق عليه بن خلدون مفهوم العصبية: "**ولا يصدق دفاعهم وذيادهم إلا إذا**

23– Pierre Bourdieu .Sociologie de l'Algérie .P.U.F 1974 . PARIS . P 12

كانوا أهل عصبية ونسب واحد لأنهم بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم إذ نعرة كل أحد على عصبيته ونسبه أهم"24.

من خلال هذا المفهوم الخلدوني يمكننا تعريف العصبية بأنها القوة المبنية على التضامن والنعرة أو التعصب لذوي الأرحام من خلال إنتقال العمران من نمط سياسي إلى آخر في المجتمعات البدوية في شبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا.

والعصبية تتأسس على ترابط واقعين متناقضين : التعاون القبلي من جهة ووجود جماعة مسيطرة في داخل القبيلة من جهة أخرى.

ويؤكد عبد القادر جغلول ذلك:"**القبيلة ليست إضافة أفراد بعضهم إلى بعض بل عبارة عن مجموع بنيوي للقبيلة . إن العصبية إذن تعمل على مستويين : مستوى القبيلة في جملتها ومستوى كل عشيرة**"25.

إذن فالقبيلة ليست عبارة عن تقارب لروابط متماثلة .حيث تحصل عملية التمييز بين العشائر وواحدة منهم تمتاز بالقوة مما يؤدي إلى تكوين أرستقراطية قبلية، هذه الوضعية المهيمنة تمكنها من قيادة مجموع القبائل.

إن ظهور العصبية ينفي المساواة القبلية ويستقطب التضامن القبلي حول الأرستقراطية.

إن العصبية إذن يمكن أن تتحدد بكونها القوة التي تمتلكها الأرستقراطية القبلية وبكونها تستخدم لصالحها التضامن القبلي .

24- عبد الرحمان بن خلدون المقدمة -دار الكتاب اللبناني - بيروت 1982 ص 224 .

25- عبد القادر جغلول -الإشكالية التاريخية في علم الإجتماع السياسي عند بن خلدون .ترجمة فيصل عباس دار الحداثة لبنان الطبعة الثالثة - 1982 ص 65 .

إن العصبية إذن حسب عبد القادر جغلول"**تبين شكل التنظيم الوقتي المركز على إستمرارية وهمية للديمقراطية القبلية وعلى السيطرة الحقيقية – ولو أنها غير مشيدة – للأرستقراطية، فضلا عن ذلك أنها تؤسس القوة التي تسمح للأرستقراطية أن تتحول إلى سلطة الدولة**"26.

وعلى الرغم من ظهور الإسلام وانضواء قبائل شبه الجزيرة العربية والقبائل البربرية في شمال إفريقيا تحت لوائه إلا أن ذاتية القبيلة ونعراتها ومصالحها وتقاليدها قد بقيت وعاشت داخل هذه الوحدة الجديدة 27

ودستور الدولة الذي أصدره الرسول وسماه " الصحيفة " يرتكز على إشراك جماعات ذات علاقات قبلية في الحكم، حيث جعل لكل قبيلة أو حي ذاتيتها المستقلة 28.

و بمجرد وفاة الرسول (ص) بدأت النعرات القبلية تطفو على الساحة السياسية حيث بدأ الصراع بين المهاجرين والأنصار .ثم بين بني هاشم وبني أمية، إذ نجد علي بن أبي طالب الذي تربى في حضن الرسول يفتخر بنسب بني هاشم وبمجده لا بالإسلام وحده بل وبهم في الجاهلية أيضا، وهو القائل لمعاوية: "**منا النبي ومنكم المكذب، منا أسد الله ومنكم أسد الأحلاف، منا سيد أحلاف الجنة ومنكم صبية النار منا خير نساء العالمين ومنكم حمالة الحطب في كثير مما لنا وعليكم فإن إسلامنا قد سمع وجاهليتنا لا تدفع**"29.

26– عبد القادر جغلول .الإشكالية التاريخية .مرجع سابق ص 67

27– أحصى محمد عمارة مناصب الولاة على عهد عثمان بن عفان فكانت ثمانية كلها لبني أمية . مرجع سابق ص 102-103 .

28– لمزيد من الإطلاع على بنود هدا الدستور أنظر محمد عمارة مرجع سابق ص 78 .

29– نهج البلاغة ص 295-303-304 نقلا عن محمد عمارة نفس المرجع ص 114.

ولما إستقر الحكم لبني أمية أدى إلى سيطرتهم على مقاليد الحكم وعلى التجارة والأملاك مما أدى إلى عدم التوازن بين الأرستقراطية الأموية ومجموع شعوب الدولة الإسلامية، هذه التناقضات ستؤدي إلى نزاعات تتمثل بشكل إنشقاقات دينية والفرق الإسلامية المعروفة خير دليل على ذلك.

هذه الفرق التي على الرغم من مظهرها الديني إلا أن الخلفية القبلية تبدو واضحة في تشكيلتها 30.

والواضح أن صراع هذه الفرق كان ضد السلطة المستبدة لقريش ولذلك لم يختاروا أميرا واحدا من قريش.

ولا غرابة أن تجد هذه الفرق صداها في شمال إفريقيا حيث القبائل البربرية المشهورة بعصبيتها والتواقة للإستقلال عن الحكومة المركزية في المشرق التي تسيطر عليها قريش.

حيث إعتنقت قبائل زناتة مذهب الخوارج وقبائل كتامة مذهب الشيعة على عهد الفاطميين، وقبائل لمتونة إعتنقت المذهب المعتزلي على عهد الموحدين.

إن الإرتباط بين السلطة السياسية والأبوة - كما سبق أن قلنا - يتجلى على المستوى المباشر عن طريق علاقات النسب كما هو الحال في المجتمع التقليدي وفي كثير من الدول العربية المعاصرة.

أما في الجزائر على الرغم من الخطاب السلطوي التقدمي إلا أن بوادر العصبية في تحديد موازين القوى تبدو ظاهرة، كذلك من خلال السلطة الأبوية المتمثلة في

30- أغلب زعماء فرقة الخوارج هم من قبائل بكر بن وائل و تميم. أغلب زعماء فرقة المعتزلة هم من الموالي. محمد عمارة . مرجع سابق ص 206-207.

الوصاية المفروضة على الشعب وسوف نتطرق لهذا الجانب بتوضيح أكثر في القسم الثاني من هذا البحث خلال دراستنا لممارسة السلطة.

لقد إستنتجنا من خلال دراستنا لهذا المبحث بأن ممارسة السلطة السياسية في المجتمعات العربية الإسلامية ومنها الجزائر قد ارتبطت على مر التاريخ بمرجعية ثقافية إسندت على السلطة الدينية والسلطة الأبوية لتبرير مشروعيتها.

إن قطبي هذه العلاقة هما الدين والأبوة، أحدهما يمثل طرفها الأعلى والآخر يمثل طرفها الأدنى . أما السلطة السياسية فإنها تلعب دورا توسطيا بين القطبين . لكنها تحتاج لكليهما بذكاء وتسمح لهما بالإشعاع نحوها وذلك بهدف التحكم التلاعبي وممارسة القوة، فالسلطة السياسية زئبقية في مقابل الثبات والرسوخ الذين يتمتع بهما الدين والأبوة في الوطن العربي.

كل من الدين والأبوة يستقيان مدارهما التصوري من نصوص ثابتة وأن أحدهما يعزز الآخر بتخصيص مساحة من نصه له وذلك عن طريق شبكة من المحرمات والهالة من التقديس التي يحيط بها الفكر الديني العلاقات الأسرية والمكانة الممنوحة للرجل.31.

كما يقوم الطرف الثاني " أي الأبوة " بتعزيز الأول عن التأكيد المستمر للنصوص وتقديسها وتوريثها في دلالتها الثابتة وعدم السماح بمحوها أو تجاوزها.

ولهذا لا غرابة أن نجد السلطة السياسية تجذب إليها كل من السلطة الدينية والسلطة الأبوية، حيث تتماهى صورة الحاكم مع صورة الأب وتتشبه بصورة الإله،

31- المقصود هنا بأن كثير من العادات و التقاليد اللادينية في الأساس صبغت بصبغة دينية.

وذلك لكي تستمد من الطرفين صورة القداسة وتصبغها على نفسها لتبرير شموليتها وسلطتها المطلقة وغياب المسؤولية.

و يتمتع هذا الثالوث المقدس كما يرى الدكتور كمال أبو ديب بخصيصة باهرة هي:" **إمتلاك كل طرف فيه للسلطة المطلقة ويتلازم مع هذه السلطة بعد آخر جلي هو أن هذه السلطة لا يقابلها وجود مسؤولية ترتبط بممارستها**".[32]

32- كمال أبو ديب-. في تشريح السلطة. جريدة المساء 93/12/19 الجزائر.

المبحث الثاني: المرجعية التاريخية

إن التاريخ هو غرس الماضي وجني الحاضر واستشراف المستقبل . ولذا فإن إرادة جهل الماضي تعني غلق آفاق المستقبل والإنغلاق في سجن الحاضر، وجهل الماضي كما يقول المؤرخ الوطني "ساحلي" :"**لا يعني تخلص الإنسان منه لأننا نحمله في ذواتنا على شكل ترسبات تبلورت وراثيا في وعينا الجمعي .إن معرفة التاريخ لا تمكن الإنسان من التحرر من ماضيه فحسب وإنما يساعده على فهم المشكلات الحالية واستشراف وجهة مستقبله**"[33].

إنطلاقا من هذه النظرة الفاحصة لدور التراكمية التاريخية ودورها في بلورة حاضر ومستقبل المجتمعات قررنا أن نخصص هذا المبحث للمرجعية التاريخية للفعل السلطوي في الجزائر.

ذلك أن الأزمة السياسية، الإقتصادية،الإجتماعية، الثقافية والإيديولوجية الراهنة التي تعيشها الجزائر تجبرنا كباحثين على الإستفسار بكل حرية في محاولة لتفسير الأسباب العميقة، المتعددة والمعقدة للجمود الحضاري المصاحب للممارسة السياسية المتجلية في أبرز أشكالها ألا وهو الفعل السلطوي.

وإذا كنا قد بينا في المبحث الأول المرجعية الثقافية للسلطة في الجزائر وبينا إرتباطها بالدين والأبوة المتمثلة في العصبية، فإننا سوف نحاول في هذا المبحث أن نبين تأثير هذين العنصرين على الفعل السلطوي من خلال ممارساته التاريخية.

33- L'Algérie et la modernité. Mahfoud Benoune.CODESRIA 1989 .DAKAR / SENEGAL. P. 32

لقد قسمنا هذا المبحث إلى مراحل ميزت أهم فترات تاريخ المجتمع الجزائري إلى بناء الدولة المركزية:

1-بنية السلطة في المجتمع التقليدي.

2-الحركة الوطنية.

3-الثورة التحريرية.

أ- بنية السلطة في المجتمع التقليدي:

إن منطقة شمال إفريقيا عامة هي المنطقة التي سكنها البربر منذ قديم الزمان فهي تؤلف نوعا من الجزيرة لأنها محاطة بالبحار من الغرب والشمال والشرق، فهي من ناحية الجنوب مفصولة عن باقي القارة الإفريقية بالصحراء الكبرى.

يضاف إلى انعزالها عن بقية العالم بموقعها، انقسامها بحواجز داخلية ناشئة عن وعورة مرتفعاتها وسلاسل جبالها إضافة إلى انعدام مجاري المياه القابلة للملاحة وشساعة المساحة الجغرافية.

كل هذه الأسباب أدت إلى افتقار الشمال الإفريقي إلى الوحدة الجغرافية وإلى توزيع معقول لمختلف المناطق حول مركز اجتذاب والتوزيع المتذبذب للسكان، مما جعل العلاقات بين السكان صعبة وأسهم في تجزئة البلاد وتجزئة السلطة السياسية والإدارية.

فكان لا مناص"**من أن يكون لهذه الوقائع الجغرافية والمناخية ها هنا – كما في كل موضع آخر – أثرها في التاريخ السياسي وفي الأخلاق الإجتماعية**"34.

34- ألفريد بل. مرجع سابق. ص 42

إن هذه الظروف القاسية للبيئة والمناخ هي التي عززت النزعة إلى الإنفصال والإستقلال عند البربر . والشيء الذي ساعد على امتزاج العنصرين العربي والبربري في بوتقة واحدة هو هذا التشابه الحاصل بينهما في العادات والتقاليد والظروف البيئية:"**إن البدو العرب والبدو البربر يتشابهون في الإخلاق وفي نوع الحياة وكلاهما في نفس المستوى الثقافي ولايفصل بينهما الدين، فإنه لاشيء قد وقف في سبيل الإمتزاج العنصري بينهما أو على الأقل الوجود معا في القبيلة بين بطون عربية وبطون بربرية**"35.

ولما كانت النزعة الإنفصالية هي المسيطرة على سكان منطقة شمال إفريقيا ومنهم سكان الجزائر، فإنه لا غرابة أن يكون التنظيم العائلي القائم على صلة القرابة هو محور بنية السلطة في هذه المجتمعات حيث تعتبر العائلة الموسعة الخلية الإجتماعية الإساسية ونقطة الإلتقاء للعلاقات المختلفة (الإقتصادية، السحر، العرف، الأخلاق، الدين). وهي النموذج الذي على أساسه تنتظم كل البنى الإجتماعية.

وهذه العائلة تعتبر أبوية حيث أن الأب هو مصدر القرارات العائلية التي لا تناقش.

حيث أن الأسرة ليست عائلة نووية كما هو الحال عند المحدثين، بل جماعة من العائلات يتألفون من مجموع الأبناء والأحفاد مع زوجاتهم تحت سلطة الأب أو الأخ الأكبر. وهذه الأسرة هي التي تكون العشيرة أو البطن ومجموعة عشائر تكون القبيلة، والقبيلة بدورها تستطيع أن تضم إليها عناصر أجنبية بأنماط مختلفة من مواثيق المحالفة والإنتساب مثل الولاء الخ...

35- نفس المرجع ص 311 .

إن إلتحام الجماعة لا يستند على تنظيم موضوعي كما هو الحال في المجتمعات الحديثة وإنما يستند على الأحاسيس الجماعية التي تجعل المؤسسات السياسية مجرد تنظيمات سطحية.

حيث تنتقل القيم الأساسية عبر تقاليد غير قابلة للنقاش أي أن المؤسسة السياسية تعيش وتنشط بفضل الإرتباط العضوي للفرد مع الجماعة.

و على هذا الأساس"**نفهم لماذا أن النظام لا يعمل إلا إذا كانت هذه التجمعات تتشكل على أساس التجمعات العائلية ذات السلالة الواحدة، حيث كل الأعضاء يشعرون بأنهم متحدون بروابط أبوية وروابط مباشرة وحميمية** "36.

حيث أن الرابطة الجامعة بين أعضاء القبيلة هي رابطة الدم، فهم يعتبرون أنفسهم مصيبين أو مخطئين، منحدرين من جد واحد . والقبيلة البربرية شأنها شأن القبيلة العربية لم تكن غير أسرة أبوة موسعة، ولهذا فإن أسطورة الجد الذي تنتسب إليه القبيلة ساعدت كثيرا على المزج بين العرب والبربر.37

هذا الجد المنسوب إليه القبيلة وقد صار الولي الكبير الحامي للقبيلة يصير أحيانا موضوع تقديس جماعي سنوي يعبر عن نفسه بنوع من الموسم أو الوعدة.

إن الإرتباط العضوي للفرد بالجماعة في إطار النظام القبلي، قد ولد نظاما إجتماعيا مناسبا لهذا الإرتباط الذي يتميز بذوبان إرادة الفرد في إرادة الجماعة . حيث أن النظام الإجتماعي غير مبني على أساس قواعد عامة ومجردة وإنما مبني على

36- Pierre Bourdieu OP.CIT. P.19

37- يرى ألفريد بل بأن الجد المشترك ليس إلا شخصية خرافية و السهولة التي تضم بها عناصر جديدة تكفي لإثبات بطلان هذه القرابة . مرجع سابق. ص 54 .

أساس أخلاقيات يقتنع الكل بها وأن الضغط الإجتماعي هو الذي يحقق التوازن الإجتماعي عوض العقاب المؤسساتي.

وكل التنظيمات الإجتماعية ترمي إلى الحفاظ على تمتين الروابط بين أعضاء المجموعة الواحدة:

- إن الزواج هو قضية الجماعة وليس علاقة فردية بين الإزواج، أي أن الإتحاد بين الزوجين ما هو إلا وسيلة لتحقيق الإتحاد بين الجماعتين بينما تعتبر المرأة كوسيلة لتوسيع العائلة وتأصيل الروابط.

وليس غريبا " **ألاّ يغير الزواج هيكل العائلة لأن الفرد أعزب أو متزوج يبقى مرتبط بالعائلة الأبوية ويخضع لنفس السلطة الأبوية ولهذا فإن إستمرارية الجماعة قبل إستمرارية الزواج**".[38]

- تعتبر الأراضي ملك للعائلة أو للعرش الذي يعتبر شخصا إعتباريا حيث يسود التماسك الذي يعد أساس ضمان التوازن الإقتصادي والمعنوي للجماعة . وعلى هذا الأساس فإن للفرد حق انتفاع على الأراضي وليس حق ملكية وهذا لحماية الأراضي من التجزئة بالميراث وحتى الدين يحمي التراث العقاري، وهذا باستعمال حق الشفعة وذلك لإبعاد الأجانب عن ملكية العائلة.

إن القواعد الإجتماعية تمليها جمعية ولا يمليها الرئيس أي الجماعة أو الشيوخ والقرارات تتخد بالإجماع لا بالأغلبية .

38- P. BOURDIEU . OPCIT P . 15

إن هذه الفردانية القبلية وهذه الإنفصالية الأسرية حسب ألفريد بل " **هي التي خلقت الإنقسامات والمنافسات مما جعل سكان شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة فريسة سهلة لكل الغزاة الأجانب**"39

في رأيي على العكس من ذلك فإن الاستعمارالمتكررة والمتلاحقة هي التي ساهمت وكرست هذه الإنفصالية وهذه الإنقسامات وكمثال تاريخي على ذلك مملكة نوميديا التي أسست على يد ماسينيسا في القرن الثالث قبل الميلاد حيث هيأ السياق العالمي المتمثل في الحروب القرطاجية الرومانية شروط سانحة لبناء هذه الدولة حيث أنشأت دولة موحدة ومستقلة تمتاز باستقرار جغرافي وسياسي نسبي.

وقد حاولت هذه السلطة الملكية تدمير السلطات المحلية الأخرى كالقبائل وقد أسست قاعدة إقتصادية مستقلة حيث أدت "**نهضة الزراعة والتجارة إلى ازدهار المدنية . مما ساعد على ملكية الأرض الخاصة وتطوير طرق التبادل ونمو العلاقات الإجتماعية غير القبلية وتأسيس قاعدة إقتصادية مستقلة عن الإقتصاد القبلي وبناء جيش مؤلف من الفتيان الذين ترسلهم القبائل بل أيضا من جنود موظفين يدفع لهم الملك أجورهم**"40

وكل هذه العوامل أدت إلى تفكيك الروابط القبلية وتحضر القبائل.

لكن سلطة الدولة الراغبة في حل الروابط القبلية لم يكن لديها الوقت الكافي لتحقيق ذلك والإسراع في تقسيم المجتمع النوميدي إلى طبقات لأنها اصطدمت بالدولة الرومانية التي ستوقف التطور وستسقط نوميديا تحت ضربات الرومان.

39- ألفريد بل مرجع سابق ص 54

40- مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم و الوسيط . د. عبد القادر جغلول. ترجمة فضيلة الحكم. دار الحداثة . بيروت 1982 . ص 13/12 .

الشيء الذي أدى تحت ضغط وتسلط الدولة العبودية الرومانية إلى اندحار وتقهقر المجتمع البربري وتشتته، إذ عادت الروابط القبلية إلى مقدمة الروابط الإجتماعية ولا يمكن تفسير " **تقدم الروابط القبلية على الروابط الطبقية التي أوجدها الإستعمار على أنه عودة إلى الوراء بل أنه يشكل جوابا محددا تاريخيا بالنسبة لقضية المغرب**"41

وبقي تشكيل الحياة السياسية على هذا المنوال حتى ظهور الإسلام الذي أضاف عنصرا جديدا إلى بنية السلطة في المنطقة ألا وهو عنصر الدين الإسلامي.

حيث اندمج المغرب الأوسط في الأمة الإسلامية ولكنه كان في أغلب فتراته مستقلا عن الإمبراطوريات المشرقية الأخرى.

يعتبر الدين الإسلامي خرقا للنظام الإجتماعي القائم على صلة القربى وتغييره بنوع آخر من النظام الإجتماعي أعطى أهمية كبرى لرابطة الإيمان الديني عن التعصب القبلي.

إلا أن الإسلام لم يقضى على العلاقات القبلية حيث أن مختلف الإمبراطوريات والدول التي ظهرت في المغرب الأوسط وإن كانت تحمل شعارات دينية إلا أن حربة إنطلاقها تزعمتها قبائل معروفة مثل:

الرستمية ← الخوارج
الرستمية ← قبائل زناتة
الفاطمية ← الشيعة
الفاطمية ← كتامة

41- نفس المرجع ص 34 .

المرابطين ← المالكية
المرابطين ← لمتونة
الموحدين ← المعتزلة
الموحدين ← قبائل الأطلس المغربي

الزيرية ← صنهاجة

الشيء الذي أدى إلى استمرار الصراعات القبلية الخفية مما أدى إلى ضعف الإستقرار السياسي في المنطقة وتكالب القوى الصاعدة في الضفة الأخرى عليها مما جعلها تقع فريسة لغزو الإسبان.

ولعل الفترة الوحيدة التي عرفت فيها الجزائر حدودها الحالية وسلطة مركزية موحدة هي الفترة العثمانية حيث أتى الأتراك في القرن السادس عشر لحماية الجزائريين من الغزو الإسباني.

ولكن طبيعة الأتراك المتمثلة في كونهم قوم بحارة إهتموا بالقرصنة البحرية لم تستطع القضاء على بنية السلطة في المجتمع والمتميزة بالطابع القبلي على الرغم من مركزيتها في المظهر.

كما أن الطبيعة الإقتصادية للحكم التركي، حيث سيطرة الوجق المكون أساسا من القواد العسكريين البحريين والنصارى واليهود على الموارد المالية للبلاد واستغلالها لحاجتهم الشخصية هو الذي أضعف السلطة .

وكان البايات ثلاثة يعينهم الداي في إدارة ولايتهم مقابل مبلغ مالي يقدمونه سنويا42.

42- أنظر اندري برنيان-اندري نوشي - ايف لاكوس - الجزائريين الماضي والحاضر. ترجمة اسطمبولي و منصف عاشور ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر - 1984 - ص 133 .

وكان البايات يحصلون على مساعدة قبائل الدوائر أو أهل المخزن لمراقبة الرعية والسكان ودفع الضرائب والفرائض الشرعية. وكانت قبائل معنية هي تلك التي تمتاز بالبأس والقوة تقوم بهذه المهمة وتدعي قبائل المخزن وهدا مقابل إمتيازات تمنح لها.

إلا أن مرونة السلطة وتوسيع الصلاحيات الممنوحة لحكام الأقاليم أي البايات جعلت هؤلاء يستفردون بالحكم في مقاطعاتهم، مما أدى إلى تفكك في مركزية السلطة التي تعجز عن جمع مواردها.

"ومن الظواهر التي تسترعي الإنتباه أن ميزانية البايات في مناطق وهران وقسنطينة كانت تفوق ميزانية العاصمة التي يديرها الداي نفسه"43.

كل هذا أدّى إلى مضاعفة الخطر الناجم عن حجم الضرائب التي كان يمكنها الحصول عليها وهو ما يؤول كذلك إلى خطورة النزاعات الداخلية والشلل الإقتصادي.

الشيء الذي سمح بوجود فرصة سانحة للإحتلال الفرنسي للدخول إلى الجزائر.

ب- الحركة الوطنية:

إن الوعي السياسي بالإنتماء إلى مجموعة في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة تنازعه قطبين: القطب الأول يمثل النظام القبلي الأبوي الذي أثبت عجزه في مقاومة الإستعمار حيث ظهرت المقاومة التي نظمها

43- الجزائريين الماضي و الحاضر. مرجع سابق ص 138 .

الأهالي محدودة الطاقات التعبوية، حيث أغلب الثورات التي قامت ضد الإستعمار الفرنسي كانت عبارة عن انتفاضات قبلية أو تحالف مجموعة من القبائل ضد الأجنبي الذي إغتصب حدودها الإقليمية[44]. وبالتالي كانت عفوية تنقصها الإستراتيجية والتنظيم، بل كانت عاطفية في أحيان كثيرة، حتى وإن قامت تحت شعارات أو قيادات دينية.

أما القطب الثاني فمثله تيار وحدة الأمة الإسلامية أو الجامعية الإسلامية التي نادى بها الفكر الإصلاحي في المشرق في القرن التاسع عشر 19 وبداية القرن العشرين 20 ولكن هذه الفكرة بدت غير واقعية بل ومثالية، أوسع من أن يحتويها الوعي السياسي الضعيف آنذاك واستحالة تنظيم المقاومة تحت قيادة مركزية وحيدة.

وأمام عجز القطبين كليهما في تنظيم المقاومة ضد المستعمر تمكن هذا الأخير من السيطرة والتغلغل. وذلك بفرض اديولوجيته الإستعمارية التي قامت على الغاء الأمة الجزائرية، بل وبالغاء صفة المواطنة على الجزائريين الا إذا تخلوا عن دينهم ومعتقداتهم.

كما فرض على الأهالي سياسة التفقير المتمثلة في الإستلاء على الأراضي وتهجير الأهالي الى الجبال مما قضى على الأراستقراطية القبلية وتهديم البنية التحتية للنظام القبلي.

كل هذا أدى الى هجرة أعداد هائلة من الجزائريين الى أوروبا بحثا عن لقمة العيش أو إلى المشرق العربي حفاظا على عقيدتهم.

44- هذا باستثناء محاولة الأمير عبد القادر الذي حاول بصفة جدية توحيد القبائل وبناء الدولة الوطنية الجزائرية على أسس عصرية . المحاولة التي قضى عليها في مهدها من طرف الاستعمار.

إن هذه السياسة الإستعمارية المطبقة على الجزائريين بدون استثناء هي التي جعلت استحالة التعايش مع النظام الإستعماري، ومكنت الجزائريين من الوعي لوحدتهم ومصيرهم المشترك. ومقابل الإديولوجية الإستعمارية المبنية على الغاء الأمة الجزائرية لتبرير الإحتلال، ظهرت الإديولوجية الوطنية وذلك لتعبئة كل الموارد لاثبات هذه الأمة، والوطنية كما يعرفها الهواري عدي: "**بانها التعبير السياسي لمجموعة واعية بوحدتها الإجتماعية والتي – في وضعية الإستعمار – تطالب بالإستقلال لاثبات وجود مجموعة سياسية**"45.

إذن في هذا الجو الذي يسوده الظلم الإستعماري، والتمايز العنصري بين الأهالي والأوروبين وبعد فشل المقاومات التي نظمها الأهالي في القرن التاسع عشر (19) حيث أصبح الجزائريون مهيئين لاتباع من يوحد صفوفهم ويخلصهم من هذا الكابوس الإستعماري الجاثم على صدورهم.

في هذا الجو برزت الحركة الوطنية الى الوجود حيث بدأت ملامحها تتبلور في بداية القرن (20) مع حركة الشباب الجزائري التي قادها الأمير خالد في سنة 1912.

وقد طالبت هذه الحركة ببعض الإصلاحيات السياسية والإقتصادية:

- كالمساواة في دفع الضرائب.
- توسيع تمثيل المسلمين في المحافل السياسية.
- الغاء قانون الأهالي .

45- LAHOUARI ADDI / L'IMPASSE DU POPLU/SME. ENAL. 1990.P.21.

الا أن هذه المطالب لم تجد صداها لدى السلطات الفرنسية. هـذه المطـالب الـتي أصبح يطلق عليها فيما بعد (بيان الشباب الجزائري 46).

الا أن الحركة الوطنية أصبحت أكثر فعالية وأكثر تجـذيرا فـي مطـالبهـا بعـد الحـرب العـالميـة الأولى.

والحـركـة الوطنيـة إنقسمـت إلـى تيـارين بـارزيـن يفرق بينهمـا مـواقف كـل واحـد منهمـا مـن الإستعمـار الفرنسـي. وانطـلاقـا مـن هـذا المعيـار يمكننـا تقسيمهـما إلـى إندمـاجيين ووطنيين.

1– التيـار الإندمـاجي[47]: هذا التيـار يعبـر عن تطلعـات الشـرائح الإجتمـاعيـة الحضـريـة المـرتـاحة إقتصـاديا نوعـا مـا، وعن البـرجـوازيـة التقليـديـة وعـن بعـض العنـاصر المثقفـة ثقـافة فـرنسيـة وأصحـاب الأعمـال الحـرة ويمثـل هذا التيـار الإتحـاد الديمقـراطـي للبيـان الجـزائري والحزب الشيـوعـي الجزائـري، أمـا الحـزب الأول أي الإتحـاد الديمقـراطي للبيـان الجـزائري الذي أسسـه فـرحـات عبـاس سـنة 1942 فإنـه يمثـل الليبـراليين والبـرجـوازيين.

ونظـرا للوضعيـة الإجتمـاعيـة للمنتميـن إلى هذا التيار التي تؤهلهم إلـى منـافسة الأوربيين في المنـاصب السياسية. والمـالية جعلتهـم يطـالبـون بـالإندمـاج في المجتمـع

46– Abdelkader Yafsah/ La Question du pouvoir en Algérie. Editions. ENAP . 1990. P22

47– أغلب البـاحثين يسمـون هدا التيـار بـالإصـلاحيين ، و لكن الإصـلاح يكون فـي حـالة شـعب ذو سيـادة و لهذا إرتـأينـا تسميتهم بـالإندمـاجيين .

أغلـب البـاحثين يصنفـون جمعيـة العلمـاء المسلمين مع هـذا التيـار، و لكـن نظـرا للـدور الذي لعبتـه فـي بلورة الفكـر الوطنـي الإستقـلالـي، و نظـرا لخطـابهـا المـركز علـى خصـوصيـة الأمـة الجـزائريـة – و على الرغـم من موقفهـا الغـامض إرتـأينـا أن نصنفهـا مع التيـار الوطنـي.

الفرنسي مع بعض الإصلاحات السياسية كالمساواة بين الجزائريين والآوربين والتمثيل السياسي... الخ...

وقد بلغت الجرأة بفرحات عباس الى نفي وجود الأمة الجزائرية بقوله:"**لا أموت من أجل الوطن الجزائري، لأن هذا الوطن غير موجود، ولم أستطع اكتشافه سألت التاريخ، سألت الأحياء والموتى، لكن لا أحد أخبرني عنه**"[48].

لكن هذا الحزب قد أصبح أكثر تحذيرا في مطالبه وخاصة بعد أحداث 8 ماي الأليمة حتى أن فرحات عباس كان أول رئيس حكومة للجمهورية الجزائرية المؤقتة سنة 1958.

أما الحزب الذي يمثل التيار الإندماجي هو الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يعتبر ملحقا جزائريا للحزب الشيوعي الفرنسي حيث كان أغلب أعضائه من الفرنسين وبعض النقابيين والمثقفين.

لقد كان هذا الحزب بعيدا عن واقع الحركة الوطنية، ذلك لأنه بقي حبيس المفهوم السطاليني، حيث كان ينتظر ثورة العمال الأممية وتحرير البروليتاريا الفرنسية لتحرير الشعب الجزائري من الإستعمار أي أنه أراد ادماج المطالب الجزائرية في سياق عالمي أوسع.

إن هذا الإرتباط بالحزب الشيوعي الفرنسي وهذه النظرة السطالينية التي جعلت الحزب الشيوعي الجزائري يرفض حل نفسه وهذا لا يمنع إلتحاق مناضلية بالثورة كأفراد.

48- JOURNAL LA DEFENSE DU 28-02-1936 IN L'IMPASSE DU POPULISME. OPCIT.P. 39

2- التيار الوطني: لقد ولد هذا التيار وترعرع في أوساط الطبقات الكادحة التي عانت أكثر من غيرها من ويلات الإستعمار لهذا وجد هذا التيار الجو مهيئا لاعتناق أفكاره ويمكن تقسيمه الى قطبين رئيسين :

*- الوطنية الدينية الإسلامية : متأثرة بالفكر الإصلاحي الديني ظهرت جمعية علماء المسلمين بقيادة زعيمها عبد الحميد بن باديس الى الوجود 1931، حاملة لواء الدفاع عن خصوصية الأمة الجزائرية باعثة لتراث أسلافها من دين ولغة وأخلاق وتقاليد. كما حاولت تطهير الدين من الخرافات والشعوذة، ووقفت مصارعا عنيدا للطرقية التي أصبحت وسيلة من وسائل الإستعمار للتغلغل في الأوساط الشعبية، بعد ما كانت دليل نضالها.

إن جمعية علماء المسلمين على الرغم من موقفها الغامض من قضية الأستقلال، وعلى الرغم من تصريحها بأنها جمعية غير سياسية الا أن خطابها كان سياسيا في الأغلب. كما أنه- وإن لم يعلن ذلك صراحة- كان وطنيا.

وما الشعار الذي أطلقه إبن باديس إلا دليل على ذلك والمتمثل في:

" شعب الجزائري مسلم والى العروبة ينتسب".

وان كلمة الشعب هنا هي تعبير سياسي يعبر عن تميز الشعب الجزائري عن الشعب الفرنسي. على الرغم من تصنيف أغلب الباحثين لجمعية العلماء المسلمين في خانة الإندماجين الا أن خلافها الحقيقي كان مع هؤلاء وليس مع الوطنيين. ونستشهد هنا برد الجمعية على فرحات عباس في نفيه للأمة الجزائرية حيث كتبت مجلة الشهاب في شهر أفريل 1936 قائلة :"**الجزائر ليست فرنسا، ولايمكنها أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تكون فرنسا حتى وإن أرادت ذلك لا تستطيع، على**

عكس ذلك فهي أمة بعيدة كل البعد عن فرنسا بلغتها، وأخلاقها، بدينها وبأصولها العرقية ولا تريد الإندماج"[49]

ولهذا يحتل العلماء مكانة خصوصية في الوطنية الجزائرية : لقد ساهموا في تكوينها ونشأتها بصفة فعالة، ومجهوداتهم في بعث المجتمع الجزائري ومحاربة الشعوذة وتعليم اللغة العربية وتمجيد الماضي التاريخي للأمة- وعلى الرغم مما قيل في خلاف العلماء مع الوطنيين - جعلتهم يعتبرون في الحقيقة المؤسسين والرواد للمذهب الإديولوجي والثقافي للوطنيين.

على الرغم من اختلافهم المظهري، فإن ابن باديس وميصالي الحاج حسب الهواري عدي " **يعتبران بمثابة الإخوة التوأمين الأول يرى الجزائر من جانبها الثقافي (الأمة)، أما الثاني يراها من الجانب السياسي أي (الدولة)"**[50]

الملاحظ أنه على الرغم من المواقف الغامضة لجمعية العلماء المسلمين من قضية الإستقلال الا أنها تعتبر قريبة من اديولوجية الوطنيين الراديكاليين أكثر من قربها من الإصلاحيين الإندماجيين.

*- **أما التيار الوطني:** الثاني يتمثل في **الوطنيين الرادكاليين** بزعامة ميصالي الحاج.

برز هذا التيار في الأوساط العمالية المهاجرة الكادحة القادمة من أصول ريفية والمتفتحة على الفوارق الإجتماعية بين الأوربيين وبين مواطنيهم، متأثرين بالفكر النقابي الأوربي حيث تأسس نجم شمال إفريقيا سنة 1926

49- PAUL BALTA.EDITIONS. et Ouvriers paris 1981 P 19-20 L'Algérie des Algériens. Vingt ans aprés.

50- L'IMPASSE DU POPALISME.OPCIT.P 50

بباريس وبزعامة ميصالي الحاج العضو السابق في الحزب الشيوعي الفرنسي رافعا لأول مرة في الجزائر شعار الإستقلال وإقامة دولة جزائرية مستقلة .

و نظرا للقمع المسلط على هذا التيار فقد عاش أغلب مراحل نضاله في السرية أو كان يغير إسمه من مرة إلى أخرى فمن نجم شمال إفريقيا سنة 1926، إلى حزب الشعب سنة 1937، حركة إنتصار الحريات الديمقراطية 1946. مما جعل مناضليه يعيشون حياة شبه عسكرية.

يعد هذا التيار سواء بالأفكار التي نادى بها وناضل من أجلها، أو الشرائح الإجتماعية المنضوية تحت لوائه أهم تشكيلات الحركة الوطنية وذلك للدور الذي لعبه في هذه الحركة، وايديولوجيته التي بلورت الوعي الوطني ولازالت تشكل أهم دعائم ايديولوجية السلطة في الجزائر إلى حد الآن.

ككل الوطنيات فان وطنية هذا التيار التي تناضل من أجل هدف وحيد هو الإستقلال ولكن خلافا لمنافسيها إنها انفصالية رافضة لكل ارتباط مؤسساتي مع فرنسا.

ونظرا للمستوى المعيشي والثقافي المتدهور للشرائح الإجتماعية الواقعة تحت الضغط المتزايدللإستعمار فان كلمة الإستقلال التي نادى بها هذا التيار كانت تأخذ طابعا سحريا لدى الجماهير.

ومما زادها سحرا الخطاب الشعبوي الذي كان يتبناه هذا التيار المتمثل في اعطاء صورة مثالية للمجتمع الجزائري الثوري المرتبط بجذوره التاريخية والدينية وعن

الإديولوجيا الوطنية يقول محمد حربي:" **إن الإديولوجيا الوطنية تجمع بين الحنين الى الماضي والأمل الثوري في عالم جديد**"51.

إذن هذا التيار تميز بإزدواجية خطابه السياسي فمن جهة، خطاب ثوري عصري مكتوب بالفرنسية موجه للإستهلاك الخارجي. ومن جهة أخرى خطاب شعبوي وهو الأهم موجه بالعربية لايقاظ الوعي الجماهيري.

ومن خصائص هذا الخطاب :

- خطاب انفصالي يهدف الى إقصاء الطرف الآخر (أي فرنسا) وتصوير المجتمع الجزائري ككيان موحد لا يشوبه أي خلاف، وجوده أزلي على غير ما يتصوره الاستعمار.

- ارتباطه الوثيق بالدين الإسلامي، وتمجيده للعصور الذهبية للتاريخ العربي الإسلامي ومنع كل مشروعية على كل من يحاول اعادة تقييم الثقافة الإسلامية والتقاليد والأعراف العائلية المتوارثة، ذلك لأن الدين الإسلامي بالنسبة للحركة الوطنية هو العامل المشترك بين الجزائريين مما يدعم انسجامهم ووحدتهم وتلاحمهم.

- أولوية العمل الجماهري.

- الأهمية القصوى المعطاة لعنصر الشباب وتحضيره تحضيرا شبه عسكري.

إن هذا التيار المرتكز على انسجام المجتمع الجزائري الموحد الذي لا يعترف بالخلاف، وإن دعم الوحدة الوطنية وأعطى الأمل للجزائريين في اقامة دولتهم المستقلة، الا أنه نظرا لخطابه الفوقي والوصائي على الشعب أدى به الى التصادم بين مناضليه عدة

51- MOHAMED HARBI. L'Algérie et son Destin. Edition Arcantere PARIS 1992 P.22

مرات مثل الأزمة البربرية سنة 1944، والأزمة الحادة التي ضربت حزب انتصار الحريات الديموقراطية في بداية الخمسينيات وأدت الى اندلاع الثورة.

جـ- الثورة التحريرية:

إن الخطاب الشعبوي الفوقي الذّي أنتجته الحركة الوطنية - خاصة حزب الشعب- المركز على إعادة إنتاج السياج الدوغماتي المغلق، بفضل حفاظه على السلم الصاعد النازل من المهيمنين والمهيمن عليهم. في إطار إحياء العلاقات التقليدية لتأكيد وجود الأمة الجزائرية وهويتها. أدى إلى إنتاج الشخصية التحكمية (Autauritaire) التي هي أساس الدكتاتورية السياسية وتغييب الديمقراطية في صفوف مناضلي الحزب.

مما جعل الفعل السلطوي في المجتمع يستند على التجمعات العمودية المبنية على العلاقات الزبائنية (Clienteles) وليس على التجمعات الأفقية التي أساسها المجتمع المدني، مما أدى إلى التصادم والنزاعات كلما تعارضت مصالح الجماعات المكونة للسلطة.

والثورة التحريرية على الرغم من أنها أحدثت القطيعة مع السياسة الشعبوية لحزب الشعب وأعطت للشعب الجزائري ثقة في قيام دولة جزائرية مستقلة، إلا أنها لم تستطع إحداث القطيعة الجذرية بين مفاهيم جبهة التحرير الوطني وحزب الشعب، ذلك لأن مفجري الثورة وقادتها كانوا نتاج ايديولوجية حزب الشعب وخطابه الشعبوي، حيث تربوا على أفكاره في حضنه.

نتيجة لهذه المرجعية الفكرية أعلن مؤسسوا جبهة التحرير الوطني عن إلغاء كل التيارات الأخرى للحركة الوطنية وتنصيب أنفسهم كناطقين

رسميين وحيدين للجزائر وشعبها. وذلك بفتحهم باب الإنخراط في صفوف الثورة للأفراد لا للتنظيمات السياسية .

كل هذا أدى إلى عدم إرتكاز الثورة التحريرية على ايديولوجية صلبة نتيجة لتركيبتها البشرية التي تختلف مشاربها الإيديولوجية والعقائدية. ويصف محمد حربي جبهة التحرير الوطني بقوله :" **جبهة التحرير الوطني لا يمكن تشبيهها بجبهة ولا بحزب، زعماؤها خصصوا جهودهم وقواهم لتصفية خصومهم ومساندة الشعب لهم، وفي مسيرة السيطرة على السلطة حققت جبهة التحرير الوطني إنحرافها مما أدى إلى إدارة مركزية**"52.

إذن مؤسسو جبهة التحرير الوطني لم يكونوا لا منسجمي الأفكار ولا متحدين. وإنما كانوا مجموعة من الرجال يجمعهم هدف وحيد هو إستقلال الجزائر .

مما ساعد فيما بعد على بروز الصراعات وطغيانها على الساحة. الشيء الّذي أفسح المجال لظهور التحالفات المبنية على العلاقات الجهوية والزبائنية، التي ميزت الثورة التحريرية في كل محطاتها من 1954 إلى 1962.53

52- Mohamed Habri - OPCIT. P. 91

53- للأطلاع أكثر على هده الصراعات و التحالفات . الرجاء الرجوع إلى الفصل الخامس المبحث الثاني من هذا البحث.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

- الممارسة السلطوية في المجتمع الجزائري ليست نتاج الحاضر وإنما تبلورت في الوعي الجمعي للمجتمع من خلال كل مساره التاريخي والثقافي.

- لتبرير مشروعيتها استندت على العامل الديني، هذا العامل الذي أصبح بعد تدهور الأوضاع الإقتصادية والثقافية للمجتمع وسيلة لتغييب العقل وانحصر دوره في تكريس الفكر الشمولي وتأييد الحكام.

- كما استندت على علاقات النسب المتمثلة في العصبية لتبرير وصول الأرستقراطيات بمختلف أشكالها على السيطرة.

- إن المجتمع الجزائري من خلال تطوره التاريخي لم يخل من هذين العنصرين، حيث سيطر كل من الدين والعصبية على بنية المجتمع التقليدي.

- أما الحركة الوطنية في إطار مشروعها لإثبات وجود الأمة الجزائرية فقد عملت على إحياء العلاقات الإجتماعية التقليدية وتكريس الفكر الديني مما أدى إلى سيطرة العلاقات ذات الطابع الزبائني على الممارسة السلطوية.

- أما الثورة التحريرية فعلى الرغم من دورها التحرري وطابعها التحديثي في الظاهر، إلا أن التحالفات ذات الطابع الجهوي ميزت السباق نحو السلطة.

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
مكتبة الكلية
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

الفصل الثاني

إيـــديـــــــولوجـــــــية السلطـــــــة

إن الإطار الزمني في بعده الإجتماعي (التاريخ) والإطار البيئي. كبعدين مهمين في تكوين المجتمعات، يتفاعلان دون ريب مع الواقع المعاشي والإنتاجي للمجتمع مع بقية التنظيمات وما يجمعها أو يفرقها في معترك التعاون والصراع في مجال الإقتصاد والتركيب الإثني أو العرقي والسياسي والثقافي والعقائدي وما يحركها من مصالح أنية ومستقبلية.

وجميع هذه العمليات الإجتماعية المعقدة تنعكس على المستوى المعرفي والتصوري في شكل أفكار وتصورات محددة وتوجهات منهجيةحول طبيعة العلاقات الإجتماعية والمحتوى الثقافي لمجمل التصورات وطبيعة العقائد والمعتقدات التي تؤمن بها .

وهذه التصورات والرؤى تكون متشابهة ومتباينة وفي بعض الأحيان متناقضة، دون أن يمنع ذلك وجود شكل عام متميز في مجمله عن أنواع الرؤى والتصورات في المجتمعات الأخرى .

و الإيديولوجية هي القالب الذي يستوعب كل هذه التناقضات لتصبح أداة تجمعية لمصالح مختلفة لفائدة الطبقة المسيطرة في المجتمع .

والإيديولوجية حسب تعريف عبد الله العروي :" **تعتبر حلا عقليا للتناقضات التي لا يمكن حلها في الواقع**"54.

بينما يراها المفكر الإيطالي غرامشي :" **الإيديولوجية يجب أن يحكم عليها في ضوء سياقها الإمبريقي كأداة تجمعية لمصالح مختلفة، فالطبقة المسيطرة، تنجح في**

54- عبد الله العروي . مفهوم الإديولوجية - المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء ص 46.

أن تجمع مصالحها مع مصالح الجماعات الأخرى وتخلق إديولوجية مسيطرة تصبح تعبر من وجهة نظرها عن الإرادة الجمعية الشعبية"[55].

وعندما تحقق الطبقة المسيطرة هيمنتها، فإنها تخلق ملاذا إديولوجيا، يخلق للمجتمع تماسكه ويحدث هذا عندما تندمج المشاعر الشعبية والهوية الوطنية داخل النسق الإديولوجي السائد .

والإديولوجية الجزائرية، كغيرها من إديولوجيات العالم الثالث التي عانت من خلط واضح بين مفاهيم الإشتراكية والوطنية، والنزعة الدينية والتي هي إنعكاسا للفكر المشوش للطبقة البرجوازية الصغيرة التي أنتجت هذه الإديولوحية، قد إستعملت الموروث الديني والتطلعات الوطنية والإقتصادية لبناء إديولوجية لتبرير مشروعية الفئة الحاكمة وتأكيد تماسك المجتمع وإلغاء التناقضات.

وإقتناعا منا بأهمية الإديولوجية في تحليل طبيعة السلطة في الجزائر فقد خصصنا لها فصلا كاملا لدراستها والبحث عن مكوناتها الأساسية التي إرتأينا تقسيمها إلى عنصرين أساسيين كل عنصر سوف ندرسه في مبحث خاص :

المبحث الأول : الأسس الإيديولوجية للسلطة.

المبحث الثاني : أليات تحقيق الإجماع.

55- غرامشي نقلا عن الدكتور أحمد زايد . - الدولة في العالم الثالث و الرؤيا والسوسيولوجيه - دار الثقافة للنشر القاهرة - 1985 - ص 164.

المبحث الأول : الأسس الإديولوجية للسلطة :

إن الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم الثالث المستقلة حديثا ورثت إديولوجية مستمدة من إديولوجية الحركة الوطنية التي إعتمدت في كفاحها المستعمر على كل العناصر التي يمكن لها أن تحقق الإجماع الوطني وخلق كيان جزائري مستقل.

وأسس الإديولوجية الجزائرية هي موضوع دراستنا في هذا المبحث، والذي قسمناه إلى ثلاثة عناصر:

أ – الوطنية .

ب – الإسلام .

جـ – الإشتراكية .

أ– الوطنية :

الوطنية إديولوجية طبعت الشعوب النامية قبل إستقلالها لأسباب، سبق أن ذكرناها، والمتمثلة على الخصوص في رفض سياسة محو الشخصية الوطنية من قبل المستعمر. وهي إديولوجية تستمد وجودها من إرادة الشعب في الإستقلال، ثم تتطور وتبدو واضحة تماما ببروز الإرادة في إستعادة السيادة الوطنية، وفي القضاء على التفرقة الإجتماعية والعنصرية بين المواطنين والمحتلين وإن القضاء على ذلك لن يكون إلا بوحدة الأمة التي تؤدي إلى الإستقلال .

إذن إن السياق الحقيقي للظاهرة الوطنية هو سياق تصفية الإستعمار وبناء الدولة الوطنية الحديثة. والإديولوجية الوطنية يمكن تأويلها كإنتاج تراكمي لحركات التحرر الوطني .

أما في الجزائر فإن الكفاح ضد الإستعمار والتطلعات الشعبية في بناء كيان مستقل عن الدولة الإستعمارية، يعتبر أساس تكوين المجموعة السياسية أي أن الخطاب الوطني الذي أنتجته الحركة الوطنية والذي أدى إلى إسترجاع السيادة الوطنية، يعتبر المرجعية الأساسية للمجموعة السياسية التي كانت إنتاجا له.

وفي هذا المجال يرى الهواري عدي : " **بأن الدولة الجزائرية هي منتوج الإديولوجية الوطنية التي تشكل مشروعية السلطة ومبادئها المذهبية**"56.

و بما أن الدولة الجزائرية كانت نتيجة الإديولوجية الوطنية، فلا غرابة أن نجد بأن الأمة تبرز في الفكر السلطوي الجزائري بأنها القيمة الأساسية التي تنتظم حولها القيم الأخرى للمجتمع الجزائري. ونذكر في هذا الصدد نصا له دلالة عميقة بالنسبة لأهميته الإديولوجية حيث يرى عمار أوزقان : وهو شيوعي بأن:" **العدو الأساسي هو المستعمر الفرنسي ولا نتفاجأ إذا رأينا الطبقة العمالية تشعر بنفسها أكثر قربا من برجوازية مسلمة وطنية من أرستقراطية عمالية إستعمارية ... إن النظام الإستعماري بإنعكاساته الإقتصادية والسياسية فرق الجماهير الكادحة إلى مجموعتين مختلفتين بالعرق واللغة والدين وبشروط الوجود**"57.

حيث جعل عمار أوزقان من الأمة محور كل التموقعات السياسية : تمنح للمجموعة السياسية هويتها، ووجد العمال الجزائريين هويتهم، ليس في كونهم عمالا ولكن في كونهم جزائريين لأنهم كعمال، يشعرون ككل الشرائح الإجتماعية بالكبت والحرمان الوطني.

56- L'impasse du Populisme OPCIT.Page : 15

57- A.Ozegane, le Meilleur Combat, Paris, Julliard, 1963.P 80-81.

إن معيار الإنتماء الوطني إذن هو ذو منحى ثقافي، أولا وقبل كل شيء، فالمنتمون إلى أمة واحدة يتكلمون لغة واحدة وينخرطون ضمن تنشئة إجتماعية وثقافية واحدة بالمعنى الأنتروبولوجي للفظ ثقافة.

والوطنية هي ظاهرة التعبئة السياسية للبعد الثقافي، أي التجنيد السياسي للثقافة. ويتمثل رهان النزعة الوطنية في فرض تجانس ثقافي بين الحكام والمحكومين .

وتكمن ماهية الدولة في عدم التمايز بين الثقافي والسياسي، وبمقتضى ذلك يكون ما هو ثقافي أساس لما هو سياسي، وبتمثل دور السلطة في صيانة الثقافة الوطنية

وهذا يعني أن السلطة تلعب دورا أساسيا في تدعيم تجانس الشعور الوطني بالإنتماء إلى أمة وطنية واحدة ذات ثقافة عريقة متميزة عن الآخر. كما تجعل السلطة مصالحها تتطابق مع مصالح كل أفراد المجتمع، وذلك بتقديس الشعب وجعله بطلا وصانعا لأمجاد الأمة، ولامكانة لزعماء تاريخيين وبطولات فردية ويعبر عن هذا أحمد بن بلة : **"لا يوجد في الجزائر تاريخيون، التاريخيون الوحيدون هم من ضحوا بدمهم من أجل تحرير الجزائر، التاريخيون الوحيدون هم جنود البناء الذين يعملون في الخفاء لبناء الجزائر، البطل الوحيد هو الشعب"**[58].

الوطنية كإديولوجية سياسية تطابق الشعب مع قيادته. ترفض إعادة توزيع السلطة داخل النسيج الإجتماعي، بقيامها بإلغاء الصراعات الداخلية، لأن وحدة المجموعة الوطنية تفرض رسم الحدود التي تفرق بين الصديق، الأخ والعدو، والآخر، والمعيار المميز هو الإنخراط في مشروع تحقيق كيان سياسي مستقل ذى سيادة مطلقة،

58- Ahmed Ben Bella,Cité par Bernard.Cubertafond.La Republique Algérienne DEmocratique et Populaire. Imprimerie A.Ben temps-Limoge (France) 1979.P: 65.

و كل الجزائريين الذين لا يشاركون في هذا المشروع يعتبرون غير منتمين للمجموعة السياسية.

الوطنية إذن، هي إديولوجية تشمل كل المجموعة الوطنية وتلغي الإختلاف بين عناصرها ولا تعترف بالمعارضة الرسمية، وإن إعترفت بها فلإدانتها وإتهامها بالتعاون مع الخارج.

وكل فئة من النخب التي تريد المشاركة في السلطة، عليها أن تأخذ مرجعيتها من الإديولوجية الوطنية وإلا فقدت مكانتها، حيث أن في كل مناقشة العنصر الموثوق به للنصر هو الرجوع إلى هذا المنطق، وإذا إستطاع أحد المتصارعين إقناع عناصر الرأي العام الإستراتيجية بعلاقة الخصم – بوعي أو بغير وعي – بالخارج يكون متأكدا من كسب الصراع، إذن تعتبر الأمة في المنافسة السياسية حسب Jean - - Luca- : " **تمثل "الجوكير" الذي يجب على كل متنافس إستعماله لكسب الرهان** ".59

وقد إستعمل ابن بلة الشعور الوطني لمواجهة تمرد شعباني وآيت أحمد حيث صرح في خطاب له في جويلية 1964 : " **إن السبب الأساسي للخلاف بيننا وبين شعباني وآيت أحمد يكمن في كوننا رفضنا طأطأة الرؤوس أمام الذين يوجدون في الخارج**"60.

59- Jean Luca-Jean Claude vatin-Algerie politique-Institution et regime presse de la fondation nationale des sciences politique 1975 P.292.

60- Actualités et documents (Ministère de l'orientation Alger),Août 1964, P 19 20.

وكلما أحست السلطة بضعف الشعور الوطني والتجانس بينها وبين الشعب تنشيء له عدوا خارجيا حقيقيا كان أم وهميا وذلك لصرفه عن المشاكل الداخلية والممارسات الشمولية.

ونذكر على سبيل المثال :

- إستعملت قضية فلسطين إستعمالا مكثفا لتعزيز الشعور الوطني حيث صرح الرئيس بومدين :" **إن موقفنا من قضية فلسطين يعتبر موقفا نضاليا وليس سياسيا ... وليس لأي أحد الحق في تصفية القضية الفلسطينية. إنها قضية كل الشعب**"61.

- كما إستعملت قضية الصحراء الغربية وكل قضايا التحرر العالمية التي هي في نظر السلطة من صنيع الإمبريالية التي تهدد دوما شعوب العالم الثالث.

- كما قامت السلطة في فترة وفاة الرئيس بومدين بإصطناع قضية رأس سيقلي التي ثبت فيما بعد بأنها من صنيع المخابرات الجزائرية 62.

- كما إعتمدت السلطة على المظاهر الخارجية لمحاولة إظهار مميزات ومفاخر الشعب مستهدفة إشعاره بأنه يتميز عن غيره من الشعوب، كإعتبار الجزائر "كعبة الثوار" وبلد "المليون ونصف المليون شهيد".

- كما تدعم السياسة الخارجية والمشاركة المكثفة في المحافل الدولية وتخصيص مكانة واسعة لها في وسائل الإعلام.

61- Discours aux étudiants 30 Août 1967- REvue de presse 118 Septembre, Octobre 1967.

62- إتهمت الجزائر النظام المغربي بتهريب الأسلحة بطائرة مغربية لمعارضين جزائريين في ديسمبر 1978.

ب- الإسلام :

سبق أن بينا في الفصل الأول بأن المكانة التي يحتلها الديـن في المجتمعـات العربيـة الإسلامية، ومنها الجزائر، مـن الهـول والضخامـة وذلـك لتأثيره الكبـير علـى أصعـدة الوجود الفردي والجماعي، وبينا بأن شبكة المحرمـات والتقديـس الـتي طوقـت الفعـل السلطوي في أشكاله الدينية والسياسية، لم تكن نتاج تصرفات فردية، وإنما هـي نتـاج تراكمات ثقافية وتاريخية رسخت في الوعي الجمعي لهذه المجتمعات.

كما بينا تأثير الدين في الممارسـات السياسـية سـواء في العصـور الوسـيطة أو في إديولوجية الحركة الوطنيـة الجزائريـة، حيـث لعـب الديـن الإسـلامي دورا أساسـيا في تعريـف الكتلـة الإجتماعيـة في مرحلـة الإسـتعمار لعـب دور حـارس الهويـة بالنسـبة للشعب الجزائري المقاوم للإحتواء أو الإنقراض أو كمـا وصفـه "جـون لوكـا" Jean-Luca- :" **بأنه يعبر عن إديولوجية مشاعر الحرمـان بالنسـبة للسـكان**" 63 أمـا بعـد الإستقلال فقد تشبثت السلطة في الجزائر بنفس المرجعيـة الثقافيـة الـتي تبنتهـا الحركـة الوطنية بما فيها الدين الإسـلامي، كمقـوم أساسـي لثقافـة المجتمـع، حيـث - في فـترة الإستعمار - إنحصر الدين في دور الألة المناهضة للنظام الإستعماري وبعد الإستقلال، إرتبـط إرتباطـا وثيقـا بالسـلطة حيث تبنـت هـذه الإخـيرة شـعار "**الإسـلام ديـن الدولة**"64. مع العلم أن الإخوان المسلمين المصريين هم أول من بلور في العالم العربـي هذا الشعار حسب عالم الإجتماع التونسي عبد القادر الزغل 65.

وقد نصبت السلطة الجزائرية نفسها حامية للديـن الإسـلامي ومحافظـة عليـه مـن "التشويهات" وقد جاء في ميثاق الجزائر سـنة 1964 "**إن الجماهـير الجزائريـة عميقـة**

63- Opcit . P: 331. Jean - Luca -

64- أنظر الدساتير الجزائرية : 1963 - 1976

65- الدين في المجتمع العربي مرجع سابق ص 1976

الإيمان قاومت بصلابة لتخليص الإسلام من كل الشوائب والخرافات التي خنقته أو شوهته ... وربطته بإرادتها في إنهاء إستغلال الإنسان للإنسان. وعلى الثورة الجزائرية أن تعيد للإسلام وجهه الحقيقي، وجه التقدم "66.

إن ميثاق الجزائر بتأكيده على واجب الثورة الجزائرية وفي إعادة الوجه الحقيقي للإسلام – ومفهوم الثورة في الإيديولوجية الجزائرية يعني السلطة – يعني أن الإسلام لا يكون حقيقيا وسليما إلا تحت حماية السلطة.

كما أعطت السلطة لنفسها الحق في إعادة بناء الفكر الإسلامي وتحوير بنية المجتمع وقد أكد ذلك ميثاق سنة 1976 :"**إن أية محاولة مقبولة تهدف اليوم إلى إعادة بناء الفكر الإسلامي سيتسع نطاقه حتما مما يؤدي إلى تحوير بنية المجتمع تحويرا كاملا** "67.

وبها أنّ "الثورة من الشعب وإلى الشعب"، وبما أن الجزائريين إخوان، قد فوضوا بعض إخوانهم الثوار أي "السلطة" لتدبير شؤونهم وبالتالي فإن السلطة هي المفوضة والمخولة لتعيد للإسلام وجهه الحقيقي وإعادة بناء الفكر الإسلامي. وعليه فقد قامت السلطة بتأميم الإسلام وعدم الإعتراف بإسلام غير رسمي، وكل تفكيرديني خارج عن إطار السلطة، هو في نظرها من تدبير الدجالين والرجعية الإقطاعية عميلة الإمبريالية. ونص ميثاق الجزائر : "**ناهضت الجماهير الشعبية دائما الدجالين الذين كانوا يريدون أن يجعلوا من الإسلام مذهبا للخنوع والتوكل**"68.

66– ميثاق الجزائر 1964. الباب الثالث ص 31. طبعة جريدة النصر . قسنطينة تاريخ الطبع مجهول .

67– الميثاق الوطني – طبعة مجلة الأصالة – 1976 – ص 25

68– ميثاق الجزائر 1964 – مرجع سابق ص 31

و قد أكد الميثاق الوطني لسنة 1976 هذه الأطروحة :"**لا يحق للإقطاعية ولا الرأسمالية أن تسخر تعاليمه (الإسلام) لمصالحها أو إتخاذها ذريعة لقضاء مآربها**."[69].

ومن مظاهر تأميم السلطة للدين وتنصيب نفسها وصية عليه :

- إنشاء وزارة ثابتة في كل الحكومات خاصة بتسيير الشؤون الدينية والأوقاف مهمتها الإشراف على المساجد وإعتبار أئمة المساجد موظفين لديها يحتلون مناصب رسمية.

- توحيد خطبة الجمعة، حيث - في السبعينات - قامت السلطة بتوحيد خطبة الجمعة على مستوى كل مساجد الجزائر لكي تكون متماشية مع المنهج السياسي للسلطة .

- تأسيس المجلس الإسلامي ووضعه تحت الإشراف السامي لرئيس الدولة، كما أن رئيس هذا المجلس يعتبر عضوا في اللجنة المركزية للحزب بموجب النظام الداخلي للحزب.

- إشراف السلطة على المواسم والأعياد الدينية .

وأخيرا نستنتج بأن هيمنة السلطة السياسية على الدين ومؤسساته، وتعاونها مع هيئاته، من أجل إكتساب شرعية أكثر. فمصلحة الدولة العليا ومصلحة الإسلام تجتمعان وتختلطان فيساهم مبدأ وحدانية الشعب ومبدأ وحدانية الله لفرض سلطة الدولة وسلطة الحزب وسلطة رجال الدين التي تتحد فيما بينها لتقدم سلطة واحدة .

69- الميثاق الوطني 76 مرجع سابق ص 25 .

جـ- الإشتراكية :

إن الإشتراكية كنظرية علمية واضحة المعالم محددة المبادئ والأهداف، رسمت من قبل مؤسسيها ومنظريها الماركسيين أمثال كارل ماركس وإنجلر ولينين، وتعتبر هذه النظرية من حيث مرجعيتها الثقافية نظرية غربية حيث جاءت نتيجة لأزمة الرأسمالية العالمية.

وتتبلور معالمها في صراع الطبقات الذي ينتهي بسيطرة الطبقة العمالية وبالتالي سيادة البروليتاريا التي تسيطر على مقاليد الحكم ثم تحقيق المرحلة العليا من الإشتراكية ألا وهي الشيوعية.

أما إشتراكية دول العالم الثالث المستقلة حديثا، فتبدو إذا ما قارناها مع النظرية الماركسية غامضة ومبهمة في أهدافها. فإنها إذن، ليست نظرية وإنما تطلع إلى الإستقلال وأمل في تحقيق السيادة الوطنية التي إنتهكت وسلبت طويلا من طرف المستعمر.

والإشتراكية الجزائرية لا تشذ عن هذه النظرية العالم الثالثية أو كما يرى BERNARD CUBERTAFOND في تحليله للإشتراكية الجزائرية : " **التطلع للإشتراكية والتطلع للإستقلال يتطابقان في الإديولوجية الجزائرية**"[70]، وبعبارة أخرى يمكن أن نستنتج بأن الإشتراكية في الجزائر هي الأطروحة النقيظة للرأسمالية التي هي إديولوجية المستعمر، أي أن الإستعمار كان رأسماليا، فالدولة المستقلة حديثا لا تكون إلا الإشتراكية، ويؤكد عبدا لله العروي هذا الرأي:" **إن الوعي العربي في بحثه**

70- La republique Algérienne Démocratique et Populaire Opcit . P: 33

عن فكر متجذر يفضل الماركسية عن الفلسفة الوضعية لأنها تمثل نظاما أكثر نقـدا بالنسبة للغرب البرجوازي"[71].

إن الإديولوجية الوطنية الجزائرية المتمسكة بالإسـتقلال والسـيادة المطلقـة، تعتـبر الإشتراكية مظهرا من مظاهر هـذه السيادة أو حسـب تعبـير بيرنـاردكوبر تـافونت " **يمكننا الحديث فيما يخص الجزائر عن عبادة للإستقلال، إذن عبـادة للسـيادة لأن السيادة في العلاقات بين الدول تعني الإستقلال"**[72].

كل مواثيق الدولة الجزائرية تؤكد هذه الأطروحة . كمقابل لاتفاقيـة إيفيـان 19 مارس 1962 التي تمنح سيادة ناقصة للجزائر تمت الموافقة على برنامج طرابلس، ونجـد في هاتين الوثيقتين المعارضة التقليدية بين القوة الإستعمارية الـتي تريـد فـرض مواقفهـا والدولة المستقلة حديثا التي تبحث عن الإستقلال الحقيقي بغض النظر عن المظاهر.

فإتفاقية إيفيان تهدف إلى خلق دولة ليبيراليـة . أمـا برنـامج طرابلـس فقـد أكـد هدفا مضادا تمثل في الثورة الديمقراطية الشـعبية :" **الثـورة الديمقراطيـة الشـعبية تعـني التشيد الواعي للبلاد في إطار المبادئ الإشتراكية وتحقيق سلطة الشعب"**[73].

أما الميثاق الوطني 1976 فكان مطابقا لبرنامج طرابلس :" **إنا كلا من التحريـر الوطني والتحرير الإجتماعي في عصرنا هذا متضامنان أساسـا، بحيـث أن الرفـض البات للإستعمار يفضي إلى رفض الرأسمالية، فعندما تدرك الجماهـير بـأن كـلاّ مـن**

71- Abdellah Alaroui : Les arabes et la Raison Universelle . P:4 cité par Bernard cubertafond . Opcit : P: 105

72- نفس المرجع ص 19.

73- Extraits du proget de programme de tripoli cité par M'Hamed Yousfi le pouvoir 1962 - 1978 presses de serra - graphic . Alger - 1992 - P: 159 Annexe.

الإستعمار والرأسمالية مرتبطان أشد الإرتباط وأن أحدهما ماهو إلا إنعكاس للآخر عندئذ تنشأ الظروف التي تجعل الوعي الوطني يتحول إلى وعي إشتراكي "74.

وبما أن الإديولوجية الوطنية الجزائرية متمسكة بالوحدة وتلغي الصراعات والإختلاف داخل النسيج الإجتماعي، فإن الإشتراكية الجزائرية تلغي صراع الطبقات وبالتالي عدم الإعتراف بوجود طبقات حيث أن مهام "الثورة الديمقراطية" في الجزائر من الضخامة حيث يتعذر على طبقة واحدة إنجازها.

وقد أكد ميثاق 1976 هذا :"**والواقع أن القوى الإشتراكية في البلدان النامية لاتقودها الطبقة الكادحة دائما لأنها لاتزال قليلة العدد وإنما تقودها طليعة تتكون من مجموع الوطنيين الثوريين ومن بينهم العمال الذين يقومون بدور متزايد الأهمية.**"75.

من خلال تحليلنا للإشتراكية الجزائرية، نستنتج بأنها كانت تهدف أساسا إلى تحقيق التماسك الإجتماعي، من خلال تقسيم الريع الوطني، لأن النتائج التي إنتهت إليها أدت إلى تثبيت التبعية للرأسمالية الغربية وجدول الاستيراد والتصدير لسنة 1977 الذي أخذناه كعينة يمثل هنا :

74- الميثاق الوطني 1976 مرجع سابق ص : 27

75- نفس المرجع ص: 31 - 32

بالنسبة للاستيراد :

الدول الإشتراكية الأروبية	آسيا	دول أوروبية أخرى	الو.م.أ + كندا	السوق الأوربية المشتركة
% 4.9	% 7.2	% 10	% 12.4	% 57.7
	دول أخرى	دول العربية	إفريقيا	أمريكا اللاتينية
	% 0.2	% 1	% 1.3	% 4.8

المصدر : الدليل الإحصائي للجزائر، وزارة التخطيط 1977 / 1978 ص 297.

بالنسبة للتصدير :

الو.م.أ + كندا	السوق الأوروبية المشتركة	دول أخرى أوروبية	آسيا
% 52.2	% 38.1	% 5.3	% 1.9
إفريقيا	دول إشتراكية أوروبية	أمريكا اللاتينية	دول عربية
% 1.2	% 0.70	% 0.5	% 0.1

نفس المصدر ص : 297.

نلاحظ من خلال هذين الجدولين بأن الجزائر حسب إديولوجيتها الإشتراكية كان من المفروض أن تكون مبادلاتها التجارية مع الدول الإشتراكية ودول العالم الثالث غير أن الملاحظ أدى إلى تبعية كبيرة للرأسمالية. إديولوجية المستعمر التي حاربتها الإديولوجية الجزائرية، وبالتالي نستطيع القول بأن الإشتراكية كان هدفها أساسا إحداث التماسك الإجتماعي وإلغاء الإختلاف المتمثل في صراع الطبقات وبالتالي تبرير السلطة المطلقة والأحادية التوجه.

المبحث الثاني : آليات تحقيق الإجماع :

إن الإديولوجية في مفهوم غرامشي تعرف كأداة تجمعية لمصالح مختلفة، فالطبقة المسيطرة تنجح في أن تجمع مصالحها مع مصالح الجماعات الأخرى وتخلق إديولوجية مسيطرة تصبح تعبر من وجهة نظرها عن الإرادة الجمعية الشعبية.

وعندما تحقق السلطة هيمنتها فإنها تخلق للمجتمع تماسكه ويحدث هذا عندما تدمج المشاعر الشعبية والهوية الوطنية داخل النسق الإديولوجي السائد.

والدولة عندما لا تستطيع أن تحافظ على السيطرة السياسية بالقهر أو إستخدام العنف الظاهر، فإنها تركن إلى الإديولوجية لتحقيق إستخدام العنف.

والإديولوجية لها أجهزة إقناع التي تستخدمها الدولة بجانب جهازها القمعي لتحقيق الإستقرار الإجتماعي وتماسك النسيج الإجتماعي.

وهذه الأجهزة تشبه قليلا " **أجهزة الحقن الطبية فهي تحقن الطبقة المسيطرة بالمصل الذي يكفل التصدي لهجومات مكروبات إلاديولوجيات المضادة**"[76]. حسب رأي عمار بلحسن.

أما الإديولوجيا الجزائرية وريثة إديولوجية الحركة الوطنية، التي تجعل من تماسك المجتمع وإقصاء الآخر هدفا ومبدأ أساسيا، فإنها تسعى إلى تحقيق إجماع وطني وشعبي حول فكرة الدولة – الأمة المرتكزة على مبدأ وحدة الفكرة ووحدة القيادة.

76– أنتليجانسيا أم مثقفون في الجزائر – عمار بلحسن – دار الحداثة بيروث 1986 الطبعة أولى ص 31.

فإنها قد إعتمدت على آليات وأجهزة لتحقيق هذا الإجماع حول السلطة وإعطائها مشروعية أكثر وهذه الأجهزة هي موضوع دراستنا في هذا المبحث وقد قسمناه إلى نقطتين : **أ- الحزب**

ب- المنظمات الجماهيرية.

أ- الحزب :

إن الحزب حسب التعريف الكلاسيكي، هو التعبير السياسي عن شريحة أو عدة شرائح إجتماعية، أي هو الوسيلة التي بفضلها تنظم الحياة السياسية والتنافس حول السلطة، والتناقضات الإجتماعية، الإديولوجية والإقتصادية تجد في التنافس بين الأحزاب وسيلة شرعية تضمن بواسطتها وحدة المجموعة السياسية.

ولكن هل تنطوي أحزاب العالم الثالث - بالنظر إلى برامجها - تحت هذا المفهوم الذي أنتجته الثقافة الغربية، في الحقيقة لها خصوصية في كونها أحزاب ولدت في خضم الكفاح ضد السيطرة الإستعمارية، وبالتالي فإنها أحزاب وحيدة وتمتاز بإرادة تمثيل كل الأمة الشيئ الذي يفسر طابعها التسلطي وغير الديمقراطي.

وقد حددت مختلف الدراسات بعض الملامح لهذه الأحزاب :

- أحزاب مسيرة لدواليب الدولة، محافظة على الوحدة الوطنية.
- تنظيمها يجعلها تشبه الأحزاب الماركسية ولكن إديولوجيتها ترجع إلى وطنية شعوبية.

وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وبالنظر إلى خصائص أحزاب العالم الثالث فإنه لا يختلف عنها كثيرا حيث تأسس في خضم الكفاح من أجل الإستقلال الوطني، مشروعيته تاريخية تستمد مباشرة من وظيفته كرمز للأمة الجزائرية.

وفي هذا الإتجاه فإن الحكم بواسطة الحزب "**لايفسر إطلاقا سيطرة الحزب على سلطة الدولة ولكن كممارسة حكم الأمة بالأمة** "77. حسب Jean Leca et Jean Vatin.

الشيئ الذي جعل محاولة مس قوة الحزب كأنها مس بالأمة، وقد عبر عن هذا سعد زغلول زعيم حزب الوفد المصري معبرا بصدق عن إديولوجية أحزاب العالم الثالث:

" **نحن لسنا حزبا، بل قل نحن هيئة مفوضة من طرف الأمة للتعبير عن إرادتها في موضوع كلفتنابه، هذا الموضوع هو الإستقلال التام، وقد نبذل كل الجهود من أجل هذه الغاية الوحيدة، وبما أن الإستقلال لم يتحقق فإننا أمة وليست حزبا. وكل من يؤكد بأننا حزب يعتبر مجرما لأن هذا يفترض وجود أحزاب لاتريد الإستقلال، الأمةكلها تريد الإستقلال، نحن الناطقون بإسم الأمة**"78.

إن حزب جبهة التحرير الوطني أو الحزب الأمة تخلى عن كونه رمزا للأمة لصالح الدولة، حيث قام بتحويل الشرعية السياسية للحزب خلال حرب التحرير الوطنية. إذن في عملية بناء الدولة أعطى للحزب دورا مانحا الشرعية، ويؤكد هذا ميثاق الجزائر 1964: "**عند إسترجاع الإستقلال أدرك المكافحون للشعب خطر التخلي عن يقظة فترة النضال المسلح وترك الميدان فارغا لألعاب تعدد الأحزاب المضرة**

77- Jean Leça et Jean Vatin - Opcit . P: 13.

78- Saad Zaghloul -Madjmuat Koutab - Cite par Houari Addi. Opcit . P:77.

التي تتمكن بواسطتها قوى رأس المال والرجعية وأعداء الشعب من وضع اليد على السلطة الإقتصادية"79.

كما اعتبر الحزب في الدولة المستقلة حدا منيعا في وجه الإديولوجيات المضادة، أي تلك التي تتعارض مع الإديولوجية الرسمية، وبالتالي تحقيق الإجماع حول هذه الأخيرة حسب برنامج طرابلس 1962 : **"إن الوحدة الإديولوجية التي تربط مجموع المناضلين تتحقق على أساس الإقتناع الثوري والإنخراط الواعي والإرادي في برنامج الحزب، بصفته طليعة للقوى الثورية، يحارب التعايش الإديولوجي في صفوفه"**80.

كما منح للحزب دور نشر عقيدة السلطة في أوساط الشعب وتعبئته لها وقد أكد الميثاق الوطني 76 هذا الرأي:

" إن تجربة الجزائر الثورية ومااتسمت به من أصالة وماتتطلبه من مزيدمن التعميق في مضامينها، لهي عوامل تستحمث الحزب على النهوض بالدعوى العقائدية الخلاقة التي يكون هو القائم عليها بلا كلل ولاملل. وإن القيام بهذه الوظيفة العقائدية لهو عامل حيوي بالنسبة لتماسك القوى الثورية وتعزيز الوعي الإشتراكي ونشره وإزدياد تعبئة الشعب حول أهداف الثورة بإستمرار."81.

ويمكن القول بأن النظام الجزائري – قام نظريا –بتحويل الهيئة السياسية نحو الحزب والمجموعة السياسية تقزمت إلى مجموعة حزبية.

79– ميثاق الجزائر . مرجع سابق ص 103.

80– Programme de tripoli - Cite par M'hamed Yousefi - en annexe Opcit . P:163.

81– الميثاق الوطني 1976 – مرجع السابق . ص : 59

حيث أن كل النصوص والخطب الساسية تعترف للحزب بالأسبقية المؤسساتية والإديولوجية، ولكن في الممارسة اليومية إختص دوره في خدمة السلطة التنفيذية في تسييرها الإداري وما الصلاحيات المطلقة التي منحتها الدساتير الجزائرية لرئيس الدولة إلاّ دليل على ذلك.

ونستخلص من هذا بأن الحزب على الرغم من الضجة التي أثيرت حوله، إلا أن دوره إختصر إلى مجرد الآلة التي تحقق الإجماع حول السلطة. ومايؤكد ذلك هو أن كل الخلافات والمنازعات التي أصابت النظام السياسي جرت خارج الحزب على شكل نزاعات مسلحة أو إنتفاضات شعبية 82.

ب- المنظمات الجماهيرية :

إن حزب جبهة التحرير الوطني بصفته - حسب الخطاب الرسمي - حزب مسير لدواليب الدولة، لايمكنه أن يسيطر لوحده على النشاط الإجتماعي بأوجهه المختلفة ولهذا أنشئت إلى جانبه منظمات فرعية تابعة له، مهمتها تأطير مختلف الشرائح الإجتماعية وتتمثل فيما إصطلح عليه بالمنظمات الجماهيرية.

وهذه المنظمات لا تعّبر عن مصالح كتل متعددة ومتناقضة كما هو الحال في الدور النقابي والمطلبي للنقابات في المجتمعات الديمقراطية الغربية.

وقد حدد ميثاق الجزائر إطار عمل المنظمات الجماهيرية : " **في مجتمع الديمقراطية الشكلية، تعبر النقابات والمنظمات عن مصالح كتل متعددة ومتناقضة، أما في المجتمع السائر نحو الإشتراكية، فإن تعدد الهيئات يستجيب فقط للخاصيات**

82- تمرد أيت أحمد 1963 وشعباني سنة 1964 ، إنقلاب 19 جوان 1965. إنقلاب طاهر الزبيري الفاشل 1967، إنتفاضة طلاب الثانويات 1982 الربيع الأمازيغي 1982. الإنتفاضة 1988.

المميزة لكل فئة من السكان ولضرورة مضاعفة إمكانيات حركة الحـزب في عمله لتعبئة الجماهير"83.

من هنا نستنتج بأن دور المنظمات الجماهيرية لا ينحصر في التعبئة الجماهيرية فحسب، بل أن المطالبة بالحقوق تعتبر خطرا معاديا للثورة كما يضيف ميثاق الجزائر :" **في نظام تكون فيه السلطة بيد العمال والفلاحين، فإن الأفق ليس واحدا بـل أن المطالبة قد تأخذ مغزى خطيرا معاديا للثورة لكن وضعا كهـذا لا ينتـج إلا إخفـاق الحزب**"84.

إضافة إلى دورها التعبوي لمختلف شرائح المجتمع، لغرض تحقيـق الإجمـاع حـول السلطة وبالتالي تبرير مشروعيتها، فإنها تتكفل بدور آخر لا يقـل أهميـة عـن الـدور التعبوي ألا وهو ضبط النظام وتحقيق الإنضباط داخل الفئات التي تؤطرها.

هذا مايؤكده الميثاق الوطني :" **يجب أن تصبح المنظمات الجماهيرية وهي تحـت إشـراف الحـزب مدرسـة للمواطنـة الصالحـة والإنضبـاط القومـي لتلقـين الديمقراطية**"85.

إن التأسيس المتزايد للمنظمات الجماهيريـة أو أجهـزة التأطـير، يسـتجيب لإرادة السلطة في مراقبة والتحكم في الهيئات التي تحقق حولها الإجماع، بغرض تـأميم كـل نشاط سياسي والحريـات العامـة الـتي مـن الممكـن أن تـؤدي إلى فكـر مخـالف لفكـر السلطة.

83- ميثاق الجزائر . مرجع سابق ص : 108

84- نفس المرجع ص : 108.

85- الميثاق الوطني 1976 - مرجع سابق ص: 63.

ولكي تتأكد السلطة من ولاء هذه المنظمات لها فقد ربطتها بالحزب وأصبح كل قادتها بالضرورة مناضلين في الحزب وذلك حسبما ما أصبح يطلق عليه في القاموس السياسي الجزائري بالمادة 120 من القانون الداخلي للحزب المشهورة.

كما قامت السلطة بتصفية المنظمات الجماهيرية التي كانت تتكون من قاعدة مكونة سياسيا وواعية بإنتمائها الطبقي، حيث قامت بتصفية الإتحاد العام للعمال الجزائريين وإعادة هيكلته سنة 1964 وحلت إتحاد الطلبة الجزائريين في بداية السبعينات. وعوضته بالإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية سنة 1975.

كما قامت بتأسبيس منظمات جديدة مثل : إتحاد الفلاحين وإتحاد النساء ومنظمات مهنية عديدة، بالإضافة إلى ودادية الجزائريين بأوروبا هذه الأخيرة التي كان هدفها ليس تمثيل الجزائريين في الخارج وإنما "**غلق الأبواب أمام تواجد المعارضة الجزائرية في أروبا وخاصة في فرنسا**."[86].حسب عبدالقادر يفصح.

ونستنتج أخيرا بأن الدور الأساسي الذي منح للحزب والمنظمات الجماهيرية تمثل في دور الأليات التي تحقق الإجماع حول مشروع السلطة. وذلك بالتعبئة الجماهيرية وضبط النظام والإنضباط داخل مختلف الفئات الإجتماعية.

كما تمثل دورها في ضرب قبضة من حديد على كل محاولة لبروز تيارات مخالفة للسلطة.

86- La question du pouvoir en Algérie . Abdelkader Yafsah , Opcit . P: 189.

نتائج الفصل الثاني :

لقد بينا في هذا البحث بأن الأمة هي المحور الذي تتبلور حلوله كل أفكار المجموعة السياسية، وإديولوجية السلطة تؤكد هذا التوجه حيث إستندت على ثلاثة عناصر إقصائية تهدف إلى تبرير مشروعية الحكم المطلق:

- فالوطنية هي عنصر إقصائي للطرف الآخر أي لكل من عارض السلطة.

- أما الدين الإسلامي فقد أمم من طرف السلطة وأصبح كل من يفكر تفكيرا دينيا خارج إطار السلطة يتهم بالدجل والعماله للرجعية حليفة الإمبرالية وبالتالي أصبح عنصرا إقتصائيا بدوره.

أما الإشتراكية الجزائرية بشذوذها عن النظرية العامة وخاصة إلغاء صراع الطبقات قد أصبحت إقصائية بدورها.

وأخيرا نستنتج بأن الإديولوجية الجزائرية إديولوجية إقصائية لا تعترف بالإختلاف داخل النسيج الإجتماعي، وإذا إعترفت بالمعارضة فهذا لادانتها فقط وإتهامها بالعمالة للخارج.

وهذه الفلسفة الإقصائية لسيت تفكيرا سلطويا بحتا وإنما هي نتاج مرجعية ثقافية – سبق أن بيناها في المبحث الأول من الفصل الأول – إقصائية بدورها تتمثل في الدين والعصبية.

كما أن الثقافة السياسية الجزائرية تتميز بالفقر من ناحية برامجها، حيث لا تتلاءم مع أي إجراء سياسي، حيث الجماعات المتنافسة معترف بها رسميا وهذا ليس

من صنيع النخب الحاكمه ولكن المجتمع هو الذي يرفض الإعتراف بالصراعات الداخلية ولا يعترف إلا بالنزاعات الخارجية.

ولكي تتأكد السلطة من تعبئة كل شرائح المجتمع حولها ولنشر إديولوجيتها فقد أسست هيآت للتعبئة الجماهيرية وتحقيق الإجماع حولها تتمثل في الحزب والمنظمات الجماهيرية.

يتمثل دورها في تحقيق النظام العام وخلق الإنضباط داخل مختلف الفئات الإجتماعية المهنية وتعبئتها حول مشروع السلطة.

الفصل الثالث

اشكاليـــــــة المشـــروعيـــــة

إن العالم الثالث تحكمه أنظمة خائفة مذعورة، مصدر خوفها وذعرها هو الشك المتبادل بينها وبين شعوبها،حالة الشك والخوف والذعرهذه هي تعبير درامي كئيب عن أهم الأزمات التي تواجه هذه الأنظمة وهي أزمة المشروعية، وبتعبير أدق أزمة تضاؤل الشرعية أو غيابها كلية. وهي أزمة معروفة الأسباب،معروفة النتائج، وهي أسباب ونتائج إجتماعية وهيكلية مرتبطة بمشكلة بناء الدولة الحديثة، في هذه الدول:"**وجوهر الشرعية هوقبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم،وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام العنف**"87 حسب تعبير سعد الدين إبراهيم. هذا التعريف يحدد نطاق المشروعية، وهو قبول المحكومين وليس إذعانهم لحق فرد أو مجموعة أفراد في أن يمارس السلطة عليهم.

ومن دون المشروعية بهذا المعنى فإن الحاكم، أو النخبة الحاكمة أو النظام أو الحكومة يكون دائما خائفا وغير مستقر إجتماعيا، غير متمكن سياسيا مهما استعمل، من وسائل القهر والبطش.

ومفهوم المشروعية هو المقابل الحديث لمفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي حيث يقول بن خلدون في مقدمته:"**اعلموا أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لاينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا ايديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبهوا ذلك فعل البائع والمشترى**"88.

87- أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.مجموعة بحوث الندوة المنظمة أيام 26 إلى 30 نوفمبر1984. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1984 - ص :404

88- نفس المرجع ص :404

ويذهب روبرت مارك ايفر إلى أن"**المشروعية تتحقق حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها وإدراك الجماهير لها متطابقين وفي إتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية،وبما يحفظ للمجتمع تماسكه**"89

أما عالم الإجتماع الألماني ماكس فيبر والذي يعتبر المرجع الرئيسي في الأدبيات الغربية في موضوعي المشروعية والسلطة فيعرف المشروعية :"**يكون النظام الحاكم شرعيا عند الحد الذي يشعر معه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة** "90.

وقد قسم ماكس فيبر مصادرالمشروعية إلى ثلاثة مصادر :

- **مشروعية تقليدية .**
- **مشروعية قانونية .**
- **مشروعية كاريزمية.**

أما، المشروعية التقليدية، فيعني أن السلطة تستمد مشروعيتها من بعض المعتقدات والعادات والأعراف المتوارثة،كالمعتقدات الدينية أو العصبية.وأما المشروعية القانونية فيسند على قواعد مقننة. تحدد واجبات وحقوق منصب الحاكم ومساعديه، وطريقة انتقال السلطة وتداولها وممارستهاويطلق على هذه المشروعية كذلك، مصطلح المشروعية الدستورية.

89- أزمة الديمقراطية في الوطن العربي - المرجع سابق - ص 405.

90- Max Weber, the the ors of social and economic organization,oxford university 1947 نقلا من نفس مرجع ص: 404

ويبقى المصدر الأخير المتمثل في المشروعية الكاريزمية أو الزعامة الملهمة، ترتبط بشخصية الزعيم. ومصدر الولاء والطاعة من المحكومين لهذا الزعيم هو إعجابهم الشديد بصفاته وأعماله وهي التي تجعله مصدر جذب وحب وهيبة واحترام.

وبعد أن تعرضنا في هذا التقديم الموجزإلى تعريف المشروعية وحددنا مصادرها في الإطار النظري العام.

وإذا أخذنا نظرية ماكس فيبر كمقياس، نتساءل بدورنا عن طبيعة مشروعية السلطة السياسية في الجزائر وعن ماهية مصادرها، وكيف تبرر هذه المشروعية من طرف السلطة.

ولإزاحة الغموض المحيط بها ارتأينا أن نخصص فصلا كاملا لدراسة اشكالية المشروعية في الجزائر وقد قسمناه إلى مبحثين:

المبحث الأول : مصادر المشروعية .

المبحث الثاني : بناء المشروعية .

المبحث الأول : مصادر المشروعية

سبق لنا أن تطرقنا في الفصل الأول إلى المرجعية الثقافية للسلطة في الجزائر وتبين لنا بأنها استندت على عنصرين أساسيين تمثلا في الدين والعصبية، وهما أساس الفكر الإقصائي الراسخ في المجتمع الجزائري. كما وضحنا بأن مشروعية السلطة في المجتمع التقليدي ارتبطت ارتباطا وثيقا بهذين العنصرين، حيث ارتبطت تارة بالعصبية وصلة القرابة لتوطيد دعائم الحكم وتبريره، وارتبطت بالدين تارة أخرى، خاصة منذ الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا. كما إرتبطت في أحيان كثيرة بالعنصرين معا. أي أن مصدر المشروعية حسب المفهوم الفيبري كان تقليديا، لكن بعد تآكل نظام المشروعية التقليدية وبروز الدولة المستقلة الحديثة، ماهي مصادر المشروعية التي إرتبطت بها السلطة لتبرير نفسها ؟

لتفسير إشكالية مشروعية السلطة في الجزائر، علينا أن ندرسها في اطار سياقها التاريخي، لأن تركيبة السلطة في الدولة الجزائرية المستقلة هي نتاج ظروف تاريخية محددة، تتمثل في ايديولوجيا الحركة الوطنية والثورة التحريرية التي كان لها شرف تحرير الجزائر وتحقيق استقلالها. وبالتالي فإنها تستمد مرجعيتها من هذا المسار

ومن هذا نستخلص بأن السلطة في الجزائر، قد بنت مشروعيتها على أنقاض تاريخية تمثلت في الثورة التحريرية.

بالإضافة إلى المشروعية الثورية –ولتدعيم نفسها– فقد أسست مشروعية قانونية أي دستورية.

كما حاولت أن تضيف إلى العنصرين السالفين عنصرا ثالثا تمثل في مشروعية الزعامة أو المشروعية الكارزيمية.

وإذا كانت السلطة قد اعتمدت على العناصر الثلاثة لتبرير مشروعيتها فمـا هـي طبيعة هذه المشروعية ؟

سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث أنواع من المشروعية:

أ- المشروعية الثورية .

ب- المشروعية الدستورية .

جـ- المشروعية الكاريزمة

أ-المشروعية الثورية

تعنـى الثـورة اصطلاحـا، احـداث تغيـير جـذري للمجتمـع في مختلـف الميـادين الإجتماعيـة، الإقتصاديـة والثقافيـة، أي تفكيـك البنيـات التقليديـة للمجتمـع وإعـادة علاقات اجتماعية جديدة تتجاوب ومتطلبات التغيير.

ولكن هل الثورة بهذا المفهوم تنطبق على الإديولوجية الثورية التي تبنتها السـلطة الجزائرية منذ الإستقلال إلى سنة 1988 ؟

شـكليا تبنـت السـلطة في الجزائـر إديولوجيـة ثوريـة ذات بعـد حداثـي تقدمـي، تهدف إلى خلق مجتمع جديد بمستوى إقتصادي، إجتماعي وثقافي متطور.

حيث نص الميثاق الوطني76 :"**تتمثل المهام الرئيسية للثورة في الإسـراع بترقيـة الإنسان الجزائري إلى مستوى تتوفر فيه الشروط المطابقة لمعايير الحياة العصرية مـن**

جهة. كما تتمثل من جهة أخرى في تمكين الجزائر باعتبارها أمة من قاعدة اقتصادية تحررت من التخلف الذي أورثه اياها النظام الإستعماري."[91]

لكن الخطاب السياسي السلطوي إذا أخضعناه للتحليل العميق، سيتبين لنا أنه أعطى للثورة الجزائرية طابعا أسطوريا وتقديسيا، إتخذته السلطة مصدرا لمشروعيتها، حيث أصبحت قداستها إمتدادا لقداسة الثورة.

ولتسليط الضوء على الطابع الأسطوري والقداسي للثورة، يجب علينا دراستها في سياقها التاريخي أي الرجوع إلى مرجعيتها الثقافية. هذه المرجعية التي تمتد بجذورها إلى إديولوجية الحركة الوطنية، وخاصة اديولوجية الإتجاه الراديكالي المتمثل في حزب الشعب الجزائري الذي تعتبر الثورة التحريرية كمنتوج لنضالاته.

أعطى هذا التيار طابعا تقديسيا لعمله السياسي تمثل في اللجوء إلى الدين الإسلامي لتبرير مشروعيته،حيث التصق الدين التصاقا وثيقا بالتيار الوطني. فكان رفض التيار الراديكالي الإندماج في الدولة الفرنسية باسم الإسلام، بينما جمعية العلماء المسلمين كانت تؤيد الإندماج اذا احترم قانون الأحوال الشخصية. ويرى الهواري عدى بأنه :**"من المفارقات العجيبة أن يتهم حزب–شكليا غير ديني–جمعية دينية بتشكيلها خطرا على الإسلام بقبولها الإندماج مع فرنسا"**[92]

ويعتبر تعريف أحمد بن بلة للوطنية في تقديمه لمذكرات ميصالي الحاج ذا دلالة عميقة حيث كتب:

91- المثاق الوطني 76:مرجع سابق .ص:148

92- L'Impasse du populisme .opcit page:52

"ليست الوطنية الجزائرية مثل تلك التي انبعثت من الغرب، المبتعدة عن الله، لكن وطنية مشبعة بمعتقداتنا ومسقية بإيماننا بالله، مشبعة بالإسلام"[93].

أما فيما يخص شروط الإنخراط في صفوف حزب الشعب فإنها شروط مرتبطة بالثقافة الإسلامية كعدم شرب الخمر وإقامة الصلاة. وحسب شهادة أحمد بن بلة:**"كان تاركو الصلاة يقبلون أعضاء في الحزب ولكنهم لم يتقلدوا المناصب القياديه، على كل حال كل مفجري ثورة نوفمبر كانوا يؤدون صلواتهم بإنتظام"**[94]

هذا مايبرهن على أن مفجري الثورة التحريرية قد ارتكزوا على مرجعية دينية لتبرير مشروعيتهم لكسب ثقة الشعب الجزائري، حيث اكد بيان أول نوفمبر 1954 على :**"إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات سيادة ضمن اطار المبادئ الإسلامية"**[95].

كما أن كلمة السر التي استعملها مفجرو الثورة في منطقة الأوراس، فقد كانت ذات دلالة عميقة، ارتبطت في الوجدان الشعبي الجزائري بالفتوحات الإسلامية ألا وهي **"الله اكبر–عقبة–خالد"**[96].

93- Citée par houari addi opcit p.52

94- Ahmed Ben-Belha Itiniraire, entretienavec mohamed khalifa. tradiction journal el badil.edition maitenent Alger 1990

95- الثورة الجزائرية : مصطفى طلاس، وبسام العسلي. دار الشورى بيروت 1982 ص80

96- نفس المرجع ص:95

أما إذا تمعنا في مصطلحات الثورة الجزائرية فإنها تعبر بعمق عن المرجعيـة الدينيـة التي استعملتها الثورة بكثافة، وماكلمات : المجاهدين، الشهداء المسبلين إلى آخـره ... إلا تعبير عن ذلك97.

هذا الإستعمال المكثف للدين الإسـلامي في تبرير مشـروعية الثـورة التحريريـة، وبالتالي مشروعية مفجريها هو الـذي أدى إلى الإنطبـاع الأسـطوري التقديسـي لهـذه الثورة. ومما زادها قداسة أنهـا حققـت هدفهـا المتمثـل في الإسـتقلال والتخلـص مـن الإستعمار .

أما بعد الإستقلال فقد أخذت سلطة الدولة المستقلة هذه الثورة بكل مـا ارتبـط بها مـن أسـاطير وقداسـة كمرجعيـة، تعـود إليهـا بإسـتمرار لتـبرير مشـروعيتها أمـام الشعب .

ولتبيان ذلك نأخذ على سبيل المثال – آية قرآنيـة أستعملت كثيرا مـن طـرف السلطة، سواء في عهد ابن بلة، بومديـن أو الشـذلي بـن جديـد:"**مـن المؤمنـين رجـال صادقوا ماعاهدوا الله عليه فمنهـم مـن قضـى نحبـه ومنهـم مـن ينتظـر ومـا بدلـوا تبديلا**"98.

من خلال هذه الآية الكريمة، يتبين لنـا بـأن الطـابع التقديسـي للثـورة التحريريـة تواصل بعد الإستقلال وأتخذ من طرف الخطاب السياسي السلطوي –كمرجعية لتبرير مشروعية السلطة. وتحليل هذه الآية يوضـح بـأن الآخديـن بزمـام السـلطة في الجزائـر يعتبرون :

97– انظر مصطحات الثورة الجزائرية.عبد المالك مرتاض.ديوان المطبوعات الجامعية

98– القرآن الكريم. صورة الأحزاب آية رقم 22

- من الرجال المؤمنين الذين صادقوا ماعاهدوا الله عليه
- انهم أوفياء للعهد الذي قطعوه أمام الشهداء وأمام الله.

هذا مايفسر عدم اعتراف السلطة باللائكية رغم مظهرها التقدمي حيث يقول أحمد بن بلة "**من يتكلم عن اللاّئكية لا يتصرف كعربي، لايأخذ بعين الإعتبار تاريخه وحضارته. مرجعيته لاتوجد هنا، إنها موجودة هناك، هناك الذي لايعنينا**"99.

من خلال هذا تبين لنا بأن المشروعية الثورية التي تبنتها السلطة في الجزائر تعتبر في الأساس مشروعيته دينية.

كما ارتبطت المشروعية الثورية للسلطة بالدين فإنها، قد ارتبطت كذلك بالعلاقات الحميمية لأفراد الشعب بعضهم ببعض. فبما أن الجزائريين ينتمون إلى أمة واحدة ودين واحد ولغة واحدة وعرق واحد فإنهم إذن إخوة:

فالمجاهدون كان يطلق عليهم إسم "الخاوة" أي الإخوة، كما رشح بن بلة إلى السلطة بصفته "أخ" وقام بومدين "بالتصحيح الثوري بصفته " أخ" أرجع الثورة إلى مسارها، كما انتخب الشادلي بن جديد بصفته أخ كذلك. وكلمة أخ، حسب اعتقادي، فإن الخطاب السياسي الجزائري هو الوحيد الذي يستعملها، واعتقد بأن لها علاقة بنظام السلطة الأبوية الذي كان سائدا في المجتمع التقليدي .حيث أن الأخ الأكبر هو الذي يخلف الأب في السلطة على الأسرة.وبالتالي فإن المسؤولين الذين ارتبطوا بعرش السلطة لهم الحق في الوصاية على الشعب باسم الأخوة .

99- Ahmed Ben-bella itiniraire opcit :P.54

وأخيرا نستنتج بأن هناك علاقة وثيقة بين الدين والسياسة والأبوة حيث ارتبطت السلطة السياسية بالدين تارة. وبالسلطة الأبوية ممثلة في الأخوة تارة أخرى وهذا لتبرير مشروعيتها.

ب- المشروعية الدستورية :

سبق وأن بينا بأن جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام العنف.

ووضحنا بأن مشروعية السلطة في الجزائر، استندت على شرعية تاريخية في الأساس، عمادها شرعية الثورة التي حققت الإلتفاف الشعبي حولها، بغرض تحقيق الإستقلال الوطني وبناء دولة حديثة ذات سيادة.

إضافة إلى المشروعية الثورية، استندت السلطة السياسية في الجزائرعلى مشروعية قانونية متمثلة في أسمى القوانين، أي شرعية دستورية تعمل على تطابق عمل السلطة مع الدستور.

والذي لاشك فيه أن وضع الدستور، يفسر - قاعدة عامة- الرغبة في التنظيم العقلاني للدولة، لأن العملية الدستورية عندما تأخد كامل معناها ومداها تبدو - فعلا- وكأنها تجديد لتأسيس الدولة، وتجرى هذه المرة بمساهمة الأمة مساهمة ناشطة وواعية، وهذا لن يكون إلا إذا وعت الأمة وحدتها وقوتها،فتصنع المبادئ الموضحة التي تتحكم في تنظيم وسير عمل السلطات السياسية،كما توضح المبادئ التي تكرس حقوق الأفراد ومركزهم في المجتمع وعلاقاتهم بالدولة.

لكن هل تنطبق هذه القاعدة العامة لوضع الدساتير على الدساتير الجزائرية ؟ أي هل وضعت بالمساهمة الواعية لأفراد الشعب ؟

إذا أخضعنا الدساتير الجزائرية المعنية ببحثنا أي دستوري 1963-1976 للفحص العميق لمختلف جوانبها لتبين لنا بأنها:

♦ من حيث أسلوب نشأتها، فإن الدساتير الجزائرية ليست وليدة إتفاق أو عقد بين الحاكم والشعب، وليست وليدة جمعية تأسيسية منتخبة بطريقة ديموقراطية وذات سيادة، وإنما هي نتيجة منحة من طرف السلطة الثورية، تنازلت بموجبها عن جزء من سلطاتها لصالح هيئات وضعتهابنفسها. أما سلطاتها فتبقى أصلية ومطلقة لاينازعا فيها أحد100.

وأعتقد بأن الدكتور سعيد بو الشعير على صواب حينما يرى:"**بأن مشروعية النظام تقوم على المشروعية الثورية المنصوص عليها في مختلف المواثيق. هذه المشروعية هي التي تقيم الشرعية القانونية والدستورية، فهي إذن مصدر الشرعية وتفسير لها، يمكن أن تسترد مكانها في أي وقت إذا تعرضت المسيرة الثورية لتعديل أو توقيف**"101.

حيث نص دستور8 سبتمبر 1963 في مادته 22:"**لايجوز لأى كان أن يستعمل الحقوق والحريات السالفة الذكر في للمساس بإستقلال الأمة وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية ومؤسسات الجمهورية ومطامح الشعب الإشتراكية، ومبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني** "102.

100- للإطلاع اكثر على طرق وضع الدساتير أنظر:القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة .جزء أول:سعيد بوالشعير.ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر 1989. ص : 149 إلى 156.

101- نفس المرجع ص 72

102- دستور 1963 نشر مديرية الوثائق للمجلس الدستوري.المادة 22

أما دستور 1976 فجاء مطابقا لدستور 1963 وخاصة في مادته 165 التي تنص في فقرتها الثالثة على:"**لا يمكن لأي مشروع لتعديل الدستور أن يمس بالإختيار الإشتراكي**"[103].

نستنتج من خلال هذين النصيين بأن المساس بالسلطة الثورية المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني وإختيارها الإشتراكي يعتبر محرما.

أما فيما يخص اليمين الدستورية التي يؤديها رئيس الجمهورية فتستهل :"**وفاءا للتضحيات الكبرى ولأرواح شهداء ثورتنا المقدسة أقسم بالله العلي العظيم... أن أحترم الإختيار الإشتراكي الذي لارجعه فيه...**"[104].

أي أن السلطة لاتكون مشروعة إلا إذا كانت وفية للشرعية الثورية واختيارها الإشتراكي الذي لارجعه فيه.

♦ هذا من حيث أسلوب نشأة الدساتير الجزائرية (دستور 63 و76)، أما من حيث طبيعتها فإنها ليست دساتير قانون، أي دساتير تنظم السلطات في الدولة وعلاقتها مع بعض وتكرس حقوق الأفراد ومركزهم في المجتمع وعلاقاتهم بالدولة.بل هي دساتير برنامج أي مجرد برامج إقتصادية، إجتماعية وثقافية للسلطة الثورية التي وضعتها.هذه البرامج التي هي -أساسا- من صلاحيات السلطة التنفيذية في الأنظمة الليبرالية التي تأخذ بالدساتير القوانين.

♦ فمن حيث السلطات وتنظيمها، إنها عبارة عن وظائف تخضع لسلطة الدولة، وفصل السلطات غير معترف به لأن وحدة القيادة تفرض ذلك.

103- دستور 1676. نشر مديرية الوثائق للمجلس الدستوري المادة 165.

104- أنظر دستور 1963 مادة 40 ودستور 1976 مادة 110.

حيث نص دستور 1976 على وظائف وليس سلطات كالوظيفة السياسية، الوظيفة التنفيذية، الوظيفة التشريعية، الوظيفة القضائية، والوظيفة التأسيسية[105].

كما خصص هذا الدستور فصلا كاملا للإشتراكية بثوارتها الثلاث حيث جاء في المادة 18:"**تشكل الثورة الثقافية والثورة الزراعية والثورة الصناعية، والتوازن الجهوي، والأساليب الإشتراكية للتسيير، المحاور الأساسية لبناء الإشتراكية** "[106].

كما خصص فصلا آخر لمبادئ السياسة الخارجية [107].

من خلال دراستنا لهذه النقطة أي المشروعية الدستورية، نستنتج بأن المشروعية الثورية هي مصدر الشرعية الدستورية ومما يؤكد ذلك كون الدساتير الجزائرية كانت منحة من قبل السلطة الثورية، كما أنها في أغلب موادها عبارة عن برنامج للسلطة ولسيت قوانين دستورية بالمعنى السامي لها.

إذن فما المشروعية الدستورية إلا تقنين للمشروعية الثورية وتزكية شعبية لها.

جـ- المشروعية الكاريزمية :

المصدر الثالث للمشروعية هو الزعامة الملهمة أو مايسميه ماكس فيبر (بالكاريزمة)، فيرتبط بشخصية الزعيم، سواء أكان في السلطة أو متطلعا إليها، ومصدر الولاء والطاعة من الإتباع أو المحكومين لهذا الزعيم هو إعجابهم الشديد لصفاته وأعماله، وهي التي تجعله مصدر جذب وحب وهبية وإحترام . وهذا النوع

105- دستور 1976 - مرجع سابق من المادة 94 إلى المادة 196.

106- نفس المرجع من المادة 10 إلى المادة 24.

107- نفس المرجع من المادة 86 إلى المادة 93.

من الشرعية يعتبر ظاهرة إستثنائية في حياة أي مجتمع، ومن النادر أن تظهر زعامتان متعاقبتان بهذا المعنى للمجتمع نفسه.

وقد عرفت المجتمعات العربية الإسلامية، قديما وحديثا هذا النمط من الزعامات الكاريزمية، وتظهر خاصة في ظروف المحن والغليان التي تمر بها الأمم، نتيجة تعمق مشاعر الإحباط الناجمة عن صعوبة التكيف الإيجابي مع حضارة الأقوياء وثقافتهم في الوعي وتنتقل إلى اللاوعي، حيث تأخذ بالضغط بإتجاه تبخيس الأنا والنحن وبذلك تتخلخل الثقة بالذات وبقدراتها الراهنة والتاريخية ومن هنا أوالية النكوص إلى التراث وأبطاله.

وبالتالي تكون الأرضية مهيئة لظهور الأبطال المنقذين الذين يجدون سهولة في كسب ثقة الشعوب والإلتفاف حولهم.

ويصف الدكتور علي زيغور الشخصية الكاريزمية لجمال عبد الناصر وإلتفاف الجماهير حوله:"**كان كالساحر في الحكايات، أزال القلق، أعاد الإطمئنان، ولد الثقة بالنحن، كنا نطلب منه القوة والمزيد من التصدي والعراك والعنف، وكان يتراجع لدينا في شكل موازي التبخيس الذاتي والمشاعر بالقصور الذاتي العقلي المزيف**"108.

أما في الجزائر فقد ظهرت عدة شخصيات كاريزمية إلتفت حولها الجماهير الشعبية، وقد نأخذ هنا على سبيل المثال لا الحصر شخصيتين قامتا بدور بارز في المساهمة في بروز الدولة الجزائرية الحديثة المهابة الجانب هما : ميصالي الحاج

108- قطاع النرجسية والبطولة في الذات العربية : دكتور علي زيغور - دار الطليعة - بيروت - 1982 ص 178.

والهواري بومدين . وقد إستمدا مشروعيتهما أمام الشعب من خلال شخصيتهما الكاريزمية وزعامتهما الملهمة أساسا.

أما إختيارنا لميصالي الحاج لم يكن بمحض الصدفة، وإنما كان نتيجة أفكاره والدور الذي لعبه في الحركة الوطنية، التي مازالت آثارها بارزة ومؤثرة في الفكر السلطوي لما بعد الإستقلال.

وقد يتساءل ملاحظو تلك الحقبة بإندهاش عن التضحيات والوفاء الذي قدمه عدد كبير من مناضلي حزب الشعب لشخص ميصالي الحاج بعد سنة 1954.

إن الإرتباط الأعمى بهذا الشخص، لايمكن تفسيره إلا إذا عرفنا مايمثله بالنسبة للأجيال المختلفة من الوطنيين سواء في نجم شمال إفريقيا أو في حزب الشعب حيث إرتبطت حياة ميصالي الحاج بتطور الحركة الوطنية حيث يعتبر بمثابة الرمز الأكثر راديكالية حتى سنة 1954 [109].

وميصالي الحاج -في الحقيقة- هو وليد 2 أوت 1936، اليوم الذي عرفه الشعب الجزائري، حيث خطب أمام المؤتمر الإسلامي صائحا في الجماهير بأن تراب الجزائر ليس للبيع وهتف بحياة الجزائر المستقلة.

والذي حدث بعد خطاب ميصالي هو أن الجماهير تخلت عن النخب والعلماء ووقفت إلى جانب ميصالي .

وإن كلمة الإستقلال التي كان ينادي بها ميصالي الحاج كانت بمثابة الكلمة السحرية التي ألهبت حماس الجماهير وجعلت منه رمزا للإستقلال. وفي اللحظات

109- المقصود هنا مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية .M.N.A التي أنشاها ميصالي الحاج والتي أدت إلى 12000 ضحية من خيرة المناضلين حسب محمد حربي.

القليلة التي كان فيها خارج السجن، فإن جولاته التي كان يقوم بها في ربـوع الجزائـر كانت بمثابة إنتفاضات شعبية عارمة. وكتب محمد حربي في هـذا : " **إن جولاتـه في القطاع القسنطيني إبتداء من 15 أفريل 1952 أحدثت حركة جماهيريـة واسـعة، لم يحظ بها أي مسؤول جزائري ولو بعد الإستقلال**"[110].

إن ميصـالي الحـاج بتوجهـه السياسـي العصـري المتمثـل في محتـوى خطاباتـه ومشروعه السياسي تارة، وبشـخصيته الدينيـة المتمثلـة في لباسـه التقليـدي ومرجعيتـه الإسلامية يعتبر بمثابة :"**الشخصية الفيبيريـة الكاريزميـة**"[111] حسـب تعبـير الهـواري عدي.

وهذا ما أدى إلى الإلتفاف الجماهيري حولـه وبالتـالي تحقيـق مشـروعيته بفضـل شخصيته.

أما هواري بومدين، ذلك الرجل القادم من القاهرة، والذي لا يعتبر من الزعمـاء التارخيين ولا من مسؤولي الحركة الوطنية القدمـاء، إنـه ذلـك الرجـل المجهـول الـذي ساقه القدر إلى السلطة ليلعب دورا أساسيا في حياة الدولة الجزائرية الحديثة.

برز بسرعة مدهشة في صفوف جيش التحرير الوطني فمن قائد للولاية الخامسـة سنة 1957 إلى قائد أركان جيش التحرير الوطني في سنة 1960.

أكتسب شعبية كبيرة، في صفوف جيش التحرير بإعطائه للجيش نفسـا جديـدا وذلك بتكويـن الأطـر وتجهـيزه بالعتـاد والأسـلحة المتطـورة، وتنظيمـه علـى الطريقـة الكلاسيكية وزرع روح الإحترافية في الجنود.

110- M. Habri . Aux Origines du F.L.N.C. Bourgois 1975, P: 124.

111- Houari ADDI Opcit , P: 58.

أما بعد الإستقلال فتقلد منصب وزير الدفاع ثم إنتقل بسرعة فائقة إلى قمة هرم الدولة الجزائرية بعد إطاحته بأحمد بن بلة في 19 جوان 1965، وعلى الرغم من المعارضة الشديدة للإنقلاب العسكري الذي قاده، سواء على المستوى الدولي أو الداخلي من طرف النقابة وبعض الشخصيات الوطنية. إلا أنه إستطاع فيما بعد أن يمحو أثار الإنقلاب ويكتسب شعبية كبيرة وهذا بفضل فعاليته وتطابق خطابه مع أفعاله.

وقد قام بومدين ببناء مشروعيته الكاريزمية على محورين متناقضين :

♦ محور عصري يتميز بخطاب تقدمي يهدف إلى بناء مجتمع متطور ودولة حديثة "لا تزول بزول الرجال"، وذلك عن طريق بناء الإشتراكية، المتمثلة في إرجاع الكرامة للإنسان الجزائري وإسترجاع السيادة الإقتصادية للجزائر عن طريق التأميمات الكبرى112، وتجذير الثورة بتطبيق الثورات الثلاثة: الصناعية، الزراعية والثقافية.

♦ أما المحور الثاني فيتميز بظهور الرئيس بومدين بتلك الشخصية المحافظة على التقاليد وذلك :

ببرنوسه الأسود الذي يجوب به أصقاع العالم وشنباته البارزة حتى أصبح يلقب في الأوساط الشعبية (بالموسطاش) إعجابا بشخصيته، وهذا يمثل لدى الجماهير« النيف الجزائري» والفحوله الراسخة في المجتمع الجزائري» بخطبه الجهورية ولغته الفصيحة وطريقة إلقائه التي ترمز إلى القوة والثقة بالنفس، مما زاد إعجاب الجماهير

112- أهم التأميمات : تأميم المناجم 1966 تأميم المحروقات 1971 - تأميم أراضي الفلاحية 1971.

بشخصه، وكان يتراجع لديها في شكل موازي الشعور بالقصور والعجز حيث إكتسب ثقة كبيرة في نفسها.

كل هذا جعل من بومدين شخصية كاريزمية إكتسب مشروعيته بفضل قيادته الملهمة وأصبح بطلا في نظر الجماهير، حيث سار في جنازته ملايين الأشخاص وأصبح الشعب يتذكره ويتمنى عودته كلما تعرضت الجزائر لمحنة من المحن.

المبحث الثاني : عملية بناء المشروعية

إن معيار الشرعية – كما سبق أن بينا – هو قبول المحكومين لحاكم لأن يمارس السلطة، هذا القبول أو القناعة مصدرها التقاليد أو شخصية الحاكم أو العقلانية القانونية.

من أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية هي الكفاءة والفاعلية في إدارة شؤون المجتمع، وفي تحقيق أهدافه، وفي تجسيد قيمه ومثله العليا الكفاءة أو الفعالية في حد ذاتها توفر قدرا من الإستقرار السياسي والإجتماعي والشرعية بدورها توفر حدا أدنى للإستقرار السياسي والإجتماعي. وكل منهما يؤثر في الآخرى. سلبا أو إيجابا، وهما معا يحددان مستوى الإستقرار السياسي والإجتماعي. أي أننا بصدد متغيرين يحكمان مستوى الإستقرار في المجتمع :

الشرعية والفعالية 113

ولتوضيح ذلك يمكننا ربط عاملي الشرعية والفعالية بدرجاتهما المختلفة، في جدول ذي بعدين، كل بعد منهما يتكون من حالتين حديتين :

113– الأفكار الواردة في هذه الفقرة والشكل –1– مستوحاة من كتاب ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق ص 407.

العلاقة بين الشرعية والفاعلية (**شكل –1–**)

درجة الفاعلية

	عالية (+)	منخفضة (–)
+ درجة الشرعية	أ حالة مثلى من الإسقرار →	ج ← مرحلة إنتقال
	ب مرحلة إنتقال →	د ← حالة قصوى من عدم الإستقرار

المصدر : إستنادا إلى : Seymour Martin Lipset, Political Man: The bases of politics (Garden City , N.Y. : Poubleday , 1960)

من خلال هذا الجدول يمكننا إستنتاج الملاحظات التالية :

• درجة عالية من الشرعية + درجة عالية من الفعالية = حالة مثلى من الإستقرار السياسي والإجتماعي .

• درجة منخفضة من الشرعية + درجة منخفضة من الفاعلية = حالة تدهور الإستقرار السياسي والإجتماعي.

• أما الخانة "ب" و"ج" فترمزان للحالات الإنتقالية التي قد يبدأ بها أو ينزلق منها النظام الحاكم عندما يتمتع بدرجة عالية من الفعالية وحدها (خلية ب) دون الشرعية، أو حينما يتمتع بدرجة عالية من الشرعية دون الفعالية (خلية ج).

بعد هذه المقدمة النظرية، علينا أن نتطرق بشيئ من التفصيل إلى عملية بناء الشرعية في الجزائر من 1962 إلى 1988، إستنادا إلى المعطيات النظرية التي ذكرناها سالفا. وقد إرتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث فترات تاريخية متميزة :

- من 1962 إلى 1965
- من 1965 إلى 1978
- من 1979 إلى 1988

أ- من سنة 1962 - 1965 :

إن كل محاولة لدراسة الفترة الممتدة من 1962 إلى 1965، أي فترة نظام أحمد بن بلة وكل محاولة لتقييم هذا النظام أو إصدار حكم لقياس مدى فاعليته وكفاءته في بناء مشروعيته، تستلزمان الكثير من التروى والحذر وذلك لعدة عوامل فرضتها الظروف وواقع الدولة الجزائرية في تلك الفترة، منها العوامل الذاتية المتعلقة بشخصية الرئيس أحمد بن بلة، وعوامل موضوعية متعلقة بالولادة العسيرة للدولة الجزائرية

1- أما العامل الذاتي فيتمثل في :

- عدم تحضير بن بلة لقيادة البلاد نظرا للمدة الطويلة التي قضاها خارج البلاد سواء في المنفى أو في السجن، بعد حادث الطائرة المختطفه، الشيئ الذي جعله بعيدا عن الواقع وغير مطلع على المعطيات الميدانية الحقيقية.

- الطريقة التي أتى بها إلى السلطة، حيث يعتبر تحالفه مع قيادة الأركان لجيش التحرير الوطني غير منطقي لأن التحالف كان في الواقع مناورة سياسية من طرف الجيش، لأن هذا الأخير كان يبحث عن أحد الوجوه التاريخية يختفي وراءها للوصول

إلى السلطة، أي كان تحالفه إستراتيجيا لصالح الجيش مما يجعل حرية المناورة بالنسبة لبن بلة محدودة أو شبه معدومة وقد عبر عن هذا الوضع محمد خيضر بقوله :" **أيد بومدين بن بلة كحبل المشنوق**"114.

2- أما العامل الموضوعي فيتمثل أساسا في الولادة العسيرة الدولة الجزائرية:

❖ ذلك نتيجة المشاكل والصراعات الداخلية للثورة الجزائرية التي طفحت على سطح الأحداث لمجرد أن أعلن عن الإستقلال وتبلورت في عدة أحداث هامة في النسوات الثلاثة الأولى لإستقلال :

• الأحداث الدامية التي وقعت في صائفة 1962 بين أركان قيادة الجيش، وقيادة الولايات.

• تمرد بمنطقة القبائل بقيادة حسين آيت أحمد في أكتوبر 1963.

• تمرد العقيد شعباني في منطقة الأوراس في جوان 1964.

• إندلاع الخلاف مع المغرب في أكتوبر 1963.

• إنشاء لجنة وطنية للدفاع عن الثورة تجمع بين جبهة القوى الإشتراكية لآيت أحمد وحزب الثورة الإشتراكية بقيادة محمد بوضياف.

كل هذه الأحداث المتلاحقة والتي دامت أكثر من سنتين لم تترك الفرصة لبن بلة كي يسترجع أنفاسه ويقوم بإعادة ترتيب البيت.

114- نقلا عن امحمد يوسفي مرجع سابق ص 33

❖ المشاكل المترتبة عن عدم وجود المؤسسات وإنهيار البنيات التحتية نتيجة الخروج المفرط للإطارات الفرنسية وإستحالة تعويضها بالإطارات جزائرية وسياسية الأرض المحروقة المتبعة من طرف المنظمة السرية O.A.S.

❖ المشاكل الإجتماعية الخانقة الناتجة عن الإستعمار الطويل والحرب المدمرة كمشاكل النازحين والمعطوبين واليتامى والبطالة والقرى المدمرة.

كل هذه العوامل الذاتية والموضوعية حالت بين بن بلة والقيام ببناء مشروعيته وسط الجماهير الشعبية.

إلا أنه على الرغم من هذه المشاكل والمدة القصيرة التي قضاها في الحكم فقد حاول نظام أحمد بن بلة أن يبني مشروعيته بعدة محاولات سادتها روح الشعبوية :

• فمن الناحية االإقتصادية قام ببعض التأميمات وأقر نظام التسيير الذاتي لتسيير الأملاك الشاغرة.

• كما حاول فرض نفسه كزعيم وطني كبير ووحيد.

إلا أن كل هذه المحاولات سادتها العشوائية وتضخيم الأحداث، الشيئ الذي جعل "جون لوكا" يصف خطاب بن بلة:" **إن خطاب بن بلة يعتبر غني بالدلالات، فقير من المعلومات، ومن أهم الأخطاء الأساسية للرئيس بن بلة –وإحتمالا من أهم عوامل سقوطه– هو أنه بالغ في تقدير قدرته في إنتاج الدلالات وترك مسافة بعيدة بل متناقضة أحيانا بين الدلالة والمعلومة** "115.

115– أنظر Jean LUCA و J VATIN مرجع سابق ص 293.

مما جعل منافسيه يتهمونه بالإنتهازية، أو بعبارة أخرى فإن إستعمال هذه الرموز الوطنية لإرضاء الناس، لم يتبعه بمبادرات عملية لإرضاء الذين كان يتوجه إليهم بخطابه، الشيئ الذي أفقده مصداقيته.

وكان هذا من العوامل أو التهم التي بني عليها بومدين عملية الإنقلاب بدعوى محاربة الإنتهارية والرشوة والحكم الفردي.116.

ب- من سنة 1965 إلى 1978 :

بالإطاحة بنظام أحمد بن بلة سقطت ورقة التوت التي إختفى وراءها الجيش لممارسة الحكم، ووجدت قيادة الأركان للجيش نفسها ماسكة بمقاليد الحكم الذي سيرته من وراء الستار لمدة ثلاث سنوات ونصف، وجها لوجه أمام الجماهير الشعبية وأمام الرأي العام الدولي بدون سند شرعي ودستوري.

ولهذا ففي أول تصريح لمجلس الثورة في يوم 19 جوان 1965 إستند أولا وقبل كل شيئ على مشروعية ثورية، حيث سمى الإنقلاب العسكري بتصحيح ثوري أي أن الإنقلاب الذي قاده العقيد الهواري بومدين لم يتمرد على المبادئ الثورية، وإنما جاء لتصحيح مسار الثورة التي إنحرفت عن وجهتها في ظل نظام بن بلة.

وإيقاف أحمد بن بلة جاء لوضع حد :"**للتسيير السيئ للتراث الوطني، تبذير الأموال العمومية، عدم الإستقرار، الديماغوجية، الفوضى، الأكاذيب والعشوائية التي طبعت سير الحكومة.**"117.

116- أنظر بيان 19 جوان 1965.

117- نفس المرجع

كما نص التصريح على تعهد مجلس الثـورة : "**توفـير الشـروط لتأسـيس دولـة ديمقراطيـة جـادة تخضـع للقـانون ومبنيـة علـى الأخـلاق، دولــة لاتـزول بـزوال الرجال**"[118].

وقد وعد بومدين بنشر كتاب أبيض يفضح فيـه ممارسـات نظـام بـن بلـة، هـذا الكتاب الذي لم يره النور أبدا.

على الرغــم مـن المشـروعية الثوريـة الـتي إسـتند عليهـا نظـام بومديـن إلا أنهـا أصبحت غير كافية لإقناع الرأي العام الداخلي والدولي.

ولهذا التجأ النظام في بناء مشـروعيته وإعطائهـا طابعـا أصيـلا إلى تجذيـر الثـورة وإعطائها بعدا إشتراكيا وديناميكية وإقناع الجماهير الشـعبيةبسياسـته. وقـد إسـتندت عملية بناء المشروعية على أربعة أبعاد :

*- **البعد المؤسســاتي:** حـاول نظـام بومديـن القضـاء علـى العشـوائية الـتي كانت سائدة في عهد بن بلة وذلك ببناء مؤسسات الدولة مبتدأ بقاعدة الهرم :

- إصدار ميثاق البلدية في 28 - 10 - 66 وقانون البلديـة في 18 - 10 - 67 ثم إتبع بأول إنتخابات بلدية 05 - 02 - 67.
- إصدار ميثاق الولاية في 23 - 03 - 69 وقانون الولاية في 23 - 05 - 69.
- إصدار الميثاق الوطني الذي قدم للإستفتاء الشعبي في 27 - 06 - 1976.
- التصويت على الدستور في 19 - 11 - 1976.

118- بيان 19 جوان 1965.

- إنتخاب رئيس الجمهورية في 10 - 12 - 1976
- إنتخاب المجلس الشعبي الوطني في 25 - 02 - 1977.

وبهذا إنتهت عملية بناء مؤسسات الدولة التي أعطت صورة للرأي العام الداخلي والدولي بظهور قيادة قوية في الجزائر تسيير بخطي مدروسة لبناء دولة قوية مهابة الجانب مبنية على المؤسسات.

***- البعد الإقتصادي:** موازاة مع البناء المؤسساتي للدولة، فقد قاد بومدين حربا شرسة ضد التخلف وإسترجاع السيادة الوطنية على الثروات الإقتصادية وذلك بتجذير الثورة الإشتراكية :

- التأميمات الكبرى :
  - تأميم المناجم في 06 ماي 1966
  - تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971
  - إصدار قانون الثورة الزراعية في 08 - 11 - 1971
- سياسة التصنيع المصنع :

لقد قامت التنمية الإقتصادية في عهد نظام بومدين على سياسية التصنيع المصنع، وذلك بالاستثمار المكثف في الصناعات الثقيلة، عن طريق المخططات الإنمائية، التي تميزت ببروز صناعات ومركبات ضخمة، يواكب تدشينها بالحملات الإعلامية الضخمة، أي كانت في الأساس مشاريع الأبهة.

وقد تميزت سياسة التنمية بالتوازن الجهوي في مختلف مناطق البلاد.

مما جعل الجزائر تكتسب قاعدة صناعية قوية جعلها في مقدمة العالم الثالث، مما يوحي بأن القيادة الجزائرية تسير بخطي ثابتة نحو الخروج من دائرة التخلف الشيئ الذي أكسبها مصداقية في الداخل وإحتراما دوليا.

*- **البعد الإجتماعي :** ركز النظام على سياسة إجتماعية تعتمد على محو الفوارق الطبقية والجهوية وذلك بمحاولة توزيع الدخل الوطني على كامل مناطق الوطن بالتساوي، وذلك ببناء مئات القرى الإشتراكية ومجانية العلاج وإجبارية التعليم، وخلق آلاف مناصب الشغل.

*- **البعد الدولي :** بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر التي إعتمدها النظام لبناء مشروعيته وإعطائها فعالية أكثر فقد حاول إعطاءها بعدا دوليا للثورة الجزائرية، وإظهار الجزائر كرائدة لدول العالم الثالث :

• القضايا السياسية : كتصفية الإستعمار حيث أصبحت الجزائر قبلة لحركات التحرر العالمية ومعقلا لقادتها حتى أصبحت الجزائر يطلق عليها كعبة الثوّار.

• أما القضايا الإقتصادية : فقد نادت الجزائر بنظام إقتصادي دولي جديد تسوده عدالة في المعاملات الإقتصادية بين الشمال والجنوب.

ويتجلى ذلك في الملتقيات الكثيرة التي نظمتها الجزائر كقمة عدم الإنحياز سنة 1973 والقمة العربية في نوفمبر 1973 وندوة مجموعة 77 في فبراير 1975، قمة منظمة الأوبيب في مارس 1975.

بالإضافة إلى تنظيمها لعدة ملتقيات علمية دولية كالملتقى الأول لإقتصاديي العالم الثالث في فبراير 1975، والملتقى الثاني للجمعية الدولية للحقوقيين الديمقراطيين في أفريل 1975.

وتركزت السياسة الخارجية الجزائرية على مايسمى بمحاربة الإمبرالية وذلك لهدفين أساسيين:

- تنصيب النظام لنفسه مدافعا ومتزعما لقضايا العالم الثالث وذلك لكسب مشروعية دولية.

- لإلغاء الإختلافات الداخلية نصب النظام للجماهير الشعبية عدوا خارجيا تمسح فيه الأزمات الداخلية كالإمبريالية والصهيونية والرجعية.

من خلال دراستنا لعملية بناء المشروعية لنظام بومدين نستنتج على الرغم من إستيلائه على الحكم بطريقة غير مشروعة إلا أنه قد إستطاع بفضل كفاءته وفعاليته أن يكتسب مشروعيته ويضمن حوله إلتفافا جماهيريا على المستوى الداخلي وإحتراما على المستوى الدولي.

جـ - من سنة 1978 إلى 1988 :

إن هذه الفترة التي إمتدت على مدى 10 سنوات أو مايسمى في القاموس السياسي الجزائري بالمرحلة الشاذلية، وقد تميزت بشيئ أساسي على المرحلتين السابقتين. كون هذا النظام أتى إلى الحكم بطريقة شرعية ودستورية.

ورغم هذا فقد حاول هذا النظام أن يبني مشروعيته الخاصة به.

وبناء على التجربة المستوحاة من نظام كل من بن بلة وبومدين وللمشاكل التي كانت تتخبط فيها سياسة التصنيع الناتجة عن الإستثمار المكثف وعدم التحكم في المركبات الصناعية الضخمة، فقد رفع شعار "المراجعة بدون تراجع" الذي حاول أن يعطي مرونة أكثر للدوغمائية الإديولوجية التي كانت مسيطرة في مرحلة حكم بومدين، حيث منح مجالا واسعا للقطاع الخاص والمبادرات الفردية، كما إنعقد

المؤتمر الإستثنائي للحزب سنة 1980 تحت شعار " من أجل حياة أفضل" هذا الشعار الذي كان يهدف أساسا إلى القضاء على الندرة والتقشف الذين طبعا سياسة بومدين، حيث أغرقت الأسواق بالمواد الإستهلاكية والحفلات الفنية والمهرجانات الفلكلورية لكي يوحي للشعب بأن عصر الشاذلي هو عصر الإنفتاح والرفاهية والقضاء على البؤس.

كما إلتجأ إلى الدين الإسلامي لإدانة الإشتراكية ولو بصفة غير مباشرة حيث فتح المجال للدعاة الإسلاميين من كل أنحاء العالم لإلقاء الخطب، وإحتلال المنابر.

على الرغم من أن أسعار البترول في تلك الفترة شهدت طفرة كبيرة إلا أن مداخليها لم تستغل بصفة جيدة حيث صرفت في الكماليات والمواد الإستهلاكية. وإيقاف الإستثمار مما أدى إلى إرتفاع البطالة وإنتشار الرشوة والفساد.

وبمجرد إنخفاض أسعار البترول في سنة 1986 وجدت الجزائر نفسها أمام أزمة خانقة كنقص المداخيل وإرتفاع المطالب الإجتماعية مما أدى إلى إنتفاضة أكتوبر 1988.

من خلال هذه الفترة نلاحظ بأن نظام الشاذلي على الرغم من أنه كان شرعيا في البداية إلا أن عدم كفاءة وفعالية النظام في بناء مشروعيته، حولته إلى نظام مغضوب عليه من طرف الجماهير الشعبية.

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال دراستنا لهذا الفصل المتعلقة بإشكالية المشروعية نستنتج مايلي :

• إستناد المشروعية في المجتمع التقليدي الجزائري على مصادر تقليدية كالدين والعصبية.

• أما السلطة في الدولة المستقلة فقد إستندت أولا على مشروعية ثورية طبعت بالقداسة الشيئ الذي أعطاها طابعا دينيا في الأساس أي أنها لا تختلف كثيرا عن مصادر المشروعية في المجتمع التقليدي.

كما إعتمدت على مشروعية دستورية ولكنها كانت بمثابة تثبيت للمشروعية الثورية وتقنينا لها.

• كما إستندت السلطة وخاصة في نظام هواري بومدين على مشروعية الزعامة الملهمة أو الشخصية الكاريزمية للقائد.

• وللحفاظ على هذه المشروعية لا بد من كفاءة وفعالية،نظرا للظروف الذاتية والموضوعية السائدة يصعب الحكم على فاعلية نظام بن بلة في بناء المشروعية.

أما نظام بومدين فقد إمتاز بفعالية وكفاءة كبرتين في تبرير مشروعيته على الرغم من أنه أتى إلى الحكم بطريقة غير مشروعة.

أما نظام الشاذلي بن جديد فعلى العكس من نظام بومدين – فعلى الرغم من أنه كان نظاما شرعيا من الوجهة القانونية إلا أن عدم كفاءته وفاعليته في الحفاظ على مشروعيته إنتهى بسخط شعبي على سياسته.

القسم الثاني

ممارسة السلطة السياسية في الجزائر

لقد تطرقنا في القسم الأول إلى الأسس التاريخية والسوسيولوجية للسلطة السياسة في الجزائر، وبينا مرجعيتها التاريخية والثقافية والإيديولوجية التي ترتكز عليها، والمصادر التي تستمد منها مشروعيتها. وأبرزنا أنها ترتكز على مرجعية إقصائية ترفض التعايش. وأنها تستند على إديولوجية وطنية تعمل على ذوبان الفرد في الجماعة، وترفض إعادة توزيع السلطة داخل النسيج الإجتماعي.

أما القسم الثاني فسوف نتطرق من خلاله إلى ممارسة السلطة السياسية في النظام السياسي الجزائري، وتأثرها بالعوامل التاريخية، السوسيولوجية والثقافية، التي ترتبط بالفعل السلطوي، وقد إرتأينا دراستها في ثلاثة فصول :

➢ **الفصل الأول :** ندرس فيه ممارسة السلطة السياسية على المستوى المؤسساتي، مبرزين العلاقة بين الدولة والمواطن، وعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطات الأخرى، هل هي علاقة سيادة أم علاقة وصاية.

➢ **أما الفصل الثاني :** نتطرق من خلاله إلى هذه الممارسة بالنسبة للأشخاص والنخب الحاكمة الفاعلة في الساحة السياسية. وذلك بإبرازنا للتركيبة الإجتماعية والبشرية، والتحالفات الفاعلة على مستوى السلطة السياسية في البلاد.

➢ **أما الفصل الثالث :** والأخير فقد خصصناه لإستخلاص نتائج الممارسة السلطوية في الجزائر والمأزق الذي وصلت إليه الدولة الوطنية جراء هذه الممارسة التي تجد جذورها في البنية الإجتماعية للسلطة، من تآكل وتصدع لمشروعيتها، التي أدت في النهاية إلى تحلل هيبة السلطة السياسية وبالتالي تصدع وإنهيار الوفاق الوطني الذي بنيت عليه إيديولوجية الدولة – الأمة.

الفصل الأول

ممارسة السلطة على المستوى المؤسساتي

من خلال التطور التاريخي للسلطة نلاحظ بأن المبدأ العام هو أن ممارسة السلطة إما أن تكون إجتماعية مباشرة وإما أن تكون مجسدة في شخص معين أو تكون سلطة مؤسسة.

❖ فالسلطة الإجتماعية المباشرة هي التي تحكمها العادات والتقاليد والأعراف، وتتصف بأنها غير مطبوعة بطابع الإرهاب والعقاب، حيث أن الأشخاص يكونون مضطرين إلى التصرف بما يرضي الجماعة، أي أن الأعراف الإجتماعية هي التي تنظم العلاقات الإجتماعية. وهذا النوع من الممارسات السلطوية ساد في العصر القديم حيث المجتمع البدائي، وما زالت سائدة عند بعض القبائل في إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

❖ أما السلطة المجسدة في شخص معين أو فئة معينة من الأشخاص فهي تلك السلطة التي تكون مرتبطة بشخص الحاكم يمارسها كإمتياز فتكون مرتبطة بشخصه بما يتميز به من نفوذ روحي أو قوة قهرية، وممارسة وظيفة السلطة ليست مستقلة عن شخص الحاكم وفق أحكام قانونية وهيئات مؤسسة. وقد ساد هذا النظام قديما في عهد الملكيات وما زال سائدا عند أغلب مجتمعات العالم الثالث المتخلف.

❖ أما السلطة المؤسسة فهي المعتمدة على رضى الشعب، لأن الحاكم لا يمارسها كإمتياز أو كصاحب سيادة أو مالك لها وإنما كوظيفة أسندت له من قبل صاحب السيادة (الشعب) لمدة محددة.

والسلطة المؤسسة تنشأ لدى وعي الجماعة بأنها أسمى من الفرد وأن لها حقوقا تسموا عليه مع التسليم أيضا بأن الفرد ليس عدوا لها وإنما يكمل كل منهما الآخر.119.

119- لمزيد من التوضيح أنظر السعيد بو شعير القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة - الجزء الأول ص : 62-63 O.P.U 1989

في هذه الحالة، أي ممارسة السلطة عن طريق المؤسسات، فـإن المؤسسـة مستقلة عن شخصية الأشخاص المسيرين لها، بـل أن هـؤلاء مجـرد مفوضـين يمارسـون هـذه الوظيفة من طرف الشعب صاحب السيادة ونيابة عنه.

وهذا النوع من ممارسة السلطة هو آخر ما توصل إليـه الفكرالإنسـاني الحديـث من أشكال ممارسة السلطة، حيث نجد تطبيقه مرتبطا بالدول المتقدمة والديمقراطية.

بعد هذه المقدمة النظرية نتساءل عن طبيعة الممارسة السلطوية في الجزائر. هل أن السلطة مجسدة في شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص ترتبط به إرتباطا وثيقـا. أم هي سلطة مؤسسة منفصلة عن الأشخاص الممارسـين لهـا تحكمهـا القوانـين وتنظمهـا الأعراف والهيئات الصلبة التي لا تزول بزوال الحكام ؟

في الواقع لقد اكتشـف الشـعب الجزائـري والـرأي العـام الـدولي عشـية وقـف إطلاق النار واستقلال الجزائـر، حقيقـة واحـدة وقاسـية هـي فشـل مؤسسـات جبهـة التحرير الوطني التي أنشأت أيام الثورة التحريرية في تحقيق عملية الانتقال بالسـلطة إلى الجزائريين بدون مشاكل. ولهذا نجد أن الهاجس الأكبر للخطـاب السياسـي الجزائـري هو بناء المؤسسـات القـادرة علـى تسـيير دواليـب الدولـة الجزائريـة وأن تسـمو علـى الاشخاص.

وقد صرح رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خـدة في 4 جويليـة 1962 :"**إن مشـكل السـاعة هـو الدولـة، مـن الضـروري أن تسـتند الدولـة الجزائريـة علـى مؤسسات ديمقراطية وصلبة، السـيادة لا يمكـن التعبـير عنهـا إلا في إطـار الدولـة، الدولة يجب أن تكون في خدمة الشعب وليس دركيه**"[120].

120- CIté par M'hamed Yousfi Opcit Page :16

أما تصريح 19 جوان فقد أكد : " **إن مجلس الثورة ... يعمل على توفير كل الشروط لتأسيس دولة ديمقراطية جادة، تسيّرها القوانين، دولة لا تزول بزوال الحكومات والرّجال**"[121].

ولكن هل التجربة الجزائرية في ممارسة السلطة أدت إلى تكريس دولة قوية بمؤسسات صلبة ؟ أم أن هذه المؤسسات كانت بمثابة بدل فصلت قياسا على الأشخاص المسيرين للسلطة ؟

لتشريح ذلك سوف نتطرق في هذا الفصل في مبحثين إلى :

المبحث الأول : علاقة السلطة التنفيذية بالسلطتين التشريعية والقضائية.

المبحث الثاني : علاقة الدولة بالشعب : علاقة سيادة أم وصاية.

121- Proclamation du conseil de la revolution (19 JUin 1965).

المبحث الأول : علاقة السلطة التنفيذية بالسلطتين التشريعية والقضائية :

تقوم الأنظمة السياسية الغربية في تنظيمها على مبدأ الفصل بين السلطات، والدليل على ذلك ما تضمنه إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في 26 أوت 1789 والذي كان أساسا لدستور 1791 بفرنسا، حيث نص في مادته 16، على أن كل مجتمع لا توجد فيه ضمانات للحقوق ولا يوجد فصل محدد بين السلطات ليس له دستور، وهذا يعني إرتباط الدستور بوجود الفصل بين السلطات لأن هذا الفصل هو الوسيلة الفعالة لتحقيق تقييد السلطة السياسية التي هي أساس وجود الدستور.[122]

إن مبدأ الفصل بين السلطات يعتبر بالدرجة الأولى نتاجا للفلسفة الاغريقية التي ورثتها الفلسفة الغربية، حيث ظهر على لسان أفلاطون وأريسطو ثم تبناه لوك وروسو ومونتيسكيو. هذا الأخير الذي يرى أن تجمع السلطات في يد واحدة يؤدي إلى الاستبداد لأن طبيعة البشر ميالة لحب السيطرة، وللحد من ذلك وجب وضع قيود على تلك السلطة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بوجود سلطة مقابلة لها." السلطة توقف السلطة"، وعليه لا وجود للحرية إذا لم تكن السلطات موزعة بين هيئات مختلفة تعمل من أجل تحقيق المصلحة العامة وتوقف كل منها الأخرى عند اعتدائها على اختصاصاتها.[123]

122- سعيد بوشعير . القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة الجزء الثاني O.P.U 1988 ص : 32

123- نفس المرجع ص : 36.

إذن مبدأ الفصل بين السلطات هو نتيجة للفكر الإغريقي الذي تبنته الفلسفة الغربية والمعتمد أساسا على القانون الوضعي والمبادئ العقلية.

أما مسألة ممارسة السلطة في إطار الفكر الإسلامي الذي يدخل المجتمع الجزائري في خانته، فالملاحظ أن الحكم لا يقوم على إرادة الأمة أو الشعب (حسب المفاهيم الغربية) وإنما على أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن الحاكم لا يعبر عن الإرادة العامة وإنما يعبر عن الإرادة الإلاهية.

ومن هنا يمكن الإستنتاج بأنه يستحيل وجود فصل بين السلطات بالمفهوم الغربي لأن الكل في المفهوم الإسلامي خاضع للإرادة الإلهية ومن خلالها الشريعة.

وعليه فإن الذي يثبت إلتزامه وخضوعه لهذه الشريعة هو الذي يصبح أكثر مشروعية.

بعد هذه المقدمة النظرية والتاريخية لتنظيم السلطات، إرتأينا أن نخصص هذا المبحث لدراسة الميكانيزمات التي تنظم السلطات الأساسية في الدولة الجزائرية وتحديد العلاقة فيما بينها.

وقد ركزنا على السلطة التنفيذية كأساس لهذه العلاقة لما لهذه السلطة من أهمية في ممارسة الحكم، لامتلاكها وسائل القوة والقهر، وإنه من خلال علاقة السلطة التنفيذية بالسلطتين التشريعية والقضائية، نستطيع الحكم على أي نظام سياسي. وقد قسمنا هذا المبحث إلى نقطتين مركزين على ثلاثة مراحل تاريخية ميزت الحياة السياسية في الجزائر:

أ- علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية

ب- علاقتها بالسلطة القضائية.

أ- علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية:

لدراسة هذه العلاقة لا مفر من التطرق إلى ثلاثة مراحل أساسية طبعت الممارسة السلطوية في الجزائر المستقلة، لما لهذه المراحل من خصوصيات تميز الواحدة عن الأخرى شكلا على الأقل.

• **المرحلة الأولى : تمتد من 1962 إلى 19 جوان 1965، أي فترة نظام أحمد بن بلة:**

• **فمن حيث تأسيس الهيأة التشريعية :** نلاحظ أن تأسيسها كان لاحقا للسلطة التنفيذية لما لهذه الفترة من خصوصيات كون الدولة الجزائرية كانت حديثة التأسيس وانعدام المؤسسات.

وإعتقد أن الكل على دراية بالصراعات على السلطة التي أدت إلى أحداث دامية بين الجزائريين في صائفة 1962، حيث دخل أحمد بن بلة مدعما بقيادة أركان الجيش إلى الجزائر ونصب المكتب السياسي بتلمسان. هذا المكتب الذي كان أغلب أعضائه من بين أنصار بن بلة. ثم استعمل المكتب السياسي المدعم بالجيش لتصفية الولايات وفرض سلطته على العاصمة، قبل أن يتمكن المجلس المنتخب من تشكيل حكومة تطبق برنامج طرابلس 124.

وفي 20 سبتمبر 1962 تمّ انتخاب المجلس الوطني، الذي وضع المكتب السياسي قوائم المترشحين له، الشيء الذي مكن بنّ بلة من تصفية عدد كبير من معارضيه125.

124- M'hamed Yousfi Opcit P.16

125- AEK Yefsah OPcit P.98

ولعل خير دليل على سيطرة الحكومة ومن خلالها بن بلة على المجلس الوطني هو نتيجة تصويت 62/09/29 الذي تم فيه إنتخاب أحمد بن بلة رئيسا للمجلس التنفيذي (159 صوت لصالحه، صوت واحد ضده، 19 غياب)[126].

• **أما من حيث وضع الدستور:** فمن المهام الأساسية للمجلس الوطني، تعيين حكومة ووضع دستور تم التصويت عليه. وقد أكد أحمد بن بلة على هذا في خطابه يوم 62/09/26: "**فيما يخص الدستور، لمجلسكم كامل السيادة في وضع دستور ترونه يعبر عن تطلعات الشعب، سواء في محتواه أو في شكل تطبيقه، أما الحكومة فستلتزم الحياد**" [127].

لكن في الواقع عملت السلطة التنفيذية على الاستحواذ على صلاحيات المجلس التأسيسية. ففي جويلية 1963 قرر المكتب السياسي تحضير نص الدستور وعرض المشروع على الندوات الجهوية للإطارات (بالجزائر، وهران، قسنطينة). وفي 1963/07/31 عرض مشروع الدستور على الندوة الوطنية للإطارات المشكلة من بعض النواب، ولكن الأغلبية كانت إطارات سياسية مدنية وعسكرية. حيث صودق على المشروع وقدم من طرف 5 نواب إلى مكتب المجلس الوطني لتبريره من الناحية التشكلية على الأقل. ولكي تظهر الحكومة بمظهر الحياد، صوّت على المشروع من طرف المجلس الوطني يوم 63/08/29. ثم عرض على الشعب يوم 63/09/08 للاستفتاء عليه.[128]

الملاحظ هنا سيطرة الحكومة بواسطة المكتب السياسي على صلاحيات المجلس التأسيسية، حيث كان وضع الدستور- في الواقع- من طرف السلطة التنفيذية إضافة

126- AEK Yefsah - Opcit P 98

127- Jeam Luca. OPcit P.59.

128- نفس المرجع ص 60

إلى كون أغلبية النواب تم اختيارهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف السلطة التنفيذية، وهذا ما أدى بالسيد فرحات عباس إلى تقديم إستقالته في رسالة ذات دلالة عميقة :" **خضعت الحكومة لأطماع إطارات حزب – غير موجود في الواقع – في وضع مشروع دستور بدون إعلام المجلس، والمصادقة عليه من طرف مناضلين غير مفوضين بذلك، إن وضع قانون أساسي يعتبر أساسا من صلاحيات النواب، وهذا يعني إغتصاب للقانون**"[129].

• **أما من حيث سيادة التمثيل النيابي :** فالمادة 27 من دستور 1963 تنص على أن "**السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له في مجلس وطني، ترشحهم جبهة التحرير الوطني وينتخبون بإقتراع عام مباشر وسرى لمدة 5 سنوات**"[130]

بما أن السيادة الوطنية للشعب، فمن المفروض أن يأخذ النائب سيادته من سيادة الشعب بموجب التفويض الذي حصل عليه من هذا الأخير. وبالتالي لا يجب أن يخضع إلا للشعب، إلا أنه في دستور 1963 حسب المادة السالفة الذكر فإن جبهة التحرير الوطني هي التي ترشح النواب، إذن النائب يمثل في الحقيقة الهيئة الحزبية.

والإستفتاء ليس تعبيرا عن السيادة الشعبية وإنما تزكية لمرشح الحزب.

وبما أن ترشيح النائب يمر عن طريق الحزب فحتما سوف يمر عن قناة السلطة التنفيذية بموجب وحدة القيادة لأن رئيس اللجنة التنفيذية (رئيس الجمهورية) هو رئيس للهيئة الحزبية. وبفضل المناورات السياسية والتحالفات فإن السلطة التنفيذية هي المسيطرة على الهيئة الحزبية حتما. وبالتالي فإن حرية المناورة للنائب تكون مضيقة أو معدومة.

129- Cité par M'hamed Yousfi Opcit P.17

130- دستور 1963 مادة 27.

• **أما من حيث الاختصاص :** فرئيس الجمهورية – بالإضافة إلى الصلاحيات التقليدية الممنوحة له بموجب المواد من 41 إلى 54 من دستور 63–، فإنه يتمتع بصلاحيات أخرى كقيامه بالتشريع في فترة عطلة المجلس الوطني بواسطة الأوامر. وتمكينه من إتخاذ تدابير استثنائية في حالة الخطر الوشيك بموجب منصوص المادة 59 :"**في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية إتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية ويجتمع المجلس الوطني وجوبا**"[131].

هذه المادة التي استغلها ابن بلة لتعطيل العمل بالدستور والاستحواذ على كل السلطات. فبعد أقل من شهر من صدور الدستور وأمام خطورة الوضع الناتجة عن تمرد أيت أحمد في منطقة القبائل، قرر بن بلة استعمال السلطات المخولة له بموجب المادة 59.حيث وجه في 63/10/03 رسالة إلى المجلس الوطني يوضح فيها :"**نظرا لإرادة الشعب وحزب جبهة التحرير الوطني .... إبتداء من اللحظة أمارس السلطات المطلقة**"[132].

في هذه الفترة التي طبقت فيها المادة 59 لم يحل المجلس وإنما قلصت صلاحياته ومهامه إلى أقصى حد وأصبح التشريع بواسطة الأوامر يأخذ حجما أكبر.

هذه التدابير الاستثنائية بقيت سارية المفعول حتى الإطاحة بنظام أحمد بن بلة في 1965/06/19.

أما صلاحيات السلطة التشريعية على الرغم من أنها مهمة نسبيا– إذا قارناها بدساتير العالم الثالث–كمراقبة النشاط الحكومي بموجب المادة28، وخاصة المادة 55 التي تمكن المجلس من الطعن في مسؤولية رئيس الجمهورية بإيداع لائحة سحب الثقة،

131– دستور 1963 مادة 59.

132– Jean Luca. opcit p: 88

لكن التركيبة البشرية للمجلس التي أختيرت بعناية من طرف السلطة التنفيذية لم تمكن هذا المجلس من ممارسة صلاحياته، وإنما بقي عاجزا عن مواجهة التجاوزات الممارسة من طرف الحكومة.

• **المرحلة الثانية : 1965–1976 :**

تتميز هذه الفترة – أي نظام 19 جوان بزعامة هواري بومدين- بكونها كانت نتيجة لانقلاب عسكري أطاح بنظام أحمد بن بلة وحكم البلاد بطريقة غير دستورية.

رغم أن تصريح 19 جوان 1965– الذي يعتبر الوثيقة الأساسية لهذه الفترة –قد أكد على إلتزام مجلس الثورة بتوفير كل الشروط والإجراءات لضمان السير الحسن للمؤسسات الموجودة. [133].

مما أدى بالمجلس الوطني إلى تقديم عريضة تأييد للانقلاب العسكري ممضاة من طرف 110 نائب من بين 138 نائب الذين يشكلون المجلس الوطني.[134] إلا أن الأمر الصادر في 10 جويلية 1965 المتضمن تأسيس الحكومة. فقد نص على عكس ذلك : "**في انتظار وضع دستور جديد فإن مجلس الثورة هو الحامل للسيادة**"[135] وهذا يعني أن كل المؤسسات الناتجة عن دستور 1963 أصبحت ملغاة.

وهنا يجب التساؤل عن طبيعة مجلس الثورة : هل هو سلطة تشريعية، إنتقالية؟ أم هو سلطة تنفيذية ؟

إذا تمعنا الأمر السالف الذكر نجده يصنف مجلس الثورة–وخاصة في مادته رقم 5 – في مرتبة أعلى من الحكومة، حيث أكد على أن الحكومة تمارس كل

133– تصريح 19 جوان 1965.مرجع سابق.

134– Jean LUca Opcit Page :73

135– نفس المرجع ص 73

سلطاتها بتفويض من مجلس الثورة وهي مسؤولة أمامه بصفة جماعية، بينما الوزراء فهم مسؤولين مسؤولية فردية أمام رئيس الحكومة "المادة 4".

بينما ينص في مادته السادسة على أن الحكومة تجمع بين السلطة النشريعية والتنظيمية.

من خلال هذا،نستنتج بأن نظام 19 جوان لم يفصل بين سلطات مجلس الثورة والحكومة حيث يصعب الحديث عن جهازين منفصلين بل عن "**حلقتين سلطويتين داخل نفس الجهاز الحكومي: الحلقة المضيقة المتمثلة في مجلس الثورة، والحلقة الموسعة إلى الوزراء**"136. حسب تعبير "جون لوكا".

وكلا الحلقتين لهما نفس المركز هو رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء.

هذا ما يؤدي بنا إلى إعتبار السلطة في نظام 19 جوان 1965 سلطة فعلية تجتمع فيها كل السلطات بقبضة السلطة التنفيذية.

- **المرحلة الثانية : من 1976 إلى 1988**

ونعني بها دراسة علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية،من خلال دستور 1976، الدستور الذي يعتبره الخطاب السلطوي لتلك الحقبة بمثابة آخر حلقة في بناء دولة المؤسسات : "**إن الدستور تتويج لهذا الجهد المبذول من أجل إقامة مؤسسات للأمة تخلد بعد الأحداث وزوال الرجال**"137

هذا الدستور لا يختلف –من حيث المحتوى– كثيرا عن دستور 1963 إلا في كونه أكد عدم الفصل بين السلطات بل اعتبر السلطتين التشريعية والقضائية مجرد

136– Jean LUca Opcit Page :76

137– أنظر تمهيد دستور 1976

وظائف في إطار سلطة الدولة، وذلـك بموجـب مبـدأ وحـدة القيـادة:"**تتجسـد قيـادة البلاد في وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة** ....."[138].

كما أعطى صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية حتى اعتبره بعض المحللين بمثابـة بدلة فصلت قياسا على شخصية هواري بومدين القوية.

ولكن ما هي الميكانيزمات التي تنظم العلاقة بين الوظيفة التشريعية والتنفيذية :

– من حيث النواب : فترشيحهم يمر عن طريق الحزب، الشيء الذي يؤدي إلى تأثير الوظيفة التنفيذية على اختيارهم بما أن رئيس الجمهورية هو الأمين العام للحزب، كما فرض الدستور شرط الالتزام (مـادة 9)، ويقصـد بـالالتزام الايديولوجـي بـالخط العام للسلطة السياسية، هذا الشرط الذي كثيرا ما أستعمل لإقصاء كل مـن زاغ عـن الخط المرسوم من طرف السلطة السياسية وبالتالي الهيئة التنفيذية.

– أما من حيث الاختصاص : أعطى الدستور لرئيس الجمهورية سلطات واسعة حيث أصبحت سلطته أسمى من كل وظائف الدولة (التشريعية والقضائية ...) وذلـك بمنصـوص المـادة 106:"**يمـارس الرئيـس السـلطة السـامية في النطـاق المبـين في الدستور**"[139].

إضافة إلى الصلاحيات التقليدية المخولة لرئيس الجمهورية بصفته رئيسـا للسـلطة التنفيذية، والمعترف بها في كل دساتير العالم، فلرئيس الجمهوريـة الجزائريـة – حسـب دستور 1976– سلطات أخرى تؤكد هيمنة السلطة التنفيذية على السـلطة التشـريعية سوف نختصرها في بعض النقاط :

138– دستور 1976 مادة 98

139– نفس المرجع مادة 106.

- لرئيس الجمهورية سلطة التشريع في عطلة المجلس الشعبي الوطني عن طريق إصدار أوامر تعرض على موافقة المجلس في أول دورة مقبلة (م 153) وإذا عرفنا بأن المجلس الشعبي الوطني لا يجتمع إلا دورتين في السنة نستنتج بأن السلطة التنفيذية تستحوذ على سلطة التشريع في أغلب فترات السنة .

- كما أن المعاهدات الدولية التي يصادق عليها الرئيس طبقا لأحكام الدستور تكتسب قوة القانون (المادة: 159). وهذا دون مرورها على مصادقة المجلس.

- لرئيس الجمهورية سلطة طلب إجراء مداولة ثانية حول قانون تم التصويت عليه، وفي هذه الحالة لا يتم إقرار القانون إلا بأغلبية تلثي أعضاء المجلس (المادة: 155)، مع العلم أن هذه النسبة كبيرة يستحيل توفرها حتى في الدول ذات التعددية، فما بالك بالنظام الجزائري إذا أخذنا بعين الاعتبار التركيبة البشرية للمجلس

- أما الشيء الأهم الذي يبين هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، والذي يجعل سلطات المجلس مقيدة هو غياب المسؤولية لرئيس الجمهورية وحكومته أمام المجلس الشعبي الوطني، حيث لا يمكن لهذا الأخير أن يصوت بسحب الثقة من الحكومة، وفي مقابل ذلك لرئيس الجمهورية سلطة حل المجلس الشعبي الوطني وإجراء إنتخابات مسبقة (المادة 163).

من خلال دراستنا لهذا المبحث المتعلق بعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية نستنتج بأن النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1988، وعلى مختلف مراحله التاريخية، ورغم تعدد الدساتير، فإن هذه العلاقة عوض أن تكون علاقة تعاون يحكمها القانون فلقد لاحظنا هيمنة السلطة التنفيذية سواء في وضع الدساتير أو طريقة اختيار النواب، أو من ناحية الاختصاص بين السلطتين.

وهذا يفسره غياب ثقافة الحوار والتعايش وسيادة ثقافة الهيمنة والإقصاء كما بيناه في الفصول السابقة.

ب-علاقة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية:

إذا كانت المؤسسة التشريعية تختص بسن القوانين والمؤسسة التنفيذية بتنفيذها، فإن المؤسسة القضائية تتكفل بتطبيقها على مايعرض عليها من منازعات كما تقوم بمراقبة أعمال المؤسستين ومدى تماشيها مع الدستور أو القانون تطبيقا لمبدأ الشرعية الذي هو من المبادئ الأساسية للديمقراطية الذي يميزها عن الأنظمة الدكتاتورية.

ويظهر استقلال القضاء عن البرلمان والحكومة - خاصة في الأنظمة التي تتبع الأسلوب الديمقراطي في الحكم - في الهيئات التي تضمن هذه الاستقلالية وفي الضمانات المقدمة للقاضي لحمايته من الضغوطات، ومن حيث الاختصاص وفي طريقة اختيار القضاة.

وللكشف عن مدى استقلالية السلطة القضائية علينا أن نزيح الستار عن العلاقة التي تربطها بالسلطة التنفيذية ولتبيان ذلك، سوف ندرس هذه العلاقة من خلال العناصر التالية :

- طريقة اختيار القضاة.
- الهيئات التي تضمن استقلالية القضاء.
- الاختصاص.

▪ طريقة اختيار القضاة :

تختلف الأنظمة فيما بينها في شأن الطريقة المتبعة لاختيار القضاة فقد تتبع نظام المهنة وقد تتبع نظام الانتخاب.

أما الجزائر فقد اتبعت نظام المهنة وهذا يعني أن الاختيار يكون بالمسابقات على أساس الاختيار أو بالمسابقات على أساس الشهادة، لكن السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة العدل هي التي تنظم هذه المسابقات وهي التي تشرف على النتائج النهائية، كماهي التي تقوم بتعيين القاضي، كما يمكن أن يكون هذا الاختيار على أساس الانتماء الايديولوجي للسلطة كالانتماء الاشتراكي مثلا[140].

▪ الهيئات التي تضمن الاستقلالية :

لايكفي في الدولة وجود مؤسسة قضائية ومنحها اختصاصات معينة، وإنما ينبغي تحديد مكانة تلك المؤسسة في الدولة، من المؤسسات الأخرى، واحترام المؤسسة القضائية من قبل المؤسسات الأخرى يعد الضمانة الأساسية والرئسية ليسود حكم القانون والعدالة ولهذا تحرص كل الدول على إنشاء هيئات مستقلة عن كل من السلطة التشريعية والتنفيذية لضمان استقلالية القضاء وحمايته من الضغوطات.

والهيئة التي تقوم بهذا الدور في الجزائر هي المجلس الأعلى للقضاء، الهيئة التي حرصت كل الدساتير على التأكيد عليها حيث نص دستور 1963 على سبيل المثال في مادته 62 : **"لا يخضع القضاة في ممارستهم ووظائفهم إلا للقانون ولمصالح الثورة الاشتراكية، استقلالهم مضمون بالقانون وبوجود المجلس الأعلى للقضاء"**.

140- أنظر دستور 1963 - المادة 82 ودستور 1976 المادة 166.

ومن مهام هذا المجلس إدارة المسار المهني للقضاة من تعيين ونقل وترقية وتأديب، وذلك ليكون القضاة في منآى عن تأثيرات السلطة التنفيذية، ولكن هل يستطيع المجلس الأعلى للقضاء – بالنظر إلى تركيبته – أن يقوم بهذا الدور ؟.

إجابة على ذلك يتعين علينا تشريح التركيبه البشرية للمجلس الأعلى للقضاء لتبين مدى تأثير السلطة التنفيذية عليها، وذلك مانتعرض إله من خلال ثلاث حقب تاريخية وثلاثة مستويات من التشريع في الجدول التالي :

المصدر التشريعي	عدد ممثلي السلطة التنفيذية	ممثلي القضاة	قضاة خاضعين للسطلة التنفيذية بحكم مناصبهم[141]	المجموع
دستور 1963	02	03	02	07
الأمر الصادر في 16 ماي 1969	10	7	02	19
المرسوم رقم 05/92 المؤرخ في 1992/04/24	9	6	02	17

إذا تمعنا هذا الجدول نستخلص بعض الملاحظات :

- كلما تطورت السلطة الجزائرية عبر حقبها التاريخية المتتابعة نجد هيمنة متصاعدة للسلطة التنفيذية على تشكيلة المجلس.
- كلما تدنى مستوى التشريع إلا وسيطرت السلطة التنفيذية على المجلس.

وهذا يؤكد أن الهيمنة متواصلة رغم اختلاف الأنظمة والحقب التاريخية.

141- نقصد بهم رئيس المحكمة العليا والنائب العام لديها نظرا لمناصبهم الحساسة حيث يخضع اختيارهم لإعتبارات سياسية ويعينون بمرسوم ، كما يمكن حذفهم من التشكيلية الفعلية للمجلس لأن المحكمة لم تنشأ إلا مؤخرا.

▪ الاختصاص :

تختلف الأنظمة السياسية فيما بينها من حيث الاختصـاص، فهنـاك مـن تعتمـد نظام وحدة القضاء، وهناك من تعتمد ازدواجية القضاء.

أمـا الجزائـر فتعتمـد نظـام ازدواجيـة القضـاء، أي تقسـيم القضايـا مـن حيـث الاختصاص إلى قضاء عادي وقضاء إداري.

هذا التقسيم يعتبر تقليديا وعاديا لأن بعض الدول أخذت به قبل الجزائـر ومنهـا فرنسا.

لكل الشيئ غير العادي وغـير المقبـول في دولـة القـانون وجـود قضـاء إسـتثنائي تحكمـه إجـراءات اسـتثنائية، وقـد وجـد هـذا القضـاء في الجزائـر المسـتقلة في مختلـف مراحلها التاريخية كالمحاكم الجنائية الثورية142 والمجلـس القضـائي الثـوري143 ومجلـس أمن الدولة144. وكل هذه المحاكم الاستثنائية يغلـب علـى تشـكيلتها ممثلـي السـلطة التنفيذية وخاصة العسكريين منهم.

ومن هنا نستخلص بأن علاقة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية لا تختلـف عـن علاقة هذه الأخيرة مع السلطة التشريعية . وهـذا مايسـفر عنـه هيمنـة ثقافـة الاقصـاء حتى داخل مؤسسات السلطة نفسها.

142- تأسست هذه المحاكم بموجب الأمر رقم 2/64 المؤرخ في 64/01/07 وتتكون من قضاة عسكريين ومدنيين، تختص بالقضاء في المرحلة الاستثنائية المقررة بموجب المادة 57 من الدستور.

143- أنشئ بموجب الأمر 609/68 المؤرخ في 68/11/4 ينظر هذا المجلس في القضايا الناشئة عن الاعتداءات ضد أمن الدولة والثورة ويتشكل من رئيس ومستشاران مدنيان من القضاة وثمانية مستشارين من ضباط الجيش.

144- أنشئ سنة 1975 بموجب الأمر 46/75 المؤرخ في 75/06/17 يتشكل من قضاة عسكريين ومدنيين. للاطلاع أكثر أنظر النظام القضائي الجزائري بوبشير محمد أمقران - O.P.U. : 1994 ص 231 إلى 242.

المبحث الثاني : علاقة الدولة بالشعب :

إضافة إلى الأركان الثلاثة للدولة (الإقليم – الشعب – السلطة)، يجب تمتعها بالسيادة التي لايعلوها أحد، وهذا يعني أن سلطة الدولة سلطة قانونية مستمدة من القانون.

وقد تعددت التعاريف لمفهوم السيادة وسوف نقتصر هنا على تعريف الأستاذ إيزمان "ESMEIN" – على سبيل المثال الذي يعرفها بأنها تشخيص قانوني للأمة145.

وأعتقد أن السلطة هي أهم ركن من أركان الدولة لأنها تعتبر المشخص الفعلي لسيادة الدولة على أرض الواقع والمحافظ على شخصيتها المعنوية، بفضل ماتملكه من قوة ووسائل ردع.

وبما أن السيادة هي السلطة التي لايعلوها أحد، فمن هو المالك الحقيقي لهذه السيادة ؟ هل هو الشعب ؟ أم الحاكم ؟ أم سلطة أخرى ؟

اختلفت المفاهيم والآراء حول المالك الحقيقي للسيادة في الدولة، وهذا نتيجة الصراع التاريخي الطويل بين السلطة الحاكمة والمحكومين.

فمن نظرية الحق الإلاهي التي كانت تعتقد بأن الحاكم مقدس، يستمد سلطته من تفويض إلاهي وقد عبر عن ذلك لويس الخامس عشر :"**نحن لا نملك عرشا إلا من الله**" 146.

145– القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة – الجزء الأول مرجع سابق ص 81

146– نفس المرجع ص : 84

إلى الآراء التي ترجع ملكية السيادة إلى شخص الحاكم مثل تعتبير "لويسو Loyseau" بقوله:"**إن الملك لا يملك مباشرة السيادة فحسب بل هو المالك لها أيضا**"147.

ونتيجة للصراع بين الأريستقراطية والطبقات الشعبية، ظهرت على أنقاض السيادة المطلقة نظريتان أساسيتان حول السيادة نظرية سيادة الأمة ونظرية سيادة الشعب:

- نظرية سيادة الأمة التي تزعمها جون جاك روسو والتي مفادها أن السيادة ليست للملك وإنما للأمة بإعتبارها كائنا مجردا عن الأشخاص المكونين لها.148

أما نظرية سيادة الشعب فقد ظهرت على أنقاض النظرية الأولى وهي إن كانت تمنح السيادة للجماعة إلا أنها لاتنظر إليها كمجموعة مستقلة عن الأفراد المكونين

أما أغلبية الدول الحديثة الديمقراطية فقد عملت في دساتيرها على المزج بين نظرية سيادة الأمة وسيادة الشعب.

بعد هذا الجرد لمختلف نظريات السيادة نتساءل بدورنا عن طبيعة السيادة في الدولة الجزائرية وعن المالك الحقيقي لها : هل هي سيادة شعبية ؟ أم وصاية من طرف السلطة الحاكمة على الشعب. ؟

نظريا – ومن خلال الدساتير الجزائرية – فإن المالك الحقيقي للسيادة هو الشعب:" **السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له في المجلس الوطني**"149.

كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية
مكتبة الكلية

147- الدساتير الدستورية والنظم السياسية ج 1 - مرجع سابق، ص 4

148- نفس المرجع ص : 85

149- دستور 1963 - المادة 27

" السيادة الوطنية ملك للشعب يمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه"150.

لكن، للإجابة على تساؤلنا المطروح والمتعلق بعلاقة الدولة بالشعب على أرض الواقع سوف ندرس هذا المبحث في ثلاثة نقاط أساسية :

أ- علاقة الدولة بالشعب من الناحية السياسية.

ب- علاقة الدولة بالشعب من الناحية الإجتماعية.

جـ- علاقة الدولة بالشعب من الناحية الإقتصادية.

أ- علاقة الدولة بالشعب من الناحية السياسية:

سبق أن بينا بأن السيادة في الجزائر ملك للشعب يمارسها عن طريق ممثليه أو عن طريق الاستفتاء وهذا بتأكيد كل الدساتير الجزائرية وجاء في دستور 1976 المادة: 41 :" **تكفل الدولة المساواة لكل المواطنين، وذلك بإزالة كل العقبات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تحد في الواقع من المساواة بين المواطنين وتعوق ازدهار الانسان وتحول دون المشاركة الفعلية لكل المواطنين في التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي**".

وتضيف المادة 12 من دستور 63 :"**لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق ونفس الواجبات**". هذه الحقوق المتمثلة في الحق النقابي وحق الاضراب وحرية التعبير والاجتماع والمشاركة السياسية وعدم التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الحرفة.

150- دستور 1976 - المادة 05.

لكن هذه الحقوق سيجت بعدة قيود حتى كادت تفقد معناها وفحواها، كمنع استعمال هذه الحقوق في المساس بواحدية الحزب، أو بالثورة الاشتراكية. إضافة إلى اختزال المجموعة الوطنية إلى مجموعة حزبية، حيث من لا يزكيه الحزب لا حق له في المشاركة السياسية.

كما أن هذه الحقوق عوض أن تكون حقا للشعب بموجب مبدأ سيادة الشعب الذي أقرته الدساتير أصبحت في الواقع ملك للدولة، وبما أن السلطة التنفيذية هي المهيمنة على سلطة الدولة، فإنها أصبحت ملكا لهذه السلطة التنفيذية التي يمكن لها إسقاط هذه الحقوق متى شاءت وتؤكد المادة 72 من دستور 76 هذا : "**يحدد القانون شروط إسقاط الحقوق والحريات الأساسية لكل من يستعملها قصد المساس بالدستور أو المصالح الرئيسية للمجموعة الوطنية أو بوحدة الشعب والتراب الوطني أو بأمن الدولة أو بالثورة الاشتراكية** ".

ب-علاقة الدولة بالشعب من الناحية الإجتماعية:

خلافا لمهام الدولة الليبرالية التي تنحصر في حفظ الأمن والصحة والسكينة العامة، فإن الدولة الجزائرية تدخلت في كل نواحي الحياة الاجتماعية ونصبت نفسها وصيا على المجتمع بل واعتبرته مجتمعا عديم التمييز، هي المسؤولة عن تغييره وترقيته، وهي المسؤولة عن حاجاته المادية.

- فمن ناحية مسؤوليتها عن تغيير المجتمع أكدت المادة 28 من دستور 1976:"**هدف الدولة الاشتراكية الجزائرية هو التغيير الجذري للمجتمع على أساس مبادئ التنظيم الاشتراكي**".

وهذا يعني أن الدولة هي العنصر الأساسي في تحويل الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية التي تهدف إلى ضمان اكتساب وعي اجتماعي كفيل بتغيير البنيات البالية والمححفة في المجتمع.151.

فعوض أن يعي المجتمع ظروفه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ويقوم على تطويرها حسب مقتضيات العصر، بفضل اقتناع أفراده بحتمية التطور – وهذا لا يتأتى إلا بتنظيم المجتمع المدني – وتحمله مسؤولياته – فإن الدولة الجزائرية اعتبرت المجتمع عديم التمييز وسلطت عليه وصايتها بفرض مشروع مجتمع فوقي عليه مما أدى إلى الاستقالة الجماعية للمجتمع ولا مبالاته بهذا المشروع لأنه لم يساهم في بلورته. الشيء الذي أدى إلى فشل برامج التنمية المسطرة من طرف الدولة .

• أما من ناحية مسؤوليتها عن حياة ظروف المواطنين فقد جاء في المادة 33 من دستور 1976 :"**الدولة مسؤولة عن ظروف حياة كل مواطن. تكفل اشباع حاجياته المادية والمعنوية، وبخاصة متطلباته المتعلقة بالكرامة والأمن .**

– فالدولة هي المسؤولة عن ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا بعد سن العمل والذين لا يستطيعون القيام به، والذين عجزوا عنه نهائيا.

– تحمي الأمومة والطفولة والشبيبة والشيخوخة.

– تكفل التعليم المجاني الاجباري.

– تكفل الرعاية الصحية للمواطن ومجانية علاجه " 152.

151– دستور 1976. المادة : 19 و 29.

152– دستور 1976 من المادة : 62 إلى 67

الشيء الذي يمكن ملاحظته هنا هو أن هذه الرعاية الاجتماعية للمواطنين لا تأخذ أساسها الاجتماعي من الاديولوجية الاشتراكية فحسب، بل تأخذه أيضا من تنظيم المجتمع الجزائري التقليدي، حيث أخذت الدولة مكان الأسرة أو العائلة الموسعة في القديم وصورت المجتمع كأنه عائلة واحدة متضامنة حيث يسود التماسك الاجتماعي الذي يعتبر الأساس في ضمان التوازن الاقتصادي والمعنوي للجماعة.

جـ-علاقة الدولة بالمواطن من الناحية الاقتصادية:

نقصد بالعلاقة الاقتصادية شكل الملكية في الدولة الجزائرية، الذي يخرج عن المبدأ الذي أقرته مبادئ إعلان حقوق الانسان والمواطن الذي اعتبر الملكية الفردية حقا مقدسا لا يجوز الاعتداء عليه. وقد حدد شكل الملكية في الدساتير الجزائرية حيث جاء في المادة 13 -على سبيل المثال-من دستور 1976:"**يشكل تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج قاعدة أساسية للاشتراكية، وتمثل الدولة أعلى أشكال الملكية**

وقد حدد الدستور مجالات ملكية الدولة وهي مجالات واسعة وتشمل : الأراضي الرعوية، الأراضي المؤممة، الغابات، ما في باطن الأرض، المصادر الطبيعية للطاقة، الثروات البحرية، المؤسسات المؤممة، البنوك، مؤسسات التأمين، مؤسسات النقل بالسكك الحديدية والنقل البحري والجوي والوسائل الرئيسية للنقل البري، الموانئ، وسائل الاتصالات، مجموع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والثقافية التي أقامتها الدولة أو اكتسبتها أو تكتسبها اضافة إلى احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتجارة الجملة[153].

من خلال هذا الجرد لمجالات ملكية الدولة نلاحظ بأن الدولة استحوذت على كل الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحالية والمستقبلية.

153- دستور 1976 المادة : 14.

على الرغم من اعتراف الدولة الجزائرية بالملكية الفردية وحصرها في الاستعمال الشخصي أو العائلي، إلا أنها حاصرتها بعدة قيود كنزع الملكية لفائدة المصلحة العامة ومنح حق الاضراب في القطاع الخاص ومنعه في القطاع العام.

بهذا الشكل من الملكية الذي يعطي للدولة هيمنة مطلقة ستنتج بأن الأملاك الوطنية هي ملك للدولة وما للمواطنين إلا حق انتفاع عليها،و تستطيع الدولة أن تسترجع أملاكها متى شاءت . إن هذا الشكل الجماعي لملكية وسائل الإنتاج، وإن كان يجد مداه في المبادئ الاشتراكية، إلا أنه يجد مداه أيضا في شكل الملكية الذي كان سائدا- ومّا زال في مناطق عديدة من الجزائر- في المجتمع التقليدي القبلي حيث الأراضي تعتبر ملكا للقبيلة أو العائلة أو ما أصبح يسمى حاليا بأراضي العرش. وعلىهذا الأساس فإن للفرد حق انتفاع بالأراضي وليس حق ملكية، وهذا لحماية الأراضي من التجزئة بالميراث وحتى الأعراف تحمي التراث العقاري وهذا باستعمال حق الشفعة لإبعاد الأجانب عن ملكية العائلة أو القبيلة.

خلاصة الفصل الأول :

بعد دراستنا لهذا الفصل المتعلق بممارسة السلطة على المستوى المؤسساتي. نستخلص بعض الملاحظات التي لا بد من ذكرها :

إن الإيديولوجية الوطنية – التي تبنتها السلطة في الجزائر، والتي هي امتداد طبيعي للمرجعية الثقافية والتاريخية للمفهوم السلطوي– والتي كنا نعتقد بأنها إيديولوجية إقصائية ترفض الأجنبي ولا تعترف بالخلاف، فإنها إيديولوجية إقصائية ترفض الخلاف حتى داخل أجهزة السلطة نفسها، حيث الجهة التي تملك النفوذ والقوة هي التي تهيمن على الأجهزة الأخرى.

وما هيمنة السلطة التنفيذية على كل من السلطة التشريعية والقضائية إلا دليل على ذلك.

ونتيجة لهذه السياسة الإقصائية، ولكي لا يغلب المواطنون من قبضتها، فرضت الدولة سياسة الوصاية على الشعب واعتباره عديم التميز وذلك في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا عوض السماح للمجتمع المدني بتنظيم نفسه ووعي ظروفه الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية ويقوم بتطويرها بفضل تفاعل مختلف شرائح المجتمع. الشيء الذي أدى إلى فشل السياسة التنموية التي تبنتها الدولة وبروز الاستقلال الجماعي للمواطنين وعدم مبالاتهم لأنهم لم يشاركوا و لم يستشاروا في صياغة مشروع المجتمع الذي فرض عليهم من فوق.

الفصل الثاني

ممارسة السلطة على مستوى الأشخاص.

سبق أن بينـا في الفصـول السـابقة مـن بحثنـا بـأن السـلطة في الجزائـر اسـتمدت مرجعيتها من ثقافة سياسية إقصائية، ليس للأجانب على أجهزة الحكم فقط، بل حتـى بين أجهزة السلطة نفسها، حيث الجهاز الذي يملك القوة هو الذي يفرض نفسه علـى الأجهزة الأخرى.

هذه الثقافة السياسية التي تستمد دعائمها من الموروثيـة الـتي ترسبت في الوعـي الجمعي للمجتمع الجزائري:

سواء المتمثلة في الثقافة الانعزالية المبنية علـى العصبيـة القبليـة الـتي مـازالت حيـة نتيجة لتخلف المجتمع وعدم اكتمال نموه، أو نتيجة للخطاب الشـعبوي الفوقـي الـذي تبنته الحركة الوطنيـة في سـياق إثبـات وجـود الأمـة الجزائريـة وهويتهـا المتميزة عـن الاستعمار،وذلك بتركيزه على إعادة إنتاج السياج الدوغمـائي المغلـق الـذي سـاهم في إحياء العلاقات الاجتماعية التقليدية.

مما أدى إلى إنتاج الشخصية التحكمية، الـتي هـي أسـاس الدكتاتوريـة السياسـية وتغييب الديموقراطية في صفوف الفاعلين السياسيين في الجزائر.

كل هذا جعل الفصل السلطوي في الجزائر يستند على العلاقـات الحميميـة ذات الطـابع الزبـائني، لاعلـى التجمعـات الأفقيـة الـتي أساسـها المجتمـع المدنـي والطبقـات الاجتماعيـة، الشـيء الـذي يـؤدي إلى التصـادم والنزاعـات كلمـا تعـارضت مصـالح الجماعات المشكلة للسلطة.وهذا خلافا للمجتمعات كاملة النمو حيـث يتـم التـداول على السلطة بالطرق السلمية عن طريـق صـراع الطبقـات الاجتماعيـة والمنافسـة بـين الاديولوجيات والفلسفات المختلفة.

ويشهد تاريخ الجزائر الحديثة وثقافتها السياسية على أن انتقال السلطة من جماعة إلى أخرى كان بمثابة المتاهة التي تؤدي دائما إلى المأزق المسدود مما تكون نتيجته الطبيعية الصراعات الدموية وتصفية الخصوم وإقصاءهم من الساحة السياسية نهائيا.

ويتجلى هذا إبتداء من الأزمة البربرية في الأربعينات وأزمة حزب الشعب في بداية الخمسينات إلى الصراعات التي شهدتها الثورة التحريرية والتي انتهت بصراع دموي في صائفة 1962 إلى إنقلاب 19 جوان 1965.

ولتوضيح ميكانيزمات التداول على السلطة في الجزائر وكيفية ارتقاء الفاعلين إلى ساحة المنافسة السياسية سوف ندرس في هذا الفصل عنصرين أساسيين:

أ-التركيبة الاجتماعية للسلطة

ب-التحالفات على مستوى السلطة .

المبحث الأول : التركيبة الإجتماعية للسلطة:

لا يمكن تحليل أي نظام سياسي بصفة منعزلة بكونه نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي العام،بل لابد من دراسته في إطار سياقه التاريخي والاجتماعي الخاص به دون غيره.لأنه يصعب فهم أي نظام اجتماعي بدون الأخد بعين الاعتبار الظروف التي نشأ وتطور فيها والملابسات المحيطة بها.

ولدراسة ميكانيزمات ممارسة السلطة على مستوى الأشخاص وكيفية التداول على السلطة والارتقاء إليها، علينا التقصي عن التركيبة الاجتماعية والظروف والملابسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تشكلت في إطارها التركيبة البشرية والفاعلين السياسيين في النظام السياسي الجزائري.

ولتبين الظروف والأسباب التي جعلت من التداول على السلطة سبيلا للصراعات والأزمات بين مختلف الجماعات على السلطة، سوف ندرس هذا المبحث في العناصر التالية :

أ- التركيبة البشرية للسلطة

ب- علاقة العنف بالسلطة .

جـ- علاقة – الثقة – السلطة .

أ- التركيبة البشرية :

لمعرفة الطبيعية الاجتماعية لأي نظام سياسي يجب التقصي-أولا وقبل شيء- عن الطبيعة الاجتماعية والأصول الطبقية التي تنحدر منها التركيبة البشرية التي أنتجت هذا النظام.

ولمعرفة التركيبة البشرية للسلطة في الجزائر،علينا دراستها في إطار سباقها التاريخي، الثقافي، والاقتصادي ومحيطها الجغرافي الخاص بها دون غيرها.وعموما مايمكن أن يميز التركيبة البشرية للسلطة في الجزائر هو تميزها بخاصيتين أساسيتين كان لهما تأثير كبير على مسار النظام السياسي الجزائري خلال بناء الدولة الجزائرية :

1- أصولها الإجتماعية الريفية.

2- تجنيدها على أسس جهوية .

1- أما الخاصية الأولى فيمكن تفسيرها بعدة عوامل موضوعية :

• العامل التاريخي المتمثل في البنية السوسيو اقصادية الاستعمارية، التي وقفت حاجزا أمام تبلور طبقة برجوازية بين الأهالي،وهذا نتيجة للتفقير المنظم جراء الاستلاء على الأراضي الخصبة وتهجير أغلبية السكان إلى الجبال وتحويلهم إلى مجرد فلا حين صغار أو أجراء في مزارع المعمرين.

وحتى الشرائح التي نزحت من الريف إلى المدن للعمل في الصناعة والمناجم لم تسمح لها الظروف لتكوين طبقة بروليتارية بالمفهوم المتعارف عليه في الأدبيات الماركسية. لأن هذه الفئة من الأهالي كانت تتجمع حول المدن في "قيطوهات"ولم تقطع الصلة بأصولها الاجتماعية الريفية وهذا لصعوبة اندماجها مع البروليتاريا الفرنسية نظرا للتركيبة الخاصة ذات الطابع الاستعماري لهذه الأخيرة .

ولهذا لا يمكننا التحدث عن طبقة حضرية بالنسبة للجزائريين لأن مفهوم المدينة كان لا يعنيهم لأن هذه الأخيرة هي للمستعمر وهذا باستثناء بعض الفئات الحضرية القليلة المتمركزة في المدن العريقة كتلمسان، قسنطينة والجزائر .

• العامل الاقتصادي يرجع إلى متطلبات التنمية للدولة الجزائرية المستقلة حيث التصنيع المكثف الذي ساهم في نزوح ريفي كبير نحو المدينة مما أدى إلى ترييف المدينة وطغيان القيم الريفية على الثقافة الحضرية عوض أن يكون العكس هو الصحيح .

• أما العامل الثالث فيكمن في الخطاب الشعبوي الذي تبنته الحركة الوطنية والذي يرمي إلى إحياء العلاقات الاجتماعية التقليدية والدينية، بهدف التأكيد على وجود الأمة الجزائرية وإبراز خصوصيتها وتمييزها عن الدولة الاستعمارية. وقد وجدت الإديولوجية الشعبوية للحركة الوطنية صداها وسندها في المجتمع الريفي، لأن الفلاحين بمحافظتهم على البنية الاجتماعية المشتركة يشكلون ملجأ طبيعيا للمقاومة الراديكالية للمستعمر. فرغم الحياة الجامدة التي يعيشونها وسيطرة الخرافات والقبلية عليهم إلا أنهم يعتبرون خزانا للقيم الجمعوية المترسبة في الضمير الجمعي للمجتمع ويؤكد هذا فرانز فانون:

"إن الفلاح يدافع بعناد عن تقاليده ...ويمثل العنصر المنضبط في إطار الهيكل الاجتماعي المشترك.رغم الحياة الساكنة المتقوقعة داخل اطر جامدة، والتي يمكن أن تؤدي أحيانا إلى التطرف الديني والحروب القبلية، إلا أن الجماهير الريفية في عفويتها تبقى منضبطة وعاطفية.حيث المجموعة تلغي وجود الفرد" 154.

154- Fanon franz , LES DAMNES de la terre. F.maspero, paris 1968 page 66 et 67

الشيء الذي جعل الشرائح الاجتماعية الريفية تعتنق الإيديولوجية الوطنية التي تلغي وجود الفرد أمام المجموعة وجعلها تحت التأثير القوى لهذه الإيديولوجية ويؤكد أحمد بن بلة هذا الاندفاع والانخراط العفوي للريف في حزب الشعب:

"من خصوصية الحزب أنه سجل انتشارا قويا في المناطق الريفية،بين الفلاحين الذين شكلوا فيما بعد القوة الضاربة لجيش التحرير. في قريتي مغنية –على سبيل المثال–كان المناضلون أكثر عددا من مناضلي العاصمة تنظيمهم أحسن من تنظيم العاصمة ووهران،لنعيد أخذ مثال مغنية كان عدد المناظلين يقدر ب 3500 منهم 400 في المدينة نفسها فقط .وهذا ينطبق على القبائل والأوراس والجنوب الوهراني"155.

ونعتقد أن هذا الاندفاع الجماهيري نحو الإديولوجية الشعبوية الوطنية المبنية على إحياء العلاقات التقليدية والتي تسيطر عليها روابط القرابة والولاء أدى –حسب رأينا –إلى هشاشة وفشل الأحزاب المدينية المؤسسة على الرأي السياسي والإديولوجي في مواجهة النظام الشعبوي الذي تبناه حزب الشعب156.

أما بعد إنشاء المنظمة الخاصة سنة 1947، فمناضلي هذه الحركة بطبيعة عملهم المتميز بالسرية والمطاردة الاستعمارية المكثفة لهم–خاصة بعد اكتشاف أمر هذه المنظمة في بداية الخمسينات –كانوا على اتصال دائم بالبوادي والأرياف، حيث وطدوا صلتهم بالسكان وزرعوا فيهم أفكارهم الراديكالية التي تدعو إلى العمل المسلح ووجدوا في سكان هذه المناطق الملجأ والدعم المادي والمعنوي.

155– AHMED BEN BELLA - Iteneraire edition maitenent-ALGER PAGE 172.

156– المقصود بها حزب الاتحاد الديموقراطي لأحباب البيان والحزب الشيوعي الجزائري

وشهادة أحمد بن بلة رئيس هذه المنظمة تؤكد ذلك:"**كان قادة المنظمة الخاصة على اتصال دائم مع القاعدة، خاصة خارج التجمعات الحضرية، نظرا لنشاطهم السرى. كانت الأرياف بمثابة البيئة المناسبة لنشاطنا وزرع أفكارنا**"157

ونتيجة لكل هذا، لا غرابة أن تحتضن البوادي الثورة التحريرية حتى أصبحت الشرائح الاجتماعية الريفية تمثل القوة الضاربة لجيش التحرير الوطني، وحسب محمد الطاهر بن سعدة:"**حقيقة،كانت أجهزة جبهة التحرير وجيش التحرير مراقبة من طرف شريحة اجتماعية ذات أصول ريفية في أغلبيتها، لكن مايميزها عن الجماهير الفلاحية الفقيرة التي تشكل الجزء الأكبر من تشكيلة جيش التحرير الوطني،كونها شريحة تمتلك نصيبا من التعلم**"158.

ونعتقد بأن هذا الانخراط الكثيف لشريحة الفلاحين في صفوف الجيش كان بغرض تحقيق تطلعاتهم الاجتماعية بعد ماعانوا من التهميش والفقر المسلط عليهم من طرف الاستعمار.

وخلافا للطبقة البرجوازية والبروليتارية،فإن المصالح الخصوصية للفلاحين لاتظهر متناقضة مع متطلبات بناء الدولة الوطنية،وهذا ما يفسر نزعة قيادة الأركان العامة لجيش التحرير في مثلنة دور الأرياف وريبتها من المدن ويرى محمد حربي:"**إن وزن القيم الفلاحية خلال الثورة التحريرية،كان عظيما.وبتبنيها لهذه القاعدة، فإن الأركان العامة للجيش ترشحها للسلطة وإبعادها للمذاهب التي لها امتدادا إجتماعيا في المدن.كالليبيرالية والماركسة**"159

157- ITENERAIRE OPCIT PAGE 172

158- MOHAMED TAHAR BEN SAADA.le Regime politique Algerien ENAL ALGER 1992 P 150

159- Mohamed Harbi vers l'armee de metier .

رغم أصولها الريفية فإن النخبة العسكرية المتمثلة في قيادة الجيش فقد تبرجزت نظرا للمكانة الاجتماعية التي احتلتها في الدولة الجزائرية المستقلة وابتعدت عن أصولها الريفية مع تبنيها لمطالب وتطلعات المجتمع الريفي كتبنيها التسيير الذاتي 1963 والثورة الزراعية 1971.

إلا أن هيمنة المجموعة العسكرية على كتلة السلطة لاتمنعها من التعايش واستنادها على بيروقراطية مدنية وتكنوقراطية تعاظم دورها مع وتيرة التنمية. وذلك لتسيير الشؤون العمومية والأنشطة الصناعية للدولة وهذا رغم استنادهما على قوى اجتماعية مختلفة : الأولى على القوى الشعبية خاصة الريفية منها أما الثانية فعلى الشرائح الحضرية المتوسطة.

2- أما الخاصية الثانية فأعتقد أنها تأتي كنتيجة منطقية للتركيبة البشرية للسلطة في الجزائر وذلك لما للثقافة الريفية من ارتباط وثيق بالقيم التقليدية والعلاقات المبنية على روابط الولاء والعشائرية .

إضافة إلى هذا، فإن التجنيد الجهوي للتركيبه البشرية كان نتيجة لعدة عوامل جغرافية وثقافية وتاريخية.

• أما العامل الجغرافي فيتمثل في انعزال الجزائر وانقسامها بحواجز داخلية ناتجة عن وعورة مرتفعاتها وسلاسلها الجبلية، إضافة إلى شساعة المساحة الجغرافية .كل هذا أدى إلى افتقارها إلى الوحدة الجغرافية، وإلى توزيع معقول لمختلف المناطق حول مركز اجتذاب.مما ساهم في قلة المبادلات التجارية والتفاعل الثقافي بين مختلف المناطق التي كانت نتيجتها عدم الشعور بالوحدة والانتماء إلى أمة واحدة.حيث كان السكان في أغلبيتهم الساحقة لايعرفون من التاريخ إلا تاريخ القبيلة،وفي أحسن الأحوال الجهة.

وخير دليل على هذا الانعزال هو أن الشعور بالانتماء إلىوطن واحد وظهور فكرة الوطنية، برزت أساسا بين العمال المغتربين في فرنسا نظرا لأحتكاكهم بالعالم الخارجي وتفاعلهم مع زملائهم من مختلف المناطق الجزائرية. حيث تم تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926 بفرنسا.

• أما العامل التاريخي فيتمثل في الإستعمار الفرنسي الذي هدم البنيات التحتية للمجتمع الجزائري، مما حال دون تبلور الطبقات الاجتماعية مثلما هو الحال في أوربا.

إلا أن الاستعمار رغم قضائه على البنية السوسيو اقتصادية للمجتمع لم يستطع القضاء على ثقافته وقيمه وحسب تعبير أحمد صادق سعد:"**إن الرأسمالية الاستعمارية لم تقض على السمات المستقرة للنظام الآسيوي، فإذا كانت قد قضت على "المشترك الريفي" فإنها لن تقضي على المشتركية داخله ويعني بذلك العلاقات العشائرية والإرتباط بالأرض**"160.

• أما العامل الثقافي فيتمثل في المرجعية الثقافية للسلطة التي ساهمت في إعادة إنتاج السياج الدوغمائي المغلق والذي نتجت عنه ثقافة سياسية انعزالية، انفصالية واقصائية حيث العلاقات مبنية على روابط الولاء والعشائرية .

• أما العامل الأخير فيكمن في طبيعة أجهزة جبهة التحرير الوطني التي يعتبر مؤسسوها نتاج الاديولوجية الوطنية التي تبناها حزب الشعب الجزائري والمبنية على الخطاب الشعبوي الفوقي والذي –في سباق إحياء وإثبات الأمة الجزائرية– عمل على إحياء العلاقات القديمة التقليدية المبنية على الولاء والعلاقات الحميمة. ويصف محمد حرب سير حزب الشعب الجزائري " **هذه المنظمة في –حقيقتها– لاتعمل كحزب ثوري، وإنما العلاقات على مستوى السلطة والتأثير تمتزج فيها الروابط العائلية،**

160– أحمد زايد الدولة في العالم الثالث،الرؤية السويولوجية ص.267

روابط الولاء والروابط الجهوية، ليست علاقات سياسية شفافة، لكن علاقات تقليدية مغلفة بقالب عصري"[161].

رأت الثورة التحريرية الجزائرية النور في ظروف كان فيها المناضلون مشتتون خاصة بعد اكتشاف المنظمة السرية من طرف السلطات الاستعمارية، حيث كانت الشبكات المحلية أساس تكوين المناطق التي عرفت بعد مؤتمر الصومام بالولايات،هذه الكيانات الجغرافية التي تميزت بالطابع الجهوي سواء في تقسيمها أو في القادة المعينين على رأس كل منطقة ويظهر هذا بقوة في مناطق القبائل، النمامشة والأوراس[162].

ونتيجة للولادة العسيرة للثورة التحريرية وخاصة ضغط العدو وقلة الاتصال بين مختلف المناطق خاصة بعد مغادرة محمد بوضياف -الذي كلف بالتنسيق بين المناطق- أرض الوطن.

ونظرا لغياب الاتصال بين المناطق بل واستحالته في بعض الأحيان كانت كل منطقة أو ولاية سواء في سياستها، أو في تسييرها أو في علاقتها مع السكان تحمل الطابع الشخصي ونظرة قائدها. كان يتصرف طبقا لما تمليه الظروف وحقائق الميدان، هوالذي يعين مساعديه وينظم منطقته حسب هواه هذا ما أدى فيما بعد إلى بروز مايسمى "بالنزعة الولائية". حيث كانت كل ولاية تجند فرقها العسكرية على أساس الولاء والروابط الجهوية لتتمكن من التفاوض مع الولايات الأخرى من مركز قوة سواء في الإمداد بالسلاح أو التعيينات في أجهزة جبهة التحرير الوطني .

161- MOHAMED HARBI :opcit page 48

162- كل المناطق قادها أشخاص من نفس المنطقة وجغرافيا تنتمي إلى اثنية واحدة إلا منطقة وهران التي قادها أشخاص من خارج المنطقة .

ونظرا لانتشار الفكر الولائي وإستفحاله بين مختلف أعضاء جبهة وجيش التحرير الوطني، إن عملية المركزة وتنظيم صفوف الثورة وأجهزتها التي حاول قادة جبهة التحرير تطبيقها بعد مؤتمر الصومام لاقت صعوبة كبيرة من حيث تطبيقهما.خاصة بعد أن حاول قادة جبهة التحرير الوطني تعيين القادة العسكريين في مختلف المناطق دون الأخد بعين الاعتبار مناطقهم الأصلية وبعث الكتائب وانتقالها من منطقتها إلى المناطق الأخرى لتدعيمها:

مادام جنود جيش التحرير يحاربون في مناطقهم وتحت قيادة قائد محلي فإن التوترات تكون أخف مما لو حاربوا خارج ديارهم، والمثال التالي خير دليل على ذلك:"**نقلت كتيبة إينواغيشن– هذه الوحدة المشكلة من قبائل بني بو سليمان بالأوراس – إلى الولاية السادسة... لكن بعد فترة رجعت على أعقابها.وحين انتقال الكتيبة لبست نساء بني بوسليمان ثياب الحزن وندبت الخدود**"[163].

وهذا مايفسر بأن الوعي بالوحدة الوطنية مازال بعيدا عن أذهان الكثير من القيادات الصغرى، أي ان الثورة كانت تفهم كأنها دفاع عن شرف القبيلة

أما المثال الثاني فيتمثل في رفض الكتائب المحلية للتأطير الخارج عن مناطقهم أي القادة الذين لاينتسبون إلى عشائرهم أوجهتهم .حيث بعث 300 جندي من الولاية السادسة رسالة إلى العقيد محمد بوقرة يرفضون فيها التأطير القبائلي:"**حاربنا الاستعمار الفرنسي، لنسقط في استعمار آخر هو الاستعمار القبائلي..أجب على هذا النداء لـ300 جندي عربي... أنت الذي تحكم، أنت الذي تقرر، نحن بين يديك،نقبل كل شيء إلا الوجود القبائلي هذا ما نقسم عليه**"[164].

163– MOHAMED HARBI : opcit 138

164– نفس المرجع السابق ص 139.

أما الدافع الأهم الذي أعطى دفعا قويا للجهوية على مستوى جيش التحرير الوطني هو إنشاء جيش الحدود على الحدود الشرقية والغربية، حيث كان التجنيد وتجمع الجنود يتم على أسس جهوية وتتم التجمعات وتتشكل الوحدات على أساس أصولها الإثنية واللغوية.

ونأخذ كمثال القاعدة الشرقية التي كانت تتشكل معظم وحداتها من النازحين من الشرق الجزائري خاصة منطقة الأوراس والجنوب الشرقي،أما القاعدة الغربية فسيطرت عليهما عناصر الولاية الخامسة وجزء من الولاية السادسة حتى أن هذه الولايات الحدودية كان تسييرها يتم من الخارج حيث قادتها كانوا مقيمين بصفة شبه دائمة في الخارج.

وهذا الصراع التاريخي بين الولايات والمناطق وماتبعها من ممارسات جهوية كانت نتيجته الأحداث الدامية لصائفة 1962، التي انتهت بالسيطرة النهائية لقيادة الأركان العامة للجيش، تحت لواء جماعة وجدة التي حكمت الجزائر من 1962 إلى 1978 ثم انتقلت السيطرة إلى جماعة الشرق إبتداء من 1979 إلى 1989 .

ب-العنف والسلطة :

لم تكن الجزائر محمية مثلما هو الحال في كل من المغرب وتونس بل كانت جزء لايتجزأ من الجمهورية الفرنسية، وهذه الخصومية جعلت الحركات الوطنية المطالبة بالأستقلال ضد الدستور الفرنسي. ولهذا فإن العنف المسلح والمنظم لكي يدوم ويتجذر في الجماهير،وحده القادر على انتشالها من فرنسا ويجعلها تتحصل على سيادتها.

إن الأحزاب الوطنية – خاصة حزب الشعب – نظرا لعدم الاعتراف بها من الدولة الإستعمارية. كانت مضطرة لخلق وتطوير حركة جديدة مبنية على العنف

والعمل المسلح. وبهذا لم يستطع الاستعمار تفادي راديكالية الحركة الوطنية، حيث تم تأسيس الجناح المسلح لحزب الشعب في سنة 1947 تحت إسم المنظمة الخاصة التي كان مناضلوها يعيشون حياة شبه عسكرية.

وابتداء من سنة 1948 عرف حزب الشعب أزمة داخلية خطيرة، حيث اتهمت هيئته المديرة بمسايرة النظام الاستعماري من طرف الجناح الراديكالي، وذلك لقبول قيادة الحزب الدخول في الانتخابات. هذه المسألة جعلت الحزب في تناقض مع نفسه ومع مناضلية وإلا "**كيف نفسر وجود مناضليه–أي أعضاء حركة لوص–مطاردين في الجبال وموقوفين في السجون بينما نجد مناضلين آخرين ينتخبون في البلديات ويناقشون ميزانية الشرطة البلدية الاستعمارية ويجلسون ويرتشفون الكؤوس مع المستعمرين**"165.

وانطلاقا من صراع الاتجاهات داخل حزب الشعب.ظهرت جبهة التحرير الوطني في جويلية 1954 من طرف 21 مناضلا من راديكاليي المنظمة الخاصة، وذلك لامتلاكهم شرعية العنف بالنسبة للجماهير العريضة.

ولهذا ليس غريبا أن يلعب العنف دورا أساسيا من طرف جبهة التحرير الوطني، في سياق انبثاق سلطة مضادة للسلطة الاستعمارية .ولجعل العنف عنصرا تأسيسا لسلطة سياسية جديدة مستقرة ومشروعة، فإن جبهة التحرير الوطني، عليها أولا تنظيم العنف الفوضوي وتشكيل الفرق المسلحة الثورية، ثم مأسسه هذا العنف، يعني "**إدماجه في مجموعة القيم والأنماط السياسية والثقافية لإعطائه شرعية**"166.

165– IMPASSE DU POPULISME Opcit : P 59 -60

166– MOHAMED TAHAR BEN SAADA OPCIT - P35

وهذا يؤدي إلى اعتبار العنف كثابث من ثوابت جبهة التحرير الوطـني في سـياق ثورتها المسلحة، وهذا مايفسـر –حسـب اعتقادنـا– الطـابع التفضيلـي والمميز الـذي أعطته جبهة التحريـر الوطـني للعنـف والجهـاز المسير لـه والمتمثـل في جيـش التحريـر

لكـن قبـل التطـرق إلى المكانـة الخاصـة الـتي يحتلهـا الجيـش في النظـام السياسـي الجزائـري، يجـب التذكـير بالملابسـات التاريخيـة لتأسيسـه كقـوة سياسـية حتـى قبـل الاستقلال.

في البداية نسجل بأن تفجير الثورة المسلحة سنة 1954 كان بمبادرة من مجموعـة من المناضلين الراديكاليين التابعين لحزب الشعب، وذلك لأنهم كانوا قد قطعـوا خـط الرجعة مع الحياة العادية لأنهم كـانوا مطـاردين مـن طـرف الادارة الاستعمارية مـن جهة، وسيطرتهم على قواعد الامداد والأسلحة للمنظمة الخاصة (أي سيطرتهم علـى وسائل العنف) من جهة أخرى.الشيء الذي جعل التفرقة بـين السياسـي والعسـكري مفقودة، نظرا لطبيعة جبهة التحرير الوطني.كجهاز تأسس على أساس العنـف المسلح وهذا رغـم القرارات التي خرج بهـا مؤتمـر الصومـام في 20 أوت 1956 الـذي حـاول اخضـاع النشاطات العسكرية للأهداف السياسية بإقراره "**مبدأ أسبقية الداخـل علـى الخارج وأسـبقية السياسـي علـى العسـكري**" هـذا المبـدأ الـذي صـودق عليـه رغـم معارضة القادة العسكريين[167] وذلـك بفضـل الشـخصية القويـة لعبـان رمضـان.مبـدأ أسبقية السياسي على العسكري الذي دفع عبان رمضـان حياتـه ثمنـا لـه، حيـث تمـت تصفيته سنة 1957 ، كما يعتقد العديد من الدارسين[168].

167– اثناء مؤتمر الصومام كاد عميروش أن يصفي عبان رمضان جسديا لولا تدخل كريم بلقاسم وهذا لاتهامه باستعمال العنف بكثافة ضد الأهالي .أنظر الهواري عدى مرجع سابق ص.69.

168– AEK YEFSAH OPCIT - P51

إن استقلالية وظيفة العنف (أي السلطة العسكرية)بالنسبة للسلطة السياسية (أي الحكومة) بدأت – حقيقة –في سنة 1960 مع حل لجنتي العمليات،الحربية للشرق والغرب وإنشاء قيادة أركان عامة تحت قيادة العقيد هواري بومدين.هذا الأخير الذي زرع في صفوف الجيش الروح العسكرية الكلاسيكية الاحترافية المتميزة بالانضباط مماجعله القوة الوحيدة المنظمة والموحدة تجعل مصالحها لاتتطابق مع مصالح المدنيين.

يقول ويليام زارتمان :"**من المبادئ الأساسية للفكر العسكري الاحترافي يكمن في القضاء على كل تطابق بين الجيش والشعب على المستوى المجرد (للإدارة العامة) وتخفيف تأثير الأصول الاجتماعية من طرف النظام العسكري... جزء من منطق التنظيم العسكري يكمن في قطع فرق الجيش عن المصالح المدنية حتى ينفذوا أو امر قادتهم بدون نقاش** "[169]

لكن هذه الاحترافية لم تمنع الجيش من التدخل باستمرار في الحياة السياسية بل جعلت منه القوة السياسية المنظمةالوحيدة في البلاد.

وانتصار بن بلة في صائفة 1962 على خصومة ماكان إلا بدبابات الجيش، هذا الجيش الذي أطاح ببن بلة في 19 جوان 1965 وهو الذي جاء بالشادلي بن جديد إلى سدة الحكم سنة 1979 وهو الذي خلفه في 1992.

من خلال كل هذا نستنتج بأن العنف أصبح يحتل مكانة أساسية في الثقافة السياسية الجزائرية،حيث كل الخلافات كانت تحل بواسطة العنف والقوة وما تمرد شعباني 1964 والطاهر الزبيري 1967 إلا دليل على ذلك .

169- ZARTMANN WILIAM Larmee dans la politique Algerienne Annuaire de l'Afrique du NORD C.N.R.S.1967. P.277 cite par Med Tahar Ben Saada .Opcit p 98.

كما أن الجيش هو الذي كـان يخـرج إلى الشـارع لحـل المشـاكل كلمـا حـدث عصيان مدني عوض أن تحل في إطار الأجهزة السياسية المنصبة.

وفي اعتقادي أن هذا العنف وهذه الدموية التي حصدت في سـياق السـباق على السلطة -نخبة كبيرة من إطاراتنا تجـد مرجعيتهـا في الايديولوجيـة الوطنيـة الاقصائيـة للآخر والتي ترفض الحوار وتبادل الأفكار داخل الأطر السـلمية ممـا لم يـترك للطـرف المقابل إلا القوة للتعبير عن أفكاره.

جـ- الثقة والسلطة :

نظرا للحياة الصعبة التي كان يعيشها مناضلوا حـزب الشـعب -خاصـة منـاضلوا المنظمة الخاصة - نتيجة للسرية الـتي يعملـون فيهـا والمطـاردة الاسـتعمارية لهـم، فـإن الانتساب لخلايا هذه المنظمة كان لايتم على أساس الكفـاءة أو الأسـبقية في النضـال، وإنما على أساس الثقة في الأشـخاص الذيـن يـراد تجنيدهـم. ومـن الطبيعـي أن تكـون العلاقات الحميمة المعيار الأساسي الـذي يعتمـد في إختيـار الأشـخاص، لأن الثقـة - عادة- لاتكون الا في علاقات القرابة أو الصداقة. أو الزمالة في الدراسة - على سبيل المثال.

ولما كانت توضع الثقة في المجند الجديد كان لابد من توريطـه في عمليـات ضـد المستعمر لقطـع خـط الرجعـه أمامـه والعـودة إلى الحيـاة العاديـة. وفي هـذا يقـول فرانرفانون:"**تفرض المجموعة على كل مجنـد جديـد القيـام بعمـل ضـد المسـتعمر في الجزائر -كمثال- كل الأشخاص الذين فجروا الثورة كان محكوما عليهم بلإعدام أو مطاردين من طرف الشرطة الفرنسية... المناضل يكون متيقنـا مـن عـدم قدرتـه على الرجوع إلى النظام الاستعماري**"[170]

170- IMPASSE DU POPULISME Opcit: P.67

هذه الثقة اعتبرت عنصرا جوهريا للانتساب إلى جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة التحريرية.

إلا أنه في سياق الصراع على السلطة بين مختلف الفرقاء والتحالفات، أصبحت الثقة -بعدما كانت وسيلة لحماية الثورة من تسربات العدو-عنصرا لضمان ولاء المجندين لمجنديهم حيث لايتم التعيين في المسؤوليات الابعد ضمان ولاء الشخص لقائده، وتدعيمه ضد التحالفات المتصارعة الأخرى. ولهذا كان التجنيد يتم على أسس جهوية أو قبلية أو على أسس العلاقات الزبائنية.

أما بعد الاستقلال، بإضافة إلى العوامل السابقة التي أدت إلى تفضيل المسؤولين لعنصر الثقة على الكفاءة في تعيينهم لمساعديهم، نسجل الايديولوجية الأحادية ذات الحزب الواحد التي جعلت التنافس ليس على أساس البرامج وإنما على أساس اللجوء إلى العوامل التي سبق ذكرها.

المبحث الثاني : التحالفات على مستوى السلطة.

إن انتقال السلطة في المجتمعات كاملة النمو التي استطاعت أن تبني مؤسسات دولها وأصبحت مقاليد الحكم فيها مسقرة، وأقصد بها المجتمعات الغربية التي تعتبر الحداثة السياسية فيها عبارة عن بناء تاريخي،يقوم أساسا على الحقوق الطبيعية للفرد، التي خضع لها السياسي في الغرب من منظور الشكلية القانونية. فهي تقتضي أن يكون الانتقال في السلطة سلميا عن طريق ممثلين يكون تفويضهم مؤقتا لاعن طريق العنف الجسدي والقوة، وبالعكس من ذلك نجد في بلدان العالم الثالث،أين تسيطر المبادئ الايديولوجية المشتركة بين الجماعة حيث أن السلطة تتموضع ضمن استمرارية المتخيل الجماعي، إن السلطة تستولي عليها جماعات تعتقد أنها الأكثر قابلية وقدرة على الدفاع على الجماعة وقيمها، وهو الشيء الذي يفسر الصراع الميكانيكي من أجل السلطة حسب تعبير الهواري عدي:"**إن السلطات القائمة في دول العالم الثالث، حتى وإن كانت تقع ضمن استمرارية القيم الايديولوجية السائدة، بحاجة لممارسة الضغط كي تحافظ على نفسها وذلك بسبب الصراع الميكانيكي من أجل السلطة. وأقصد بهذا الأخير المنافسة التي خضع لها الأفراد، وذلك ليس لكي يقوموا بتغيير الأساسيات الايديولوجية للسلطة القائمة بل فقط من أجل تغيير الأفراد الحائزين لها،لأن الأبطال يعتقدون أنهم أكثر قدرة على تسيير الجماعة** "171.

فالصراع على السلطة في دول العالم الثالث إذن، ليس تنافس أفكار وفلسفات، بل هو عبارة عن صراع جماعات في مجتمع تكون فيه السلطة بمثابة غاية في حد ذاتها. ولهذا تستغل هذه الجماعات الدين أو العشائرية لتشكيل تحالفات تستند عليها للوصول للسلطة .

171- هواري عدي. لماذا فشلت الجزائر في الانتقال إلى الديمقراطية .جريدة الوقت .العدد 12 من 15 إلى 22 فبراير 1994.

والمجتمع الجزائري، شأنه شأن مجتمعات العالم الثالث،ومن خلال تركيبته البشرية للسلطة التي غلب على أصولها الطابع الريفي والمستندة على التجنيد الجهوي لأفرادها، فإن الصراع على السلطة ليس رهـان مشـاريع ايديولوجيـة مختلفـة، بـل السـلطة هـي وحدها الرهان.

لهذا نلاحظ أن مختلف الصراعات بين مختلف التكتلات والتحالفات التي شهدتها الجزائر لم تكن صراعات اجتماعية مبنية على تنـافس الأفكـار، بـل علـى العكـس مـن ذلـك، نجـد أن الطبقـة السياسـية علـى مختلـف مشـار بهـا متفقـة علـى اسـتمرار يـة الايديولوجية السائدة، المبنية على المتخيل الجماعي للمجتمع، والذي يستمد مرجعيتـه من الثوابت الوطنية. بل أن الصراع كان أساسا بين مراكز القـوى داخـل الجماعـات المنتمية إلى ايديولوجية واحدة حيث الوصول إلى سدة الحكم كان هـو الغايـة في حـد ذاته.

إن تقوية مراكز القوى وتدعيمها كان يتـم عـن طريـق التحالفـات بـين مختلـف الأطراف المتصارعة بهدف السيطرة على الحكـم. إلا أن هـذا الصـراع والسـباق نحـو السـلطة لم يكـن مفتوحـا أمـام كـل الطبقـة السياسـية الجزائريـة، بـل كـان مرتكـزا ومنحصرا داخل الكتلة التي تسيطر على وسائل العنف والمتمثلة في الجيش، حيـث أي محاولة سباق نحو السلطة خارج اطار الجيش يكون مصيرها الفشل.

لكن ماطبيعة هذه التحالفات والجذور الاجتماعية التي ولدتهـا؟ هـل هـي إحيـاء للعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي؟ وبالتالي هل تنطبق عليهـا النظرية الخلدونيـة في العصبيـة. أم تجـد جذورهـا في الأجهـزة المسيرة لجبهـة التحريـر الوطني؟

في اعتقادنا ان هذه التحالفات لم تكن مبنية على العلاقات الزبائنية على مستوى قيادتها على الأقل -وإنما كانت تحالفات ظرفية.تحمل بذور التصدع في تشكيلتها لأن كل واحد من مؤسيسها استعملها كوسيلة للانفراد بالسلطة. ورغم ذلك، فإن الطابع الجهوي والعلاقات الزبائنية لم يخلومنهـا. حيـث استغل كـل تحـالف الطبيعـة الريفيـة للتشكيلية البشرية للجيش، التي مازال يسيطر عليها طابع القبلية والعروشـية، وعملـت على تقوية صفوفها، عن طريق جذب مناصريها على أسس جهوية "**لم تعد التحالفات على صورة الجماعات التقليدية ذات الأسس العرقيـة ولا تحالفـات حـرب بـل لهـا عناصرها الخاصة في الأجهزة المسيرة للثورة، لكن لتقوية موقعها تعمل على جـذب مناصريها على أسس جهوية وتجعلهم يشاركون على أشكال مختلفة مقابل فضلات الموائد**"172

ولتوضيح ميكانيزمات هذه التحالفات سوف ندرسها على ثلاثة مراحل تاريخيـة للدولة الجزائرية .

أ- من 1954 إلى 1962

ب- من 1962 إلى 1978

ج-من 1979 إلى 1988.

172- MOHAMED HARBI : opcit 114

أ- من 1954 إلى 1962:

تعدّ الثورة التحريرية الجزائريـة وليـدة الخطـاب الشـعبوي الـذي أنتجتـه الحركـة الوطنية والمرتكز أساسا على إحياء القيم الايديولوجية المشـتركة بـين الجماعـة وذلـك لتكريس وجود الأمة الجزائرية المختلفة عن الأمة الفرنسية .

إن هذا الخطاب التوحيدي الذي يلغـى التناقصـات الاجتماعيـة داخـل المجموعـة الوطنية، لا يلغى المنافسة علـى السـلطة بـين مختلـف الفـاعلين السياسـيين .لكـن هـذا التنافس كان في حدود ضيقة بين النخبة بعيدا عن الجماهير الشعبية العريضة وفي إطار نفس القيم الايديولوجية السائدة لأن المساس بهذه القيم يعد خيانة للأمة. أي أن هـذا الصراع لم يكن من أجل تغيير الأساسيات الايديولوجية القائمـة بـل مـن أجـل تغيـير الأفراد الحائزين لها.

ويؤكد هذا محمـد حربـي "**وطنيـة في أصولهـا، شـعبوية بمكوناتهـا الاجتماعيـة بيروقراطية في عملها،فإن جهاز جبهة التحرير الوطـني يعـد ظـاهرة أصيلـة. تركـز النشاط في دائرة ضيقة تعطيها ظاهريا، سلطة عظيمة، لكن هذه القوة تستند علـى واقع اجتماعي متأثر بخصوصيات العالم الريفي**"[173].

لكن على الرغم من تركيز نشاطات السلطة في دائرة ضيقة عن طريق حفنة مـن الرجال، فإن مشكل الانسجام في السياسة الداخليـة للثـورة الجزائريـة كـان مطروحـا بحدة، حيث أن القرارات المتخذة على مستوى قيادة جبهـة وجيـش التحريـر لم تكـن بالضرورة تعبيرا عن الإرادة العامة، لكن لعبة التحالفات هي الـتي كـانت تلعـب دورا هاما في اتخاذ القرارات .وماكان يسمى بالقيادة الجماعية مـاهو في الحقيقـة إلا تجميـع لإرادات فرديـة ومـاتبني مبـدأ القيـادة الجماعيـة مـن طـرف قـادة الثـورة إلا نتيجـة

173- MOHAMED HARBI Opcit : P.155

لحساسيتهم من بروز وجه جديد للإنفراد بزعامة الثورة.وحسب الهواري عدي:"**إن أي طموح للإنفراد بالزعامة يشكل المسببات الأساسية للانشقاقات العميقة التي طبعت الحرب التحريرية من 1954 الى 1962**" [174].

إن طموح الانفراد بالسلطة –الذي كان هدف جل قادة الثورة– هو الذي غذى وكان السبب الرئيسي في بروز التحالفات من أجل السيطرة على مقاليد الحكم، التي طبعت الثقافة السياسية الجزائرية.

إن السباق نحو السلطة وتشكيل التحالفات والكتل المتصارعة نشأ مع بداية الثورة التحريرية وجبهة التحرير الوطني، ففي بداية الخمسينات، ونتيجة للمأزق المسدود الذي وصل إليه النضال السياسي .ضربت حزب الشعب أزمة حادة قسمته إلى ثلاثة تيارات:(الميصاليين،المركزيين وأنصار العمل الثوري المسلح).

وقد أدت هذه الأزمة إلى انتصار التيار الأخير المتمثل في أنصار العمل الثوري المسلح. وذلك بتفجير الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954. وتأسيس جبهة التحرير الوطني،كمنظمة وحيدة تتكلم باسم كل الجزائريين وتعبر عن طموحاتهم في الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية. ساعدتهم في ذلك عدة عوامل:

– وصول النضال السياسي إلى المأزق المسدود وخيبة الجماهير.

– أغلبية مفجري الثورة ينتمون إلى المنظمة السرية (OS) مما جعلهم التيار الأكثر تنظيما وهيكلة وانسجاما، كذلك استيلائهم على قواعد الامداد لهذه المنظمة (أي سيطرتهم على وسائل العنف).

174– IMPASSE DU POPULISME Opcit : P. 65

- علاقاتهم المباشرة مع المواطنين -خاصة سكان البوادي والجبال- لأن أغلبيتهم كانت مطاردة من قبل الشرطة الفرنسية. مما جعلهم محل ثقة الشعب واحترامهم وأكسبهم مشروعية حتى قبل اندلاع الثورة.

نتيجة لهذه المشروعية التي اكتسبوها بسبقهم في تفجير الثورة، أعلن مؤسسوا جبهة التحرير الوطني، عن إلغاء كل التيارات الأخرى للحركة الوطنية وتنصيب أنفسهم ناطقين وحيدين باسم الجزائر وشعبها، وذلك بفتحهم باب الانخراط في صفوف الثورة للأفراد لا للتنظيمات السياسية . بهذا يمكن القول بأن جبهة التحرير الوطني ليست جبهة لأنها ألغت كل التنظيمات السياسية .وليست حزبا سياسيا حاملا لايديولوجية معينة. وإنما مؤسسوها كانوا مجموعة من الأشخاص تربطهم علاقة حميمية بانتمائهم إلى المنظمة الخاصة، وخيبتهم في قيادات حزبهم. وحسب رأي الأستاذ حمداني:"**تاريخ جبهة التحريرالوطني هو تاريخ مجموعة من الرجال تصرفوا كأشخاص لا كحاملي أفكار**"175.

هذا ماجعل جماعة 21 تسطير على مجريات الثورة وعلى قيادتها إلى حين تغيير موازين القوى وسيطرة تحالف آخر.

إلا أن الشساعة الجغرافية للإقليم الجزائري، وصعوبة انطلاق الثورة التحريرية المتميزة بقلة الامكانيات والضغط العسكري الفرنسي المركز عليها،جعل عملية الاتصال وتنسيق المواقف بين قادتها مستحيلة .خاصة بعد استقرار محمد بوضياف المكلف بالتنسيق بين المناطق في الخارج .كل هذه الصعوبات جعلت من قادة المناطق -التي أصبحت فيما بعد تسمى ولايات -يتصرفون بكل حرية وحسب ماتمليه

175- A. HAMDAN KRIM BELKACEM le lion de Djebels, ed Balland 1973 Cité par AEK Yefsah OPCIT P.24

ظروف الميدان. كانت لهم حرية اختيار مساعديهم وسن القوانين التي يرونها مناسبة مما جعلهم يتمتعون باستقلالية حقيقية في مناطقهم .

إن المناطق أو الكيانات الجغرافية المتميزة حتى في طريقة توزيعها بالطابع الجهوي، والذي يظهر بوضوح في مناطق القبائل والأوراس النمامشة والشمال القسطيني.تميزت بالطابع الشخصي ونظرة قادتها سواء في طريقة تسييرها أو علاقاتها مع السكان176.

الشيء الذي أدى إلى اعتبار القادة العسكريين لولاياتهم بمثابة اقطاعيات خاصة بهم .مما كرس النزعات الولائية Wilayisme، التي أصبحت وسيلة للتفاوض من مركز قوة في سياق السباق نحو السلطة بين مختلف الكتل المتصارعة، ويؤكد هذا محمد اليجاوي: "**جعلت النزعات الولائية – الأتية من التصرفات البالية لقادتها الذين كانوا يعتبرون مناطقهم بمثابة الاقطاعيات الخاصة بهم – مبدأ السلطة الجماعية– فيما يخص القرارات الهامة– غير محترم**"177.

غير أن مؤتمر الصومام الذي انعقد في 20أوت 1956 وإن أعطى للثورة قاعدة تنظيمية وقيادة وطنية وأرضية ايديولوجية مما أعطاها دفعا قويا، إلا أنه كرس الانقسامات في صفوف قيادة الثورة حيث يظهر هذا المؤتمر –بالهيئات المنبثقة عنه كالمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) أو مجلس التنسيق والتنفيد أو التوصيات

176– اذا استثنينا المنطقة الخامسة (المنطقة الوهرانية) لأن أغلب قادتها كانوا من خارج المنطقة كل المناطق حكمها قادة منها:(الأوراس: بن بولعيد من منطقة أريس باتنة .القبائل:كريم بلقاسم من القبائل .الشمال القسنطيني ديدوش مراد منطقة سكيكدة .منطقة الجزائر:رابح بيطاط من منطقة البليدة)

177– Med Lebdjaoui :Verites sur la revolution Algerienne ed. Gallimard Paris 1970 p 163

التي صدرت عنه كمبدأ أسبقية الداخل على الخارج وأسبقية السياسي على العسكري كأنه جاء لتكريس هيمنة كتلة على الكتل الأخرى 178

لقد كرس -اذن- مؤتمر الصومام تحالف جماعة الداخل المتميز بسيطرة العنصر القبائلي الملتف حول كريم بلقاسم وعبان رمضان179 مما أثار غضب جماعة الخارج (محساس، بوضياف وبن بلة) الملتفة حول هذا الأخير حيث دعا كل من بن بلة وبوضياف إلى عقد مؤتمر موازي لمؤتمر الصومام متهمين قادته بإثارة النزعة الجهوية والبربرية وأوعزوا لأحمد محساس بتحريض الجيش على قرارات المؤتمر .وصرح بن بلة قائلا: "**أعتقد أن أساس ثورتنا .عقد أخلاقي بين تسعة إخوة، بعد استشهاد كل من بولعيد وديدوش مراد وسجن الأخ بيطاط، لا أجد نفسي مرتبطا بهذا العقد إلا تجاه كريم بلقاسم وبن مهيدي**"180 لكن إسراع مجلس التنسيق إلى بعث العقيد أوعمران إلى الحدود التونسية لإعادة النظام وحادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 أجل هدا الصراع إلى حين181.

178- تشكل مجلس التنسيق والتنفيد المنبثق على مؤتمر الصومام من خمسة أعضاء كلهم من جماعة الداخل:(عبان رمضان، بن خدة، بن مهيدي، كريم بلقاسم، عيسات ايدير) حيث نلاحظ النزعة الجهوية بوضوح في تشكيلته حيث أغلب أعضائه من منطقة القبائل.

179- انقسمت جماعة الداخل إلى تحالفين :

-نزعه بزعامة كريم بلقاسم وعميروش.

-نزعه بزعامة عبان رمضان بمساندة العقيد سليمان دهلس قائد الولاية الرابعة وكل من بن خدة، دحلب ،بن مهيدي ، مع العلم أن هؤلاء الثلاثة الأخرين كانوا أصدقاء عبان رمضان بمتوسطة البليدة أنظر محمد حربي مرجع سابق ص 135

180- BROMberger: Les Rebelles Algerienne p 132 et 133 cite par AEK YEFSAH OPCIT P.48

181- ايت أحمد هو العضو الوحيد من بعثة الخارج الدي أيد قرارات مؤتمر الصومام.مما جعل محمد بوضياف يتهمه بالجهوية قائلا له:"أيدت عبان رمضان لأنه قائلي: نفس المرجع ص.49

نتيجة الضغط الفرنسي على العاصمة اضطرأعضـاء مجلـس التنسـيق والتنفيـد إلى مغادرتها واللجوء إلى الخـارج .حيـث في يـوم 23 أوت 1957 أنعقـد المجلـس الوطـني للثورة الجزائرية بالقاهرة وتم تأسيس مجلـس تنسـيق وتنفيـد ثـاني غلـب عليـه الطـابع العسكري[182] مما جعل مبدأ أسبقية السياسي على العسكري محل شـك الشـيء الـذي أثار غضب عبان رمضان وتنصـل منـه حليفـه السـابق كريـم بلقاسـم والامتنـاع عـن مساندته بل كان من أول الموافقين على تصفيته.

يبدو جليا، من خلال تشكيلة مجلس التنسيق والتنفيذ الثاني أنه كان ضد تحـالف عبان رمضان وذلك بعد اقصاء رفيقه بـن خـدة وسـعد دحلـب إضافـة إلى إستشـهاد العربي بن مهيدي. مما أدى إلى تغيير موازين القوى في غير صالح عبان رمضـان الـذي تمت تصفيته في 27-12-1957 بتواطؤ كل من كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف. أما المدنيين الثلاثة الأعضاء في مجلس التنسيق والتنفيذ فقد موا استقالاتهم بعـد تصفيـة عبان رمضان خوفا أن يلقوا مصيره [183].

-الشيء الذي فسح المجال للعقداء الثلاثة (كريم بلقاسم، بوصوف، بـن طوبـال إلى ممارسة السلطة الفعلية وتسيير شـؤون الثـورة حسـب هواهـم ممـا أدى إلى ظهـور تحالف جديد بقيادة هؤلاء الثلاثة،سمي في القاموس السياسي الجزائري بتحالف (3B). لكن الاختلاف بين أعضائها حول تسيير الحرب، حول طرق توحيد جيـش الحـدود، حول اختيار الإطارات عمق التناقضات الموجودة بينهم .حيث حـاول كريـم توحيـد جيـش الحـدود بإنشـاء لجنـتي العمليـات الحربيـة في الشـرق والغـرب. لكـن المشـكل

182- تشكيل مجلس التنسيق والتنفيد الثاني المشكل في القاهرة من تسـعة أعضـاء رغـم معارضـة عبان رمضان من أربعة عسكريين (بوصوف بـن طوبـال محمود شريف وأعمـران) إضافـة إلـى كريم وعبان وثلاثة سياسيين (الأمين دباغين، مهـري، فرحـات عبـاس) وإقصـاء كل من بـن خـدة ودحلب

183- MOUHAMED HARBI Opcit. P: 146

الأساسي هو أن كريم حاول الزعامة باسم الجيش، وهذا ما يرفضه رفيقاه بوصوف وبن طوبال باسم القيادة الجماعية، يقول محمد حربي في هذا المجال:"**كان بوصوف وبن طوبال متحدين بهدف واحد هو وضع حاجز أمام كريم لكي لايصبح القائد الأعلى للجيش**"184.

وهذا ما أدى إلى الإسراع في انهيار هذا التحالف وظهور الجيش كقوة سياسية متحدة ومنضبطة، بل القوة السياسية المنظمة الوحيدة .خاصة بعد إنشاء قيادة الأركان العامة للجيش الموحدة، من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1960 ومنح قيادتها للعقيد هواري بومدين .

سيطر بومدين على الجيش وغرس فيه الروح العسكرية والانضباط، معتمدا في ذلك على الضباط الفارين من الجيش الاستعماري أو المتكونين في الكليات الحربية العربية وهذا استعدادا لليوم الموعود.

ومع قرب الاستقلال أقام هواري بومدين اتصالات مع القادة التارخيين المسجونين بواسطة عبد العزيز بوتفليقة، لأن الجيش كان يبحث عن واجهة سياسية من القيادات التارخية يحكم بها البلاد، وقد وجد أحمد بن بلة ليقوم بهذه المهمة ليكون أول رئيس للجزائر المستقلة.

إن سيطرة الجيش على مقاليد الحكم في الجزائر المستقلة، تم بعد أزمة حادة ضربت أجهزة الثورة خاصة بعد انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس يوم 1962.05.25 هذا المؤتمر الذي عمته الفوضى نتيجة الخلافات الحادة بين مختلف التحالفات والكتل. هذه الاختلافات التي لم تكن حول البرنامج الذي صادق عليه

184- Le FLN MIRAGE ET REALITE PAGE : 125 et 126, Cite par AEK YEFSEH OPCIT P.56

الحاضرون بالاجماع وإنما كانت تتركز حول اختيار الأشخاص داخل أجهزة الحزب، نتيجة لتداخل المصالح وتشابك التحالفات.

هذا المؤتمر الذي كان من المفروض أن يكون موعد فرح باستعادة الاستقلال وتحقيق آمال الجماهير، سادته الفوضى والتطاحن على المسؤوليات بل لم ينه أشغاله وخرج المؤتمرون بدون قيادة .

والحادثة التي عمقت الازمة، هي قرار الحكومة المؤقتة بحل قيادة الأركان العامة يوم 30 جوان 1962 وطلب بن خدة من فرنسا غلق الحدود الغربية والشرقية للحيلولة دون دخول جيش الحدود للتحالف ضد الحكومة المؤقتة.

وأدى هذا الصراع إلى بروز تيارين أو تحالفين متصارعين:

- القيادة العامة لأركان الجيش مدعمة بجيش الحدود والولايات الأولى والخامسة والسادسة، وأنصار بن بله 185.

- أغلبية أعضاء الحكومة المؤقتة: والولايات الثانية، والثالثة والرابعةإضافة إلى فيدرالية فرنسا بزعامة كريم بلقاسم وبوضياف.

إلا أن السيطرة كانت لصالح تحالف قيادة الأركان العامة للجيش نظرا لتنظيم الجيش والعتادالجيد واختلاف موازين القوى للطرفين. إلا أن هذا الانتصار كان بثمن غال حيث شهدت صائفة 1962 أحداثا دامية راح ضحيتها عدد كبير من الجزائريين .

185- يعد تحالف الولايات الخامسة والأولى والسادسة مع جيش الحدود والقيادة العامة لأركان الجيش نتيجة منطقية: لكون هذه الولايات جغرافيا تعد حدودية بل أنها حكمت في أغلب الأحيان من خارج الحدود. حيث كان قادتها مستقرين في كل من تونس والمغرب إذن كانت امتدادا لجيش الحدود.

من 1962 إلى 1978 :

"وطنية في أصولها السياسية، شعبوية بمكوناتها الإجتماعية، بيروقراطية في عملها، تعتبر جبهة التحرير الوطني ظاهرة أصيلة، تركز النشاط في دائرة ضيقة، تعطيها، ظاهريا، سلطة عظيمة، لكن هذه القوة تستند على واقع اجتماعي مجبول بخصوصيات العالم الريفي. لا يعتبر المجتمع الجزائري متمردا عن كل رقابة فحسب، بل هو الذي زرع في جبهة التحرير الوطني تناقضاتها"[186]

هذه التناقضات، جعلت مشكل الانسجام داخل الساحة السياسية الداخلية لايحل داخل الأطر السياسة السلمية، وإنما يحل عن طريق القوة والصراعات المبنية على التحالفات التي تحكمها العلاقات الزبائنية والمصلحية.

وهذا مايفسر سيطرة الجيش-بصفته القوة السياسية المنظمة الوحيدة، إضافة إلى سيطرتها على وسائل العنف والقهر-على مختلف الفعاليات والتكتلات السياسية الأخرى الطامحة للوصول إلى سدة الحكم في الجزائر.

وعلى هذا الأساس، تعتبر ممارسة السلطة في الجزائر المستقلة، امتدادا واستمرارية لتلك التي كانت سائدة إبان الثورة التحريرية بنفس مكوناتها الاجتماعية وتركيبها البشرية وبنفس الممارسة السياسية المبنية على التكتلات والتحالفات بين مختلف الفعاليات.

ولدراسة الميكانيزمات التي بنيت عليها التحالفات -نحو السباق على السلطة - في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1978، سوف نتطرق لها في مرحلتين .

مرحلة حكم فيها الجيش من خلف الستار،ومرحلة حكم فيها الجيش مباشرة

186- Med HARBI .OPCIT PAGE :155

• **أما المرحلة الأولى** : فتبدأ منذ أن تربع بن بلة على عرش السلطة السياسة في الجزائر سنة 1962، الذي ماكان ليحصل لولا دبابات الجيش.هذا الأخير الذي كان يبحث عن واجهة تاريخية، معروفة دوليا ليحكم بواسطتها الجزائر. وقد وجدها في شخص بن بلة الذي قبل أن يلعب هذا الدور بعدما رفضه زميليه بوضياف وآيت أحمد.

وقد جر بن بلة معه شخصيتين تارخيتين هما : محمد خيضر الذي تقلد منصب الأمانة العامة للمكتب السياسي للحزب وفرحات عباس الذي ترأس المجلس الوطني .

إن هذا التحالف الذي يحمل بذور تصدعه منذ نشاته، حيث جمع بين ثلاثة أشخاص لاتجمعهم أية رابطة فكرية، وإنما الهدف الوحيد الذي يجمعهم هو إنتقامهم من الحكومة المؤقتة187.

ويبقى هواري بومدين، ومن ورائه الجيش هو الحلقة القوية في هذا التحالف.

إن هذا الوضع المتميز، جعل بن بلة يستند على قاعدة هشة حيث أن سلطته ارتكزت على عدم التفاهم بين قوى متناقضة ومختلفة .مما جعل بن بلة مهددا ليس من طرف الذين أبعدهم عن السلطة فحسب، بل حتى من الذين دفعوه إليها .أمام هذا الوضع لم يجد بلة من وسيلة إلا تقوية سلطته الشخصية، حيث بدأ مشواره بإبعاد كل

187– AEK. YEFSEH .OPCIT.PAGE: 127

خصوصه السياسيين من الساحة السياسية188. بل قام بتصفية حتى حلفائه مبتدئا بالحلقة الضعيفة189.

وفي سياق السباق نحو السلطة ومحاولة الانفراد بها، فإن بن بلة عوض أن يعمل على تدعيم سلطة الدولة وتقوية المجتمع المدني، عمل على تكريس نفسه وتقوية سلطته الشخصية، جاعلا من نفسه بطلا وحيدا، لايمكن للجزائر أن تعيش بدونه،حيث صرح لمراسل جريدة لوموند:"**تريد أن أقول لك؟نعم أنا حظ الجزائر الوحيد**"190.

وفي هذا السياق، غفل بن بلة أو تغافل عن حقيقة موقعه داخل السلطة السياسية، ناسيا أو متناسيا القوى التي دفعته إلى السلطة والمتمثلة في الجيش بزعامة جماعة وجدة،هذه الجماعة التي حاول بن بلة إزاحتها من طريقه لكي ينفرد نهائيا بالسلطة، وذلك بالتعزيز التدريجي لسلطته على حساب سلطات ومواقع هذه الجماعة

- إستقالة أحمد مد غري كوزير للداخلية،إثر قرار بن بلة إلحاق الولاة مباشرة برئاسة الجمهورية، مما أفرغ الوزارة من محتواها.

- إستقالة قايد أحمد من منصب وزارة السياحة بعد خلافه مع لجان تسيير الفنادق وتدعيم بن بلة لهذه الأخيرة.

- تقليص صلاحيات شريف بلقاسم كوزير للتوجيه الوطني .

188- شهدت سنة 1963 إيقاف محمد بوضياف في أول أكتوبر 1963 وتمرد أيت أحمد بمنطقة القبائل،والذي ألقى عليه القبض في 17 أكتوبر 1964 ويحكم عليه بالإعدام ثم يفر من السجن في أول ماي 1966 .

189- كما شهدت سنة 1963 إستقالة فرحات عباس من منصبه كرئيس للمجلس الوطني وإقالة محمد خضير في 17 مارس 1963 كأمينٍ عام للمكتب السياسي للحزب .

190- Le MONDE de 17.09.1963 cite par AEK YEFSEH .OPCIT : 107

• إنشاء ميليشيات مسلحة تحت رقابة الحزب تدعى ميليشيات الدفاع عن الثورة الاشتراكية، بمعنى الإخلال بمبدأ احتكار الجيش لوسائل العنف، الشيء الذي فهمه بومدين ومن خلاله الجيش كأنه تهديد مباشر لصلاحياته[191].

كل هذا جعل بن بلة يسيطر في نهاية سنة 1964 على المناصب الأساسية والحساسة في البلاد:(رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، الأمانة العامة للحزب، وزارة المالية، وزارة الداخلية وزارة الإعلام) الشيء الذي جعل هوة الخلاف تتسع بينه وبين مساعديه خاصة جماعة وجدة .

أما القطرة التي افاضت الكأس هي إقالة عبد العزيز بوتفليقة، الرأس المدبر لهذه الجماعة، من منصبه كوزير للخارجية في 26 ماي 1965.وهذا في غياب هواري بومدين الذي كان في مهمة خارج البلاد. مما عجل الإطاحة به من طرف الجيش في 19 جوان 1965. هذا الانقلاب، كان بمثابة النتيجة المنطقية لتمرد بن بلة ومساسة بمصالح الجيش،ككتلة سياسة منظمة وعلى الخصوص مصالح جماعة وجدة التي تتحكم فيه.

• **أما المرحلة الثانية** : فتبدأ من تاريخ 19 جوان 1965 اليوم الذي قاد هواري بومدين زعيم جماعة وجدة-الانقلاب ضد بن بلة وإزاحته من سدة الحكم، مشكلا مجلسا للثورة يتكون من 26 عضوا منهم 23 عسكريا.

هذا الانقلاب الذي كرس السيطرة المباشرة والنهائية للجيش على مقاليد السلطة السياسية. مجلس الثورة الذي يعد حسب عبد القادر يفصح، "**بمثابة انتصار لجماعة**

191- M'HAMED YOUSFI .le pouvoir 1962 -1978 opcit : page 55

وجدة المرتبطة بجيش الحدود على الأجهزة الأخرى للثورة كالمجلس الوطني للثـورة الجزائرية وجبهة التحرير الوطنية"192.

وإن كان مجلس الثورة193 يتشكل من 26 عضوا يمثلون أغلب وحـدات الجيـش الوطني الشعبي، وأوكلت له مهمة تسـيير شؤون البـلاد،إلا أن جماعـة وجـدة كـانت تهمـين علـى المنـاصب الحساسـة في البـلاد. كـوزارات الدفـاع، الداخليـة، الخارجيـة، وهياكل الحزب. هذه الجماعة المتكونة من 5 أشخاص يجمعهم ماضي مشـترك ومهـام

192- AEK YEFSEH OPCIT : page 155.

193- إن مجلس الثورة الذي تشكل في 19 جوان 1965 من 26 عضوا تقلص مع مـرور الوقت بفضل الإقالة أو الاسـتقالة أو المـوت بالنسـبة لأعضائـه إلـى 8 أعضـاء قبيـل مـوت بومديـن وهـم: (هواري بومدين ،عبد الله بلهوشات،محمد بن أحمد عبد الغني ،أحمد بن شريف الشاذلي بـن جديـد، محمد الصـالح يحياوي ، عبد العزيز بوتفليقة ، طيبي العربي).

مقسمه بينهم تكونرا كلهم في الميدان العسكري وحياة الجبال القاسية، هؤلاء ماأصبح يطلق عليهم في القاموس السياسي الجزائري بجماعة وجدة194.

وقد حكمت هذه الجماعة مدعمة بالجيش الوطني الشعبي الجزائري من 19 جوان 1965 إلى موت الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978 .

جـ- من 1979 إلى 1989 :

تبدأ هذه الفترة إبتداء من موت الرئيس هواري بومدين في 27 دسيمبر 1978، هذا التاريخ الذي كان بمثابة النهاية الحتمية لمجلس الثورة كهيئة سياسية تشرف على السلطة السياسية في البلاد إلا أن أعضاءه أخذوا في المناورة بشكل فردي للوصول

194- تتكون جماعة وجدة من 5 أشخاص، كلهم من الغرب الجزائري باستثناء زعيمهم هواري بومدين الذي أخذ اسمه من وليين صالحين لأهم مدينتين في الغرب الجزائري أي بومدين نسبة إلى تلمسان والهواري نسبة إلى وهران وهذا لكي ينسجم مع جماعته. كما تكونوا كلهم في اطار جيش التحرير الوطني بالولاية الخامسة وجيش الحدود بالقاعدة الغربية وهم :

1- محمد بو خروبة الملقب بهواري بومدين ينحدر من منطقة قالمة ترقى بسرعة في صفوف الجيش حتى أصبح سنة 1960 قائدا عاما للأركان العامة للجيش، ثم وزيرا للدفاع في حكومة الجزائر المستقلة.

2-عبد العزيز بوتفليقة يعد الرأس المدبر لجماعة وجدة ينحدر من منطقة ندرومة بتلمسان،وصل إلى رائد في جيش التحرير الوطني ثم وزيرا للشباب في أول حكومة لبن بلة، ثم وزيرا للخارجية بعد اغتيال محمد خميستي في 11 افريل 1963 .

3) شريف بلقاسم ،مثقف الجماعة، الوحيد الذي له مستوى جامعي، من منطقة وهران شغل منسق الأمانة التنفيذية للحزب بعد 19 جوان. استقال في بداية السبعينات بعد خلافه مع بومدين .

4) أحمد مدغري من منطقة سعيدة تقلد منصب وزير الداخلية من 62 إلى بداية السبعينات حيث انتحر.

5) قايد أحمد المدعو الرائد سليمان من منطقة تيارت شغل عدة مناصب آخرها وزارة الفلاحة ثم استقال بعد معارضته لقانون الثورة الزراعية توفي في المغرب في بداية السبعينات .انظر محمد يوسفي مرجع سابق ص. من 89 إلى 93

إلى قمة السلطة، حيث ظهرت قبل انعقاد المؤتمر الرابع للحزب، الذي يعد موعدا حاسما للفصل في إشكالية انتقال السلطة بعد موت بومدين.

وفي إطار السباق نحو السلطة بين أعضاء مجلس الثورة ظهرت نزعتين أو تيارين يطرحان نفسهما كأنهما الوريثين الشرعيين لإرث بومدين :

• الأول بزعامة العقيد محمد الصالح يحياوي مسؤول الجهاز التنفيذي للحزب، مدعما بالمنظمات الجماهيرية التي كان يشرف عليها مباشرة، وحزب الطليعة الاشتراكية والذي كان يطرح نفسه كممثل للتيار الاشتراكي.

• التيار الثاني الذي يتزعمه عبدالعزيز بوتفليقة وزير الخارجية الذي كان يوصف في الأوساط السياسية بنوع من الانفتاح السياسي والاقتصادي .

إلا أن المؤتمر الرابع للحزب الذي إنعقد في 27 جانفي 1979 بمشاركة 3290 مؤتمر يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية، مع حضور إطارات الجيش بشكل بارز[195]، قد ختم أشغاله بنتيجة، وإن مثلت خيبة للتيارين المذكورين، إلا أنها كانت متوقعة ومنطقية – إذا أخذنا بعين الاعتبار المسار السياسي للجزائر وميكانيزمات التداول على السلطة – حيث كرس هيمنة الجيش على السلطة السياسية في البلاد وذلك بعد ترشيح العقيد الشاذلي بن جديد لمنصب رئاسة الجمهورية والأمانة العامة للحزب[196].

195– شارك في المؤتمر الرابع للحزب 3290 مؤتمر منهم 640 عسكريا، أي حوالي 20% من النسبة الاجمالية للمؤتمرين، العدد الذي يعتبر مبالغا فيه، إذا راعينا النسبة العددية للجيش في المجتمع بالشرائح الاجتماعية الآخرى.

196– حسب الشهادات التي جمعها الأستاذ عبدالقادر يفصح يتبين بأن قاصدي مرباح قائد المخابرات العسكرية أنذاك لعب الدور الأساسي في ترشيح العقيد الشاذلي بن جديد وذلك بتهديد المعارضين المحتملين لهذا الإختيار بنشر ملفات محرجة عنهم في الصحافة الوطنية، أنظر عبدالقادر يفصح مرجع السابق ص 320.

إن المؤتمر الرابع للحزب، وإن أدى إلى انتقال السلطة، لأول مرة في الجزائر بطريقة سلمية وفي احترام – ولوظاهريا – للشكلية الدستورية، إلا أنه بفرض الجيش لمرشحه – كرس مبدأ حكم الدولة بواسطة الجيش هذا المبدأ الذي أصبح تقليدا في الجزائر.

لكن هل الانتقال الدستوري للسطة ألغى الممارسات التي كانت سائدة، والمتمثلة في الصراعات المبنية على التكتلات والتحالفات داخل أجهزة الحكم ؟

في اعتقادنا، ان ظهور نوع من الانسجام، بين مختلف الفعاليات المشكلة للنخبة الحاكمة، لاينفي وجود الأحلاف المبنية على العلاقات الجهوية والزبائنية ولو يصعب تحديدها بدقة نظرا لعدم توفر المعطيات لدينا.

حيث يشير ميزان القوى إلى انتقال السلطة السياسية من الغرب (جماعة وجدة) إلى الشرق، ويشاطرنا الرأى عبدالقادر يفصح:"**إن الانتصار المؤقت لمحمد الصالح يحياوي على عبدالعزيز بوتفليقة، يؤكد تحول السلطة شيئا فشيئا من الغرب (جماعة وجدة) إلى الشرق**"[197].

وملاحظة التركيبة البشرية المتربعة على هرم السلطة في عهد الشاذلي بن جديد تظهر سيطرة الجهوية وورابط الولاء. حيث أن أغلب المراكز السياسية في الجيش والدولة والحزب، سيطرت عليها جماعة تنتمي جغرافيا كلها إلى الشرق الجزائري، تربطها برئيس الجمهورية علاقات الماضي المشترك. حيث كان أغلبهم مساعدين

197- AEK. YEFSAH , Opcit : P. 313.

للشاذلي بن جديد، لما كان قائدا للفليق 13 بالمنطقة الشمالية بالحدود التونسية[198] هذا التحالف الذي أطلق عليه محمد حربي تحالف (منقار الوز) Bec de Canard نسبة إلى التسمية التي كانت تطلق على المنطقة الشمالية أثناء الثورة التحريرية[199].

إنطلاقا من هذا، نلاحظ أن السلطة السياسية في الجزائر، سيطر عليها جيش الحدود وإن انتقلت من جناحه الغربي (في عهد بومدين) إلى جناحه الشرقي (في عهد الشاذلي بن جديد.).

198- المقصود بهم : الشاذلي بن جديد ولد في 1929 بعنابة، ترقى بسرعة في جيش التحرير الوطني قائد ناحية -3 - إبتداء من 1955 ، نائب قائد منطقة في 1958، قائق الفيلق 13 بالمنطقة الشمالية بالحدود التونسية سنة 1960 - نائب قائد العمليات العسكرية بغارديماو بتونس سنة 1961، ثم قائدا للناحية العسكرية الثانية من 1964 إلى 1978. أنظر PAUL BALTA Opcit P. 49

- شريف مساعدية : من منطقة سوق أهراس في مارس 1959 كان برتبة نقيب في جيش الحدود بالقاعدة الشرقية بغارديما وبتونس، حيث كان مع الشاذلي بن جديد ينتميان إلى قيادة الأركان - مسؤول التوجيه والإعلام للحزب في عهد بومدين ثم المسؤول عن الجهاز التنفيذي للحزب في عهد الشاذلي بن جديد.

- مصطفى بلوصيف: عقيد في الجيش ، من منطقة عنابة - عمل في جيش الحدود القاعدة الشرقية - أمين عام لوزارة الدفاع في عهد الشاذلي.

- الجنرال خالد نزار : قائد عام لأركان الجيش تم وزيرا للدفاع في عهد الشاذلي - كان ملازما تابعا للشاذلي بن جديد من 1955 إلى 1958 لما كان قائد ناحية من منطقة باتنة.

- عبد الحميد مهري من منطقة الوادي من قدماء السياسين بالحركة الوطنية - عاش في تونس - هناك إشاعات عن علاقة مصاهرة بينه وبين الشاذلي بن جديد.

199- MHARBI : La politique occulte des clans-revue autrement special Algérie N° 38 plars 1982 P 121 cité par AEK Yefsah Opcit P. 448.

خلاصة الفصل الثاني (من القسم الثاني) :

من خلال هذا الفصل نستنتج أن السلطة السياسية التي تبنت إيديولوجية وطنية مبنية على المبادئ المشتركة للجماعة الوطنية، تتموقع ضمن إستمراية المتخيل الجماعي، أي أن النخب الحاكمة، حتى وإن كانت تقع ضمن إستمراية القيم السائدة بحاجة لممارسة الضغط، كي تحافظ على نفسها، لكن الصراع لا يكون من أجل تغيير الأساسيات الإيديولوجية للسطلة القائمة، بل فقط من أجل تغيير الأفراد الحائزين لها، أي أن السلطة هي الغاية في حد ذاتها.

الشيئ الذي جعل انتقال السلطة من جماعة إلى أخرى، كان بمثابة المتاهة، التي تؤدي دائما إلى المأزق المسدود مما تكون نتيجته الطبيعية الصراعات الدموية وتصفية الخصوم وإقصائهم من الساحة السياسية نهائيا.

وقد استغلت هذه الجماعات المتنافسة على السلطة العشائرية والجهوية وعلاقات الولاء في تشكيل تحالفات لترجيح موازين القوى.

وكل هذا كان انعكاسا لمكونات التركيبة الإجتماعية للسلطة السياسية،

سواء من حيث التركيبة البشرية، التي تنحدر من أصول ريفية، حيث الروح العصبية القبلية قوية، مما انتج تركيبة بشرية مجندة على أسس جهوية، حتى يضمن المجندون ثقة وولاء مجنديهم.

أو من حيث المكانة المهيمنة للعنف في النظام السياسي الجزائري والمكانة التفضيلة للجيش مما جعل من هذا الأخير القوة السياسية المنظمة الوحيدة . مما فتح المجال أمامه للسيطرة على السلطة السياسية منذ نشأته.

الفصل الثالث

أزمة الدولة - الأمة

إن إحياء وتعبئة الهوية الجماعية والثقافية، وإعادة تنشيط وتوحيد عناصرها وبقاياها، وتحديث مقومات الشخصية الوطنية، إرتبط ويرتبط في اجل لحظاته ببناء الكيان السياسي للأمة ومأسسته وفق منظومات ونظم واستراتيجيات مناهضة للممارسة والإيديولوجيا الكولونيالية التي تعاونت وتظافرت رؤاها على تدمير بنياته وانكار وجوده .

ورغم كون الدولة كيانا سياسيا ومنفعيا، يجد جذوره ومراجعه في جدلية المصالح المادية، إلا أن الدولة في الجزائر، تظهر وكأنها الإطار العام الثقافي والمجتمعي الضروري لانبعاث الأمة، حيث بنت مشروعيتها على تمركز السلطة وجعلت من المؤسسة السياسية الوطنية المظهر الأكثر تعبيرا ودلالة على وجود الشعب عبر التاريخ، بل أن الدولة تتدخل بطريقة جذرية لصياغته، إذ لم نقل لخلق المجتمع .

وعلى هذا الأساس تظهر الدولة كمحرك مركزي لعمليات الادماج الوطني والتوجيه والتنمية والتحديث واكتسبت بذلك مشروعية تاريخية نظرا لمفعولها وتأثيرها التطبيقي والميداني وقدرتها الاقتصادية والادارية والتغييرية، بما يعوض هشاشة وتضعضع المجتمع المدني التقليدي، الشيئ الذي يجعل من الدولة بديلا وأداة عظمى في عملية التغيير الاجتماعي وتلبية حاجات المواطنين من صحة وتعليم وشغل وعدالة ورفاهية ... إلخ... .

وفي هذا المجال يرى الدكتور عمار بلحسن : " **إرتباط التنمية بالدولة في وعي وممارسة النخبة الحاكمة والفئات الاجتماعية والسكان وقبول الدولة بهذا الرهان على مشروعيتها، أدى إلى إلحاق المجتمع بالمؤسسة السياسية لدرجة أن مشاريع التنمية ومخططاتها من بداية الاستقلال إلى الثمانينات ... مثلت، بمنظور علم الاجتماع السياسي، ذوبان المجتمع في الدولة وهيمنة المجتمع السياسي على المجتمع**

المدني، وتعاظم البعد السياسي الإرادي على صعيد الممارسة السياسية والحركات الثقافية والفكرية"200

إن الايديولوجية الوطنية المنتهجة في الجزائر والمبنية على سياسة إلغاء الاختلافات وتأميم الصراعات الاجتماعية أدت في النهاية إلى تجميد التداول على السلطة مما أدى إلى تكلس القيادة السياسية مع قتل إمكانية البدائل والأطر القيادية الشابة.

الشيء الذي ساهم بقسط وافر في استحواذ نخبة ضيقة على السلطة السياسية وتهميش مختلف الفاعلين الاجتماعيين، الشيء الذي أدى إلى أزمة العلاقات الاجتماعية .

إن النتائج المترتبة على المركزية المطلقة في ممارسة السلطة السياسية وهيمنة الدولة على مختلف نواحي النشاط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو موضوع بحثنا في هذا الفصل والذي سوف نتناوله في مبحثين:

المبحث الأول : هيمنة الدولة على المجتمع .

المبحث الثاني : أزمة العلاقات الاجتماعية :

200- د.عمار بلحسن - المشروعية والتوترات الثقافية : الدولة... المجتمع والثقافة في الجزائر - مداخلة ألقيت في ندوة غرامشي وقضايا المجتمع المدني - المنظمة من طرف مركز البحوث العربية بالقاهرة سنة 1990.

- طبع دار كنعان للدراسات والنشر بدمشق - الطبعة الأولى سنة 1991 ص 372 - 373.

المبحث الأول : هيمنة الدولة على المجتمع .

إن الانغراس العنيف للمؤسسة والنظام الإستعماري، ونوع إحتلالها الإستيطاني وحماسها الإيديولوجي الإدماجي والإندماجي وشراسة التهديم المنسق الذي مارسته على الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من بداية الاحتلال حتى الحرب العالمية الثانية، أدى إلى ظهور بنية مجتمعية جديدة، ستقرر مشروعا إيديولوجيا مبنيا على تكثيف كل الجهود وإلغاء الصراعات والاختلافات لمواجهة المشاريع الاستعمارية. هذا المشروع الإيديولوجي هو الذي ينجح في الأخير - في تأسيس الدولة الوطنية الجزائرية .

هذه الايديولوجية الوطنية هي التي جعلت من الدولة المحرك المركزي لعمليات الادماج الوطني والتوجيه والتنمية والتحديث، وساعد على هذا هشاشة المجتمع المدني وتضعضعه وتفكك بنياته التحتية، نتيجة الضربات المسلطة عليه من طرف الايديولوجية الكولونيالية الاستيطانية.

ولفهم ديناميكية التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر المعاصرة، لا مناص من دراسة وتفهم وتحليل ارتباطات وتمفصلات مشروع وحركة الدولة بالمجتمع ... هذا الأخير الذي يبدو ضعيفا قبالة نزعة سياسية تهدف ليس فقط لصياغته من جديد، بل لإنتاجه وخلقه وفق منظور جديد يتماشى واستراتيجية النخب الوطنية الحاكمة .

هذه الهيمنة المركزة للدولة على المجتمع هي موضوعنا في هذا المبحث الذي نتناوله من ثلاثة نواح: اقتصادية – اجتماعية – ثقافية

أ-هيمنة الدولة على المجتمع :اقتصاديا

إن الاقتصاد السياسي، كعلم إنساني ظهر لمواكبة تطورات النهضة الرأسمالية في أوربا والذي يهتم بالمعادلات الحسابية التي تدرس المصالح الاقتصادية المتناقضة والمتطابقة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين داخل النسيج الاجتماعي، يفترض استقلالية الأعوان الإقتصاديين والسماح لهم بالتكتل في جماعات ضغط اقتصادية، تمكنهم من الدفاع عن مصالحهم في محيط تنافسي اقتصادي، مما يساهم في بروز تيارات سياسية متناقضة ومتصادمة نتيجة لتناقض المصالح الاقتصادية.

إلا أن الجذور التاريخية التي ظهرت في سياقها الدولة الجزائرية والمستندة على إلغاء الاختلافات وتأميم الصراعات بين مختلف عناصر المجموعة الوطنية، كافية لأحداث القطيعة مع الاقتصاد السياسي كعملية حسابية تطرح المصالح الاقتصادية المتعارضة للأعوان الاقتصاديين.

بل أن الإيديولوجية الواحدية للدولة الجزائرية تبدو متعارضة مع أبجديات الاقتصاد السياسي. حيث تستند الدولة الجزائرية على غايه سياسية ترفض إستقلالية الاقتصادي الذي يؤدي إلى تصادم المصالح الاقتصادية التي تنتج عنها بروزتيارات سياسية متعددة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الايديولوجية الوطنية للدولة الجزائرية لا تهاب الاستقلالية الاقتصادية من منظور اقتصادي وإنما تهابها من منظور سياسي.

"ليس للدولة الجزائرية أهداف اقتصادية في حد ذاتها، بقدر ما لها أهداف سياسية لا يمكن بلوغها إلا من خلال تنمية إقتصادية"[201] وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية يجب النهوض بها لأنها تضمن استقلال البلاد وتعزيز قدراتها الدفاعية، والأهم من ذلك حماية المجموعة الوطنية من التمزقات .

من هذا المنطلق فإن إديولوجية القطاع الاقتصادي العمومي التي تحكم سياسة التنمية الوطنية للدولة الجزائرية، والمستندة على تكامل المصالح الاقتصادية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين وليس على تصادمها، والتي تفترض أن المبادلات الاقتصادية يجب أن تعزز التلاحم والوفاق داخل النسيج الاجتماعي للمجتمع لا إلى تمزيقه... تؤدي حتما إلى هيمنة الدولة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ويتجلى ذلك في الملكية ونظام السوق :

• **نظام الملكية** : إن ايديولوجية الدولة الوطنية المقصية للصراعات الاجتماعية لا يمكنها أن تسمح بتعايش أنماط متعددة من الملكية ولهذا نجدها استندت على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وكل مواثيق الدولة الجزائرية تؤكد هذا.

حيث اعتبر ميثاق الجزائر 1964 "إن الملكية الخاصة تمثل تناقضا أساسيا للرأسمالية"[202]

أما ميثاق 1976 فيؤكد على :**"أن ملكية الدولة هي أعلى شكل من أشكال الملكية الاجتماعية وحيث أن الدولة هي الممثلة للمجتمع في مجمله، فإنها المؤسسة الوحيدة اللائقة لتسيير ممتلكات هذا المجتمع"**[203].

201- IMPASSE DU POPULISME - Opcit . P. 151

202- ميثاق الجزائر 1964 - ص 48

203- ميثاق 1976 ص - 110

ومن هذا المنطلق انتهجت الجزائر سياسة تنموية دعامتها الأساسية القطاع الاقتصادي العمومي ولهذا قامت بعملية تأميمات كبرى كتأميم البنوك سنة 1964 والمناجم 1966 والمحروقات 1971 وختمتها بتأميم الأراضي الفلاحية بموجب قانون الثورة الزراعية 1971.

كما قامت بسياسة استعراضية مكثفة في مجال التصنيع الثقيل .

كل هذا كان تدعيما للأهداف السياسية التي يجب تحقيقها بواسطة التنمية كالقضاء على الفوارق الاجتماعية وتعزيز الاستقلال الوطني من خلال التسيير الاشتراكي للمؤسسات وتكثيف عمليات التشغيل ورفع القدرة الشرائية للمواطنين، كل هذا يجد صداه في الايديولوجية الوطنية التي ترمي إلى كبح الصراعات الاجتماعية وإحداث التوازن لكي تبقى السلطة السياسية هي مركز التوازن حفاظا على توازنها الخاص وتدعيما لهيمنتها وسيطرتها.

• **أما فيما يخص نظام السوق:** إن الاستراتيجية الاقتصادية للسلطة الجزائرية التي حاولت إحداث القطيعة مع أبجديات الإقتصاد السياسي كعملية حسابية تطرح إشكالية المصالح الاقتصادية المتناقضة، نتيجة رفضها للاختلافات السياسية، فإنها ترفض – بالضرورة – التبادلات التجارية الحرة، باحتكارها التجارة الخارجية ومحاولتها التحكم في السوق .

و في هذا السياق وبغرض إتمام السلطة السياسية لسيطرتها وهيمنتها على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فقد أخضعت السوق لمجموعة من القيود الادارية القانونية وتركته فريسة لآليات البيروقراطية الإدارية.

وذلك من خلال إنشاء شبكة توزيع خاصة بها كالمحلات الاشتراكية النموذجية في عهد بن بلة وأسواق الفلاح في عهد بومدين، كذلك من خلال تحديد الأسعار بطريقة إدارية لا اقتصادية، تجميد العملة الوطنية. وتدعيم المواد الاستهلاكية.

إن السلطة من خلال هذه الإجراءات التي ترفض إقتصاد السوق، وإن كانت ظاهريا – تهدف إلى حماية القدرة الشرائية للمواطن ورفع مستواه المعيشي، بتحقيق السعر العادل الذي يكون في متناول كل الناس، إلا أنها كانت تهدف في الحقيقة إلى مصالحة التاجر مع المستهلك خشية من بروز توترات إجتماعية، كما كانت ترمي باحتكارها للتجارة الخارجية إلى قطع الطريق أمام القطاع الخاص لإحداث علاقات وتبادلات مع الخارج وبالتالي التحالف مع "الامبريالية". كما تؤكد على ذلك كل المواثيق الجزائرية.

إلا أن هذه السياسة أدت في الواقع، إلى عكس الأهداف المرجوة منها وذلك بمساهمتها في تدعيم القطاع الخاص الطفيلي، وإبراز فئة من المضاربين وبارونات السوق السوداء. حيث أن المواد التي كانت تتنازل عنها الدولة لمواطنيها بأسعار رمزية، توجد في السوق الموازية بأضعاف أسعارها.

مما أدى إلى اقتصاد الندرة وسيطرة المضاربين على المواد المدعمة عن طريق رشوة الجهاز الإداري التابع للدولة المحتكرة.

وهنا تطرح إشكالية علاقة السياسي مع الاقتصادي حيث يظهر جليا بأن الدولة حاولت تحقيق أهداف سياسية بواسطة التنمية الاقتصادية.

ب - هيمنة السلطة على المجتمع :ثقافيا.

تعدّ الثقافة بوصفها أهم دعائم الهوية الوطنية، أهم محرك لمختلف الايديولوجيات لفرض سيطرتها وهيمنتها.

و الإيديولوجية الوطنية التي نشأت في أحضانها الدولة الجزائرية، والمستندة - أساسا- على تعبئة عناصر الهوية الوطنية، لأحداث توازن داخل النسيج الاجتماعي للمجموعة الوطنية، رمت بكل ثقلها على عنصر الثقافة بمختلف مكوناتها، من لغة ودين وتراث، لخلق الالتحام داخل المجتمع والتفاف المواطنين حول المشروع الذي بلورته السلطة السياسية والنخبة المشكلة لها.

وهكذا استغلت النخبة السياسية الوطنية كل الأبعاد والرموز الثقافية واستعملتها في توظيف وحدانية المذهب العقيدي والديني والتراث الثقافي والتضامن لفائدة مشروعها السياسي، ومن منظور الاديولوجية الجزائرية، تظهر الثقافة وهي منتوج مجتمعي أساسا- مشروعا سياسيا موحدا، هو الثقافة الوطنية كحصيلة للتزث الوطني.

ويعد من تحصيل حاصل تأكيد كل مواثيق الدولة الجزائرية على وطنية الثقافة وإلغائها لكل مفهوم، خارج إطار مفهوم المجموعة الوطنية ومشروعها السياسي للثقافة.

• يؤكد ميثاق الجزائر 1964 على وطنية الثقافة وثوريتها : " **في هذا الصدد يتعين الإلحاح على أهمية التعليم في كل المستويات كأداة للتكوين الإيديولوجي، وذلك ما يحتم مراجعة ثورية للبرامج الموروثة عن الإستعمار والرأسمالية**"[204].

204- ميثاق الجزائر 1964 ص : 41

الشيء الملاحظ هنا هو اعتبار عملية التثقيف مجرد أداة لخدمة إيديولوجية السلطة وليس عملية موضوعية للتنوير الفكري وتكوين الرأي الحر المستقل.

• أما من منظور ميثاق 1976 : فأهداف الثقافة الوطنية تتمثل في قولبة المجتمع وصياغته من جديد وفق أهداف السلطة السياسية للبلاد :"**إن اشتراك وسائل الإنتاج شرط أساسي للاشتراكية، ولكن من الضروري أن يكون مرفوقا بتحول عميق للفكر والأخلاق، وبالفعل فإن تغيير الانسان ليس أقل ضرورة من تحويل البلد ولا يمكن أن نعتبر أن الأمور مضمونة ما دامت العقليات وأنواع السلوك لم تستلهم من الاخلاقيات الاشتراكية، وفي هذا المنظور فإن الثورة الثقافية ترمي إلى تكوين إنسان جديد في مجتمع جديد كذلك** "205

من هذا المنطلق، قامت الدولة بمجهود فكري وعقيدي لإعادة إدماج الأنماط الثقافية الموروثة عن الاستعمار، وذلك بصياغة أطروحتها الخاصة اعتمادا على المبدأ الوطني التوحيدي الاجماعي الناظم لبناء الدولة. فكما أجهدت الثورة الجزائرية نفسها في توحيد التنوعات الإيديولوجية الموروثة عن الحركة الوطنية في خطاب سياسي راديكالي، فستحاول الدولة الوطنية ولو بكثير من الجهد والعناد، صياغة خطاب سياسي حول الثقافة، يحوصل شتات الثقافات المجتمعية الجزائرية الموروثة في نسق إيديولوجي وطني موحد .

وعلى رأي عمار بلحسن :" **إن مجتمعا سياسي موحدا ومجسدا في دولة، دفع ثمنا باهضا لإعادة بعث الإطار السياسي والثقافي للدولة الأمة، يتوجس ويرتاب في**

205- ميثاق 1976 ص : 81

تشتت وتعددية ثقافيـة في منظـور النخبـة الحاكمـة تراثـا، يتطلـب إعـادة الصياغـة والتحديث والتوحيد والبناء"206.

• وعلى هذا الأساس فـإن المشـروع الثقـافي يؤكـد علـى إرتبـاط الثقافـة بالأمـة وإحياء كل عناصرها من لغة ودين وتراث مشترك :

• أما من حيث اللغة فقد أكدت كل المواثيق الجزائرية على إعطاء اللغـة العربيـة مكانتها الخاصة، بإعتبارها لغة وطنية ورسمية وحيـدة وبصفتهـا أداة معـبرة عـن القيـم الوطنية. وهذا لكـي تصبـح وسـيلة لإعـادة بنـاء الـتراث الوطـني وتقييمـه، وإسـتعادة الموروث الثقافي والحضاري والتعريف بإنسانيته من أجل إعادة دمجه في الحياة الفكريـة الوطنية، وتربية الحس الشعبي ومحاربة الهيمنة الغربية .

لكـن توجـه النخبـة السياسـية للتحديـث، إنطلاقـا مـن التصنيـع وإسـتعاب التكنولوجيا يبدو متعارضا مع إرادة السلطة في ترقية القيم الوطنية وعلى رأسـها اللغـة العربيـة كـأداة للتثقيـف والتواصـل الاجتمـاعي والنهضـة العلميـة. يبـدو هـذا المسارالتحديثي متعارضا مع استعمال اللغة العربيـة في بلـد يعـاني مـن نقـص كبـير في الإطارات التقنية، وضعف ملحوظ في توفير شروط تثقيف عصرية باللغـة العربيـة. ممـا جعل مختلف ميادين التكنولوجيا والإدارة والتسيير بيد المجموعات المفرنسة .

كما تبدو حركـة الدولـة لتوحيـد اللغـة متعارضـة مـع وضعيـة التعـدد اللغـوي، فوجود عربية وأمازيغية وفرنسية، يكبح ويخون إرادة ثقافة عربية وطنية.

• أما من الناحية الدينية فقد هيمنت السلطة السياسية على مختلف مناحي الحيـاة ومنع أي تفكير واعتقاد ديني خارج الفهم الرسمي للديـن، وذلـك بمأسسـته وأدلجتـه حسب ما يخدم الإيديولوجية التوحيدية للدولة الوطنية .

206– عمار بلحسن . غرامشي وقضايا المجتمع المدني. مرجع سابق ص 381 .

ورفعت شعار الإسلام دين الدولة، ونصبت وزارة خاصة بالشؤون الدينية، واعتبار الأئمة موظفين عموميين. كما قامت السلطة بتنظيم عملية الحج ومراقبة خطب الجمعة بل فرضها على الأئمة من طرف وزارة الشؤون الدينية- كما حدث في السبعينات. وأي تفكير خارج الإطار الرسمي يعتبر، إعتداء على مقدسات الأمة، وعملا من تدبير قوى خارجية، مما أدى إلى ظهور حركات هامشية عن ثقافة المركز

جـ - هيمنة الدولة على المجتمع المدني :

إن الانسجام الدولوي، الضروري لكل مشروع توجيه وإدماج وطني يجب أن يركز على الانسجام الوطني، كما أن المثل التاريخية للتضامن الوطني والاجماع الشعبي تضمن قواعد اللعبة السياسية وتنظمها، وتجعلها بعيدة عن المجابهات والصراعات الاجتماعية والطبقية أو على الأقل تتغاضى عن الاستقطابات والتفريقة الاجتماعية الموجودة داخل الشعب والأمة .

على هذا الأساس، تجري عملية إدارة دفة الحكم وتنظيم قواعد اللعبة السياسية، أي علاقات القوة والسيطرة والتوجيه وإصدار القرارات بين المجموعات الحاكمة والمجموعات الاجتماعية الأخرى، بناظم إيديولوجي هو المبدأ الوطني الثوري كمبدأ ثابت سياسي وإيديولوجي، كوسيلة لتأمين الصراعات الاجتماعية والإعتماد على التضامن، الوحدة الوطنية وأساليب الحوار والتشاور والتفاوض، أما التعارض بين الفئات الاجتماعية، فإن الدولة هي التي تنظمها في قنوات ومنظمات ممثلة تبعا للمصالح والمكانة المهنية أو الإجتماعية، تسمح ليس بممارسة سياسية مستقلة عن السلطة، وإنما بمشاركة سياسية مراقبة ومؤطرة. مما أدى إلى هامشية ولا مشروعية الحركات والممارسات السياسية داخل المجتمع المدني الجزائري، إلا بالقدر الذي تسمح به السلطة السياسية لدعم مشروعها السياسي.

يؤكد هذا عمار بلحسن:" **إن هامشية ولا مشروعية الحركات والممارسات السياسية داخل المجتمع المدني الجزائري تعني أن الحقوق الاجتماعية والجماعية والحريات الفردية كما تعرفها المجتمعات اللبيرالية، تمارس وتطبق في إطارتعبئة سياسية منسجمة مع مصالح الدولة واختياراتها، لربط القمة بالقاعدة ومراجعة الوسائل والغايات ونقد الأخطاء وتوظيف النخب وتعبئة الجماهير**"[207].

وقد ركزت المواثيق الجزائرية على ضرورة استحواذ أجهزة السلطة السياسية على الفئات الاجتماعية الأخرى المتمثلة في المجتمع المدني، وإعتبارها مجرد آليات لتحقيق الاجماع حول المشروع السياسي والنخبة الحاكمة، وهذا ما أصر عليه ميثاق الجزائر 1964 على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:"**لا يمكن لحزب طليعي أن يكتسب القدرة على تعبئة الجماهير وقيادتها وتوجيهها إذا ما تقوقع على نفسه رافضا كل الفئات الإجتماعية الأخرى التي وإن كانت ... لا تلعب دورا محركا في قيادة الثورة، إلا أنها تشكل عاملا ذا اعتبار في البحث عن دعم الشعب في سياسته... ولذلك يتعين على الحزب أن يسهر على تعزيز وتنمية المنظمات الجماهيرية الضرورية لنجاح عمله. هذه المنظمات كلها بحاجة إلى إعادة النظر فيها تبعا للاتجاه الاشتراكي**"[208]

ومن هذا المنطلق، بادرت السلطة السياسية في الجزائر – بعد الاستقلال مباشرة– إلى استيعاب بقايا الحركة الجمعوية الموروثة عن الثورة التحريرية.

207– عمار بلحسن . غرامشي وقضايا المجتمع المدني مرجع سابق ص : 376.

208– ميثاق الجزائر ص : 106 – 107

و لعل أهم المنظمات التي لعبت دورا حساسا خلال الثورة وحاولت المحافظة على استقلاليتها بعد الاستقلال نجد الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تمت تصفيته في سنة 1964 وإعادة هيكلته إلى منظمة جماهيرية تابعة للحزب .

كما نجد الاتحاد العام للطلبة الجزائريين الذي بقي محافظا على إستقلاليته النسبية إلىغاية سنة 1975 حيث تم حله ودمجه مع الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية .

كما قامت السلطة بهيكلة مختلف أوجه النشاط الاجتماعي في منظمات وإتحادات جماهيرية تابعة لإشراف الحزب .

وبهذا أصبحت السلطة تهيمن على مختلف أوجه النشاط الإجتماعي، ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن يؤدي هذا الوضع حسب تعبير برهان غليون :" **إلى جعل اعتماد المجتمع على الدولة نوعا من المرض الحقيقي، حتى لا يكاد الوالد يطلب من الدولة التدخل لحل صراعاته مع أعضاء أسرته. فمع انخلاع الأفراد عن السلطات الوسيطة المنظمة يصبح الطلب على الدولة قويا، إذ لم نقل لا نهائيا. إن المجتمع من دون الدولة أصبح عاجزا كل العجز عن القيام بأي شيء، نعني عن القيام بأي مبادرة**"209.

209- الدين في المجتمع العربي مرجع سابق ص، 315.ح

المبحث الثاني : أزمة علاقات السلطة الاجتماعية.

في الواقع أن أزمة علاقة السلطة الاجتماعية والمدنية لم تطرح في الجزائر بتاتا، لأن أزمة السلطة تعني أولا أزمة السلطة السياسية المسؤولة عن إعادة تنظيم السلطات الاجتماعية وتحديد صلاحياتها، ولهذه السلطة السياسية المصلحة الأولى في أن يبقى المجتمع دون مستندات وتوازنات حتى تبقى هي مركز التوازن الوحيد فيه، ويبقى لديها مركز تجميع كل السلطات الأخرى، وإمكانات التلاعب بها وعليها من أجل حفظ توازنها الخاص.

ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن يؤدي هذا الوضع إلى جعل إعتماد المجتمع على الدولة نوع من المرض الحقيقي. فمع انعدام السلطات الوسيطة المنظمة والمتمثلة في المجتمع المدني يصبح الطلب على الدولة قويا، إن المجتمع من دون الدولة أصبح عاجزا كل العجز عن القيام بأي شيء، نعني القيام بأي مبادرة .

إلا أن جذرية السلطة السياسية الجزائرية ونجاحها في توحيد المجتمع وتأميم كل سيرورة تشريك وتصليب السلطة ومركزيتها ومأسستها على القيم الوطنية، لا تعني أبدا عدم وجود توترات تواجهها في علاقاتها مع المجتمع الذي أنتجته.

فالدولة التي تنشر إيديولوجية تجعل منها دولة " **العناية الإلهية** "210 – حسب تعبير عمار بلحسن – في وعي المواطنين ستتعب كثيرا في تبرير مشروعيتها الثورية المبنية على المشروع التنموي والتوحيدي تحت ضغط التكاليف الاجتماعية لهذا المشروع، والمجابهات الثقافية الناتجة عنه، وتبرجز الفئات التكنوقراطية وتكلس الأجيال السياسية وعدم تجددها، مما ينتج عنها بالضرورة تحول دولنة المجتمع الجزائري إلى

210– عمار بلحسن . غرامشي وقضايا المجتمع المدني، مرجع سابق ص 377.

تفريد الدولة وجعلها ذات مضمون إجتماعي وطبقي معبر على مصالح إجتماعية معينة .

كل هذا سيؤدي في النهاية إلى نتيجتين منطقيتين :

أ – تآكل مشروعية السلطة :

ب – انهيار الوفاق الوطني .

أ- تآكل مشروعية السلطة :

تظهر السلطة السياسية في الجزائر ككتلة تاريخية وطنية، ورثت وتابعت مبادئ التنظيم الإيديولوجي الذي صاغته الحركة الوطنية والثورة الجزائرية : خط وطني ومحتوى ونزعة فلاحية وشعبية عفوية تعتبر قوى الشعب هي القوة المغيرة للتاريخ وتقدس حركته وماضيه، وتهتدي بتراثه الثوري من منظور راديكالي ووطني، من دون أي نظرة تحليلية للاختلافات والتناقضات الاجتماعية لتحقيق نوع من الكتلة الاديولوجية المنسجمة.

ويتحدد الحكم والنظام السياسي على أساس أن المجموعات الحاكمة هي مجموعة أو نخبة وطنية تنحدر من قيادات الثورة المسلحة، عسكريين ومدنيين احترفوا النضال الثوري الوطني خلال الاستعمار، وارتبطوا من ناحية أصولهم الاجتماعية بفئات البرجوازية الصغيرة التي أتت من التفقير والتكديح والتفكيك الاجتماعي.

وتكونت بمزيج إيديولوجي متنوع : وطنية موحدة، نزعة إسلامية وبقايا لإشتراكية أو ماركسية إقتصادية موروثة عن نشأتها في أحضان الحركة العمالية الفرنسية في العشرينات .

تعتمد هذه المجموعة القائدة على مجموعة التكنوقراطية الإقتصادية وهـي مجموعـة تعرف وتملك طـرق تسيير الإدارة ودواليـب الدولـة. قسـم منهـا ورثتـه الجزائـر عـن الاستعمار، وقسم أخر كونته المعاهد والجامعات بعد الاستقلال.

وتربـط هـذه المجموعـات التكنوقراطيـة علاقـات مـوالاة وتبعيـة لمركـز السـلطة السياسية أو جيل نوفمبر كما يسمى في الجزائر، هذا الجيل الذي بنى مشروعيته علـى قيادته للثورة المسلحة وتحقيق الاستقلال.

وتـبريرا لمشـروعيتها وتدعيمـا للمشـروع الإيديولوجـي التوحيـدي وتغطيـة للتناقضـات الاجتماعيـة الـتي يمكـن أن تظهـر علـى السـطح وتعرقـل هـذا المشـروع، اعتمدت السلطة السياسية على سياسة تنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي :

• أما من الناحية الاقتصادية فقد تبنت سياسة تصنيعية مكثفة موزعة عبر مختلـف جهات الوطن ورفعـت شـعار الثـورة الصناعيـة الـتي نتجـت عنهـا مركبـات صناعيـة ضخمة. أما من الناحية الزراعية فقد رفعت شعار الثورة الزراعية الذي أدى إلى تـأميم الأراضي وتوزيعها على الفلاحين المعدمين .

• أما من الناحية الاجتماعية فقد أدت سياسة التصنيع إلى توفير عـدد لا يحصـى من مناصب الشغل الذي قلص البطالة بشكل حاد، إضافة إلى إهتمام الدولـة بالرعايـة الاجتماعية للمواطنين كمجانية العلاج والتعليم وبنـاء المسـاكن الاجتماعيـة في المـدن والقرى النموذجية في الأرياف، الشـيء الـذي أدى إلى إرتفـاع محسوس للمسـتوى المعيشي للمواطنين .

والشيء المساعد على نجاح السلطة النسبي في هذه السياسة، وجود الريع البترولي الذي ساهم في تغطية النفقات المتزايدة نتيجة لـتزايد الطلـب الاجتمـاعي خاصـة بعـد الطفرة التي حصلت في أسعار البترول في بدايـة السـبعينات وبدايـة الثمانينـات، حتـى

أصبحت الدولة بمثابة البقرة الحلوب. الشيء الذي أدى إلى تسكين الصراعات الاجتماعية والالتفاف الملحوظ للشعب حول مشروع السلطة السياسية .

إلا أن سياسة تسكين التناقضات الاجتماعية بدأت تفقد بريقها خاصة مع التدهور المريع لأسعار البترول في منتصف الثمانينات و لم يعد الريع البترولي يغطي التكاليف الاجتماعية، الناتجة عن الطلب المتزايد من طرف المجتمع على الدولة.

مما جعل التناقضات الاجتماعية التي كانت ساكنة تبرز على السطح، الشيء الذي أحدث شرخا وتصدعا تاريخيا للمشروعية الثورية للسلطة السياسية بأبعادها المختلفة؛

• في وعي وخيال الفئات السكانية الجديدة (الشباب العامل والمتعلم من جيل الاستقلال وناتج الانفجار الديموغرافي). استنفذت المشروعية الثورية معناها التبريري، خاصة وأن هذا الجيل لم يعرف الثورة و لم تربطه بها أي عاطفة، نتيجة السياسة الشعوبية المتبعة التي أدت إلى طمس التاريخ وتشويهه .

• كما بدأت سياسة التنمية والتحديث، التي قدمت في مشروع وخطاب اشتراكي في التفتت تحت تأثير الأزمة الاقتصادية والاستهلاكية وثقل المديونية وتفاقم مشاكل إعادة إنتاج المجتمع (العمل، التعليم، الصحة، إستهلاك، الخدمات ...) وبروز تفاوتات اقتصادية واجتماعية صارخة.

• أما مشروعية الاستقلالية التي ترتكز عليها الإيديولوجية الوطنية، تآكلت تحت تأثير تقهقر سمعة الجزائر الدولية، وتخبطها في تبعية مالية وغذائية واقتصادية.

كل هذا أدى إلى تدهور معيشة الفئات الاجتماعية الكادحة والمتوسطة، وانسداد أفاق الصعود الاجتماعي والثقافي. فبين معاش الشعب الكادح وألم عيش

الفئات الوسطى المتعلمة والمثقفة، تحللت هيمنة النظام وايديولوجيته، واختصرت إلى وظيفة القيادة القسرية، المغلفة في اتصال سياسي رديء ومنقطع عن انشغالات المجتمع، **"وأصبحت الدولة جهاز نظام وقمع وبدل القانون بالقوة والاجماع بالاخضاع، والحل البوليسي مكان السياسي"**[211].

مما أدى إلى تململ المجتمع وبروز الصراعات التي كانت ساكنة أو مقموعة مما جعل الوفاق الاجتماعي ينهار شيئا فشيئا وفقدت السلطة هيبتها .

ب- إنهيار الوفاق الوطني :

إن ايديولوجية السلطة السياسية في الجزائر، والمبنية على تسكين الصراعات الاجتماعية والثقافية وتأميم التناقضات الاجتماعية ومحاولة عجنها في مشروع سياسي توحيدي، تحولت في النهاية إلى ايديولوجية شمولية واقصائية.

مما أدى إلى تجميد التداول على السلطة وتكلس القيادة السياسية، مع قتل إمكانية نمو البدائل والقيادات والأطر الشابة الجديدة. وفي هذا المناخ أصبح همّ النخبة الحاكمة الحفاظ بأي ثمن على موقعها بتهميش العناصر الجديدة.

وقد غطت السلطة السياسية هذا الانحباس والانغلاق، خلال فترة طويلة، بالتنمية المكثفة وتوزيع الريع البترولي لإلهاء المجتمع عن تناقضاته الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية.

وعندما انهارت الايديولوجية الوطنية، وتآكلت مشروعية السلطة السياسية وتآكلت مبرراتها، تحت ضغط التكاليف الاجتماعية والطلب المتزايد على الدولة من طرف المجتمع، بدأت الفئات الأكثر تهميشا والمخلوعة عن أي إطار اجتماعي، تنتظم

211- Ali El Kenz. Aufil de la crise. Ed. Bouchène Alger 1989 - P 4

وتفرز حركات جماهيرية خارج الدولة للمطالبة بالالتفات إليها وتطرح نفسها بديلا للسلطة القائمة .

والمجابهات الفكرية والثقافية التي يعرفها المجتمع الجزائري حول قضايا اللغة ومضمون الدين الإسلامي، تشير إلى مرحلة إنتقالية تتحدد فيها الصدامات – من أجل تغيير سلم القيم – بين ثقافات المركز السياسي الوطني والثقافات المحيطية .

والعجيب في الأمر، أن تتمحور هذه الصدامات الثقافية والإيديولوجية حول الركائز التي اعتمدتها الايديولوجية الوطنية وقامت عليها، والمتمثلة فيما يسمى في القاموس السياسي الجزائري بالثوابت الوطنية والمقصود هنا اللغة الوطنية والدين الإسلامي، هذه الثوابت التي كان يعتقد إلى وقت قريب بأنها أسس مشتركة بين الشعب الجزائري.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف تحولت هذه الثوابت الوطنية (اللغة والإسلام) إلى مركز للصدامات والمجابهات الفكرية والجسدية بعد أن كانت موضوع اجماع ووسيلة لتحقيق الانسجام داخل المجتمع ؟

في اعتقادي أن هذا السؤال يجد الجواب عنه، مرة أخرى في إيديولوجية السلطة الوطنية التي احتكرت كل المصطلحات الوطنية وألغت الخصوصيات الاجتماعية والثقافية من أجل دولنة المجتمع.

◆ فمن حيث اللغة تبدوا حركة السلطة لتوحيد اللغة متعارضة مع وضعية التعدد اللغوي، فوجود عربية وأمازيغية إضافة للفرنسية يكبح ويخون إرادة ثقافة عربية وطنية، بخلق توترات مصحوبة بردود فعل مجتمعية، ذلك أن انغلاق أفاق الصعود الاجتماعي في وجه المثقفين والمجموعات الفكرية المعربة واقتصار مجال نشاطهم على القطاعات المهنية والثقافية الثانوية، وسيطرة مجموعات مفرنسة على مقاليد الاقتصاد

وقطاعات العلم والتكنولوجيا، يجعل الصدامات بين الفئتين حول طبيعة لائحة القيم التي ينبغي أن تحكم المجتمع. مما أدى باللغة أن تصبح إيديولوجية عوض أن تكون وسيلة اتصال، مما يفسح المجال واسعا أمام التهم اللاذعة التي تعبر عن عنف عميق:"**ومن إعتبارها عاملا وحدويا تتحول اللغة إلى عامل تجزئة بين جزء من النخبة المتهمة بالتغريب (الإحالة هنا إلى حزب فرنسا الشهير) وجزء أخر يتهم بالإرتباط الدوغمائي للماضي**"[212]. حسب تعبير الهواري عدي .

ومن جهة أخرى يواجه مطلب ثقافة وطنية عربية المحتوى والتوجه التعددية اللغوية ووجود الثقافات الجهوية والشعبية وأدواتها، هذه الأوضاع التي أفرزت حركات خارج الدولة للمطالبة بإحترام الخصوصيات اللغوية والثقافية والاختلاف الثقافي، تجسدت في حركة ربيع القبائل في سنة 1980 والمجموعات الثقافية البربرية التي وجدت في ملتقى "ياقوران" تعبيرها وخطابها الثقافي والإيديولوجي[213].

• أما فيما يخص الدين الإسلامي، فإن ظهور قوى اجتماعية وفكرية جديدة كالمجموعات الإسلامية المنفصلة على المؤسسة الدينية الرسمية فيجد صداه دون شك – عند الجزء المهمش من النخبة والجزء المهدد من الطبقة الفقيرة والوسطى التي يكاد يطحنها إقتصاد الندرة والمضاربة أو ما يسمى بالطراباندو الذي نظمت آلياته، بالارتباط باحتكار السلطة للسوق. هذه الفئات التي يمكن أن يقدم لها الإسلام فرصة أكبر للصعود والتقدم والاندماج في المجتمع السياسي ودائرة النخبة الاجتماعية.

لقد وجدت هذه الفئات في المساجد والجامعات ملاذا لها لنشر خطابها السياسي عن الدين وطرحه كبديل لايديولوجية السلطة القائمة، مثيرة مشاعر العدل والمساواة الأخلاقية بين الناس، مفجرة المخزون التاريخي لذاكرة الاعتراض على التميزو الظلم

212– هواري عدي : أسبوعية الوقت . العدد 12 . من 15 إلى 22 فيفري 1994.

213– عمار بلحسن . فرامشي وقضايا المجتمع المدني . مرجع السابق . ص 386.

الذي يشكو منه جمهور يزداد اتساعا. بل أن سحر الدعوة الإسلامية السياسية حسب تعبير برهان غليـون :"**نـابع مـن الرغبـة في قلـب الأوضـاع والخـروج مـن أوضـاع الهامشية. إن حب الصرامة والانتقام، يختلـط لا محالـة هنـا بقيـم المسـاواة والعدالـة كما يختلط بالإحباط والحاجة إلى الاندماج الاجتماعي بل إلى الإحسان**"214.

إن المجموعات السياسية الإسلامية التي وجدت بعد الاسـتقلال مباشـرة وكـانت تقتصـر علـى الدعـوة في المسـاجد وإن غطتهـا شـخصية هـواري بومديـن الكريزميـة والتفاف الشعب حول مشروعه المبـني علـى التنميـة والعدالـة الاجتماعيـة. إلا أنـه في الثمانينات استغلت هذه الجماعات سياسـة الانفتـاح والمراجعـة في عهـد الشـاذلي بـن جديـد. وخرجـت بأفكارهـا مـن أسـوار الجامعـة والمسـاجد إلى الأوسـاط الشـعبية، وازدادت قاعدتها إتساعا215.

• ثم انتقلت هذه المجموعات إلى نقلة نوعية في عملهـا مـن أجـل قلـب النظـام السياسي وفرض قيمها، حيث انتقلت إلى العمل المسلح في سنة 1985 على يد حركة بويعلي في الوسط الجزائري.

• إضافة إلى الصدامات التي ثـارت حـول اللغـة والديـن فقـد شـهدت الجزائـر مجموعة من الحركات الاجتماعيـة في المـدن الكـبرى مثـل (تـيزي وزو 1980 وهـران 1982 قسنطينة 1986) هذه الحركـات الـتي كـانت تعـبر عـن تململ المجتمـع ورفضـه للسياسة الاقصائية للسلطة السياسية وانتشار الفساد داخل أجهزة الحكم .

214– الدين في المجتمع العربي. مرجع سابق . ص 308.

215– إن سياسة الإنفتاح في عهد الشاذلي كانت تحتـاج إلـى تصفيـة الإتجاهـات التـي كـانت تسـاند سياسة بومدين مما أعطى فرصة للحركة الإسـلامية أن تنمـو علـى حسـاب اليسـار. أنظـر عـروس الزوبير . مداخلة حول الدين والسياسة في الجزائر (إنتفاضة أكتوبر 88 نموذجـا. نـدوة الديـن فـي المجتمع العربي. مرجع سابق. ص 10)

كل هذه الصدامات الفكرية والثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري والحركات الاحتجاجية التي شهدتها الأطراف تطورت إلى مجابهة عنيفة، كلية ووطنية خلال أكتوبر 1988، في مجال المركز الرمزي للسلطة السياسية، العاصمة، ومنها انتقلت إلى المدن الكبرى والصغرى. هذه الانتفاضة الشعبية التي تعد حدا فاصلا ونهاية للسياسة الشعبوية للسلطة.

خلاصة الفصل الثالث (القسم الثاني) :

نستنتج من خلال دراستنا لهذا الفصل أن : إحياء وتعبئة الهوية الجماعية والثقافية، ارتبط في الثقافة السياسية الجزائرية ببناء الكيان السياسي. ورغم كون الدولة كيانا سياسيا ومنفعيا يجد مراجعه في جدلية المصالح المادية، إلا أن الدولة في الجزائر تظهر وكأنها الإطار العام الثقافي والمجتمعي الضروري لانبعاث الأمة .

إن ارتباط الأمة بالدولة جعل من هذه الأخيرة، محركا مركزيا لعمليات الإدماج الوطني والتوحيد والتنمية نظرا لمفعولها التطبيقي والميداني، قبالة هشاشة وتضعضع المجتمع المدني.

على هذا الأساس تجري عملية إدارة دفة الحكم وتنظيم قواعد اللعبة السياسة. بناظم إيديولوجي هو المبدأ الوطني الثوري كمبدأ ثابت سياسي وإيديولوجي، أما التعارضات بين الفئات الإجتماعية، فإن السلطة السياسية هي التي تنظمها في قنوات خاصة، تسمح ليس بممارسة سياسية مستقلة عنها، وإنما بمشاركة سياسية مؤطرة ومراقبة، مما أدى إلى هامشية ولا مشروعية الحركات والممارسات السياسية، داخل المجتمع الجزائري.

مما أدى إلى ذوبان المجتمع في الدولة وسيطرة السلطة السياسية على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولاعتبار كل نشاط خارج الإطار الرسمي بمثابة تهديد للإندماج الوطني.

وقد ساعد على تسكين الصراعات الاجتماعية، وجود الريع البترولي الذي استعمل في تغطية تكاليف الطلب الاجتماعي على الدولة. لكن بعد انخفاض أسعار البترول أو عجز الدولة عن تغطية الطلب المتزايد من المجتمع عليها، أدى إلى بروز التناقضات الاجتماعية التي كانت ساكنة على السطح. الشيء الذي أحدث

شرخا وتصدعا للمشروعية الثورية للسلطة السياسية في أبعادها التاريخية والتنموية، وتحلل هيمنة النظام وإيديولوجية، واختصرت إلى وظيفة القيادة القسرية.

مما نتج عنه انهيارا للوفاق الوطني تمثل في بروز حركات إجتماعية وثقافية خارج إطار السلطة السياسية طارحة نفسها بديلا للسلطة القائمة . الشيء الذي أدى إلى ظهور حركات إحتجاجية جانبية، كانت مقدمة للإنفجار الشعبي العام. في أكتوبر 1988، هذه الانتفاضة التي وضعت حدا فاصلا، ونهاية للإيديولوجية التوحيدية والاقصائية .

النتائج العامة

من خلال هذا البحث الذي حاولنا فيه، حسب الامكانيات المتاحة لدينا، التقصي عن طبيعة السلطة السياسية في المجتمع الجزائري من 1962- إلى 1988، توصلنا إلى بعض الملاحظات التي سوف نلخصها في ما يلي :

❶ إن السلطة السياسية، كظاهرة إجتماعية، لم تتشكل من فراغ. وأن شبكة المحرمات والتقديس التي طوقت الفعل السلطوي، في كل أشكاله الدينية والأبوية والسياسية، لم تكن نتاج أشخاص، وإنما هي وليدة تراكمات ثقافية وتاريخية ترسخت في الوعي الجمعي للمجتمع :

❖ حيث ارتكزت السلطة على مرجعية دينية أصبحت، بعد إنحطاط المجتمع الإسلامي، وسيلة لتغييب العقل وتكريس الفكر الشمولي .

❖ كما ارتكزت على العصبية القبلية وروابط الولاء، التي سادت ولا زالت في المجتمع الجزائري، والتي ولدت نظاما إجتماعيا يفرض ذوبان الفرد في الجماعة. مما عزز النزعة الانعزالية والانفصالية، التي ترفض التعابش مع الأخر، وترفض المعارضة داخل النسيج الاجتماعي.

هذا نتيجة للاحتلال الذي حال دون السماح للمجتمع في وعي ظروفه الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، وتنظيم نفسه على أساس قواعد عامة ومجردة، على غرار المجتمعات التي حطمت كل العلاقات الاقطاعية والبطريكية. مما أدى إلى بروز ثقافة سياسية مبنية على التعصب ورفض الحوار.

❷ رغم أن الدولة كيانا سياسيا نفعيا وأداتيا، يجد جذوره ومراجعه في جدلية المصالح المادية، إلا أن الدولة في الجزائر، تظهر وكأنها الإطار العام الثقافي والمجتمعي الضروري لانبعاث الأمة .

ولهذا تبنت السلطة السياسية، إيديولوجية وطنية تستند على إحياء وتعبئة الهوية الجماعية والثقافية (من لغة ودين والولاءات الاجتماعية الموروثة) وتجعل من المؤسسة السياسية المظهر الأكثر تعبيرا عن وجود الشعب.

والوطنية كإيديولوجية سياسية، تطابق الشعب مع قيادته وترفض إعادة توزيع السلطة داخل النسيج الاجتماعي، بإلغائها للصراعات الداخلية، لأن وحدة المجموعة الوطنية، تفرض رسم الحدود التي تفرق بين الصديق والعدو. والمعيار المميز هو الانخراط في تحقيق مشروع بناء كيان سياسي مستقل عن الدولة الاستعمارية.

تشمل الوطنية -إذن- كل المجموعة الوطنية وتلغي الاختلاف بين عناصرها، ولا تعترف بالمعارضة الرسمية، وإن اعترفت بها إلا لإدانتها واتهامها بالعمالة للخارج.

على هذا الأساس، يمكننا اعتبار الايديولوجية الوطنية- التي تبنتها السلطة السياسية في الجزائر - إمتدادا للمرجعية الثقافية والتاريخية التي تبلورت في الوعي الجمعي للمجتمع، مما أنتج الشخصية التحكمية وثقافة الاقصاء، التي أدت إلى تغييب الديمقراطية وسيطرت الفكرالشمولي.

❸ إن الإيديولوجية الوطنية : استطاعت أن تحقق للمجتمع الجزائري كيانه السياسي المستقل عن الكيان الاستعماري، عن طريق ثورة مسلحة. لكن الخطاب السياسي أعطى الثورة طابعا أسطوريا وتقديسيا، اتخذته السلطة كمصدر لمشروعيتها، حيث أصبحت قداسة السلطة امتدادا لقداسة الثورة (المشروعية الثورية). كما استندت السلطة السياسية على مشروعية دستورية (دستور 1976)، ما هي في الحقيقة، سوى تقنين لمشروعية ثورية وتزكية شعبية لها. لأنها نتيجة منحة من " السلطة الثورية ". تنازلت بموجبها عن جزء من سلطاتها لصالح هيئات وضعتها بنفسها، أما سلطاتها فتبقى أصلية لا ينازعها فيها أحد.

❹ إذا كانت السلطة السياسية وليدة الإيديولوجية الوطنية- ترفض الاختلاف والمعارضة خارج الأطر الرسمية، فإنها سلطة إقصائية حتى بين أجهزتها الداخلية، حيث الجهاز الذي يملك القوة هو الذي يهيمن على الأجهزة الأخرى . وما هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، إلا لأنها تملك وسائل العنف وتتمترس وراءها دبابات الجيش .

❺ إن الصراع من أجل السلطة لا يكون من أجل تغيير الأساسيات الإيديولوجية للسلطة القائمة، بل فقط من أجل تغيير الأشخاص الحائزين لها. الشيء الذي جعل انتقال السلطة من جماعة إلى أخرى، تؤدي دائما إلى المأزق المسدود، مما تكون نتيجته الصراعات الدموية وتصفية الخصوم واقصائهم نهائيا من الساحة السياسية، وتستغل الجماعات المتنافسة على السلطة العشائرية وروابط الولاء في تشكيل تحالفات لترجيح موازين القوى .

وهذا انعكاسا للتركيبة الاجتماعية للسلطة ذات الأصول الريفية - أين لا زالت روح العصبية القبلية حية - والمتجندة على أسس جهوية، حتى يضمن المجندون ثقة وولاء مجنديهم، من جهة. والثقافة السياسية للمجتمع، التي تمتاز بالتعصب ورفض الحوار، مما أعطى للعنف مكانة مهيمة في النظام السياسي الجزائري، والمكانة التفضيلية للجيش. التي جعلت منه المؤسسة السياسية المنظمة الوحيدة في البلاد، من جهة أخرى

❻ إن المؤسسات التي وضعت لبناء " دولة لا تزال بزوال الرجال "، ماهي في الحقيقة إلا آليات لتحقيق الإجماع حول مشروع النخبة الحاكمة باستثناء الجيش، المؤسسة المنظمة الوحيدة التي حكمت البلاد، وهيمنت على المؤسسات الأخرى .

❼ إن الدولة الوطنية، عوض أن تعمل على بناء المجتمع عملت على تقوية سلطتها المركزية، مما جعل منها محركا مركزيا لعمليات الادماج الوطني والتوحيد والتنمية، نظرا لمفعولها التطبيقي والميداني، قبالة هشاشة وتضعضع المجتمع المدني .

الشيء الذي أدى إلى ذوبان المجتمع في الدولة، أما التعارضات الاجتماعية، فإن السلطة السياسية هي التي تنظمها في قنوات خاصة، تسمح ليس بممارسة سياسية مستقلة عنها، وإنما بمشاركة سياسية مراقبة ومؤطرة، مما أدى إلى هامشية ولا مشروعية الحركات والممارسات السياسية داخل المجتمع.

وقد ساعدعلى تسكين الصراعات الاجتماعية، الريع البترولي الذي استعمل في تغطية تكاليف الطلب الاجتماعي على الدولة، لكن بعد تدهور أسعار البترول، وعجز الدولة عن تغطية الطلب المتزايد من المجتمع عليها، برزت التناقضات الاجتماعية على السطح، الشيء الذي أحدث شرخا وتصدعا للمشروعية الثورية للسلطة السياسية وتحلل هيمنة النظام .

مما نتج عنه انهيارا للوفاق الوطني تمثل في بروز حركات اجتماعية وثقافية خارج الإطار الرسمي، طارحة نفسها بديلا للسلطة القائمة .

الشيء الذي أدى إلى ظهور حركات إحتجاجية جانبية، كانت مقدمة للإنتفاضة الشعبية في أكتوبر 1988، التي وضعت حدا للإيديولوجية الوطنية .

خاتمة عامة

رغم كون الدولة كيانا سياسيا منفعيا وأداتيا، يجد جـذوره ومراجعـه في جدليـة المصالح المادية، إلا أن الدولة في الجزائر، تظهر كأنهـا الإطـار العـام الثقـافي والمجتمعـي الضروري لإنبعاث الأمة، كإستمرارية تاريخية تتخطى الحادث الاستعماري، وتجعـل من المؤسسة السياسية الوطنية المظهر الأكـثر تعبـيرا ودلالـة عـن وجـود الشـعب عـبر التاريخ وداخل جوقة الأمم العصرية .

على هذا الأساس، تبنت إيديولوجية وطنية، تسـتند علـى إحيـاء وتعبئـة عنـاصر الهويـة المشـتركة بـين المجموعـة الوطنيـة، وتبـني مشـروعيتها علـى أنقـاض الـولاءات الاجتماعية الماضية والموروثة .

والوطنيـة كإديولوجيـة سياسـية ترفـض إعـادة توزيـع السـلطة داخـل النسـيج الاجتمـاعي، بإلغائهـا للصراعـات الداخليـة، وعـدم إعترافهـا بالمعارضـة الرسميـة، وإن اعـترفت بهـا إلا لإدانتهـا وإتهامهـا بالعمالـة للخـارج، لأن وحـدة المجموعـة الوطنيـة وإنسجامها، تفرض رسم الحدود التي تفرق بين الصديق والعـدو. والمعيـار المميز هـو الانخراط في تحقيق مشروع بناء كيان سياسي مستقل، والذي تبنته النخـب الحاكمـة. وبالتالي تفرض مطابقة الشعب مع قيادته.

الشيء الذي أحاط الفعل السلطوي بشبكة من المحرمات والتقديس، مما أدى إلى تجميد تداول السلطة وتكلس القيادة السياسية، مع قتل إمكانية نمو البدائل والقيـادات والأطر الجديدة. الشيء الذي أنتـج الشـخصية التحكميـة ورفـض التعـايش والحـوار، وسيطرة ثقافة التعصب والفكر الشمولي .

مما أدى إلى هيمنة السلطة السياسية على المجتمـع، بـل ذوبانـه في الدولـة. حيـث أصبحت الدولة تهيمن علـى كـل منـاحي الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة،

بفضل تسكين الصراعات الاجتماعية، عن طريق توزيع الريع البترولي لتغطية التكاليف الاجتماعية.

مما أدى إلى هامشية ولا مشروعية الحركات والممارسات السياسية داخل المجتمع

لكن أمام عجز السلطة السياسية عن تبرير مشروعيتها، جراء إرتفاع الطلب الاجتماعي على الدولة، تحللت هيمنة النظام وتآكلت مشروعيته . مما نتج عنه تصدعا للوفاق الوطني. وظهور حركات احتجاجية جانبية، كانت مقدمة للانتفاضة الشعبية العامة، في أكتوبر 1988، التي وضعت حدا للإيديولوجية الوطنية الشعبوية، وأسست لبداية توازن جديد بين المجتمع والدولة، تمثل في الانفتاح السياسي على المعارضة.

لكن التساؤلات التي تطرح نفسها بحدة اليوم :

- هل أصبح المجتمع – بثقافته السياسية الاقصائية المبنية على التعصب ورفض التعايش – مستعدا لاستيعاب التجربة الديمقراطية ؟

- وهل الحركات السياسية والجمعوية، المنبثقة عن دستور 1989، بفقر خطابها السياسي وشعبويته، قادرة على تحسيس المجتمع وتربيته على الثقافة الديمقراطية ؟.

- وهل نبهت الأزمة السياسية الحالية – بدمائها وألامها – المجتمع والطبقة السياسية بأن الجزائر تتسع للجميع ولا مستقبل لها بدون تعايش وحوار حضاري ديمقراطي بين مختلف شرائح المجتمع ؟

التاريخ والمستقبل وحدهما القادران على الإجابة عن هذه التساؤلات.

قائمة المراجع

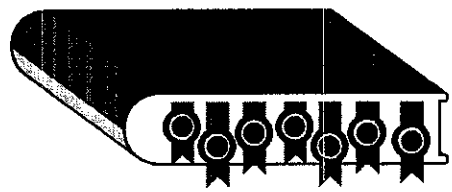

المصادر :

1- برنامج طرابلس.

2- ميثاق الجزائر 1964 : طبعة جريدة النصر - دون تاريخ

3- الميثاق الوطني 1976 : طبعة مجلة الأصالة - الجزائر - 1976 .

4- الدساتير الجزائرية (1963-1976-1989) نشر مديرية الوثائق للمجلس الدستوري.

5- تصريح 19 جوان 1965 .

المراجع :

I- مراجع بالعربية :

1- ابن خلدون عبد الرحمان - المقدمة - دار الكتاب اللبناني - بيروت 1982 .

2- بوشعير سعيد - القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة - ديوان المطبوعات الجامعية والمؤسسة الوطنية للكتاب - الجزء الأول - 1989 .

3- بوشعير سعيد - القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة - ديوان المطبوعات الجامعية والمؤسسة الوطنية للكتاب - الجزء الثاني - الجزائر - 1988 .

4- بوبشير محمد آمقران - النظام القضائي الجزائري - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر - 1994.

5- بلحسن عمار - إنتيلجانسيا أم مثقفون في الجزائر - دار الحداثة - بيروث الطبعة الأولى - 1986.

6- حمدان جمال - العالم الإسلامي المعاصر - القاهرة - 1981.

7- حسن ملحم - التحليل الإجتماعي للسلطة - منشورات دحلب - الجزائر - 1993.

8- الدليل الإحصائي للجزائر - وزارة التخطيط - 1978/1977.

9- زايد أحمد - الدولة في العالم الثالث والرؤيا السوسيولوجية - دار الثقافة للنشر - القاهرة - 1985.

10- زيغور علي - قطاع النرجسية والبطولة في الذات العربية - دار الطليعة - بيروت - 1982.

11- السويدى محمد - علم الإجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1990.

12- سامية حسن الساعاتي - الثقافة والشخصية (بحث في علم الإجتماع الثقافي) دار النهضة للطباعة والنشر - بيروت - 1983.

13- طلاس مصطفى وبسام العسلي - الثورة الجزائرية - دار الشورى - بيروت - 1982.

14- عمارة محمد - الإسلام وفلسفة الحكم - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت 1982.

15- العروي عبدالله - مفهوم الإيديولوجية - المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء - المغرب.

16- محمود أمين العالم - الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - 1986.

17- مرتاض عبدالمالك - مصطلحات الثورة الجزائرية - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر.

18- القرآن الكريم

II- مراجع باللغات الأجنبية مترجمة إلى العربية :

1- الفرد بل - الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي - ترجمة عبدالرحمان بدوى - دار الغرب الإسلامي - بيروت 1981.

2- أركون محمد - الفكر الإسلامي - ترجمة هشام صالح - المؤسسة الوطنية للكتاب ولافوميك - الجزائر - 1993.

3- أندرى برنيان وأندرى نوشي وايف لاكوسن - الجزائريين الماضي والحاضر - ترجمة رابح أسطمبولي ومنصف عاشور - ديوان المطبوعات الجزائرية - الجزائر - 1984.

4-جـوران ثوربـون - إيديولوجيـة السـلطة وسـلطة الإيديولوجيـا - ترجمـة إليـاس مرقص - دار الوحدة - القاهرة - 1982 .

5-جغلول عبدالقادر - الإشكالية التاريخية في علم الإجتماع السياسي عند إبن خلدون - ترجمة فيصل عباس - دار الحداثة - لبنان - الطبعة الثالثة - 1982 .

6-مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط - ترجمة فضيلة سعدان - دار الحداثة - بيروت - 1982 .

III- مراجع باللغة الفرنسية :

1- ADDI El-Houari - L'Impasse du populisme - ENAL - Alger, 1990

2- Bourdieu Pierre - Sociologie de l'Algérie - P.U.F. - Paris , 1974.

3- Benbella Ahmed - Iténiraire (Entretien avec Mohammed Khalifa) Traduction Journal el Badil . Ed. Maintenant - Alger , 1990.

4-Benoune Mahfoud - L'Algérie et la modernité - CODESRIA - Dakar / Senegal , 1989.

5- Bensaada Mohamed Tahar - Le régime politique Algerien - ENAL - Alger - 1992.

6- CUBER Tafond Bernard - La republique Algérienne Démocratique et Populaire Ed. A.Bentemps - Limoge. France , 1979.

7-Franz Fanon - Les damnés de la terre - F. Maspero - Paris, 1968.

8- Harbi Mohamed - l'Algérie et son destin (Croyants ou citoyens) Ed. Arcantere- Paris , 1992.

9- Lebjaoui Mohamed - Vérités sur la revolution Algérienne . Ed. Gallimard - Paris, 1970.

10- LUCA Jean et Jean claude Vatin - Algérie politique (Institution et Regime) - Presse de la fondation national des sciences politique - Paris , 1975.

11- El-Kenz Ali - Aufil de la crise - Ed. Bouchène - Alger - 1989.

12- Ozegane Amar - Le meilleur combat - Paris - Ed. Julliard - 1963.

13- Paul Balta - l'Algérie des Algériens vingt ans aprés . Ed. Ouvriers - Paris , 1981.

14- YEFSAH Abdelkader - La question du pouvoir en Algérie - ENAP - Alger - 1990.

15- Yousfi M'Hmed - Le pouvoir (1962 - 1978) Presse de seria Graphie - Alger , 1992.

IV- جرائد ودوريات :

1- جريدة المساء ليوم 1993/12/19 - الجزائر .

2- أسبوعية الوقت - العدد 12 من 15 - إلى 22 فبراير 1994 .

3- Actualites et Documents (Ministère de l'orientation) Alger . Aout 1964.

4- Revue de presse N. 18 - (Sepetmbre - Octobre) - 1967.

V- ندوات علمية مطبوعة :

1- الدين في المجتمع العربي ندوت عربية منظمة من طرف الجمعية العربية لعلم الإجتماع ومركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة من 04 إلى 07 أفريل 1989 - طبع مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1990

2- أزمة الديمقراطية في الوطن العربي - مجموعة بحوث الندوة المنظمة أيام 26 إلى 30 نوفمبر 1984 نشر مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1984 .

3- غرامشي وقضايا المجتمع المدني - ندوة دولية منظمة من طرف مركز البحوث العربية بالقاهرة سنة 1990 -طبع دار كنعان للدراسات والنشر - دمشق - الطبعة الأولى - سنة 1991 .

خطـــة البحـــث

طبيعـــة السلطـــة السياســـية في الجـــزائـــر

من سنـــة 1962 إلـى 1988

تمهيد

مقدّمة

القسم الأ ول :الأسس التاريخية والسوسيولوجية للسلطة السياسية في الجزائر

الفصل الأول : المرجعية الثقافية والتاريخية للسلطة السياسية في الجزائر

المبحث الأول : المرجعية الثقافية

أ- الديـــــن

ب- العصبية

المبحث الثاني: المرجعية التاريخية

أ- بنية السلطة في المجتمع التقليدي

ب- الحركة الوطنية

جـ- الثورة التحريرية

الفصل الثاني : إيـــديـــــــولوجـــــــية السلطـــــة

المبحث الأول : الأسس الإديولوجية للسلطة

أ- الوطنية

ب- الإسلام

جـ- الإشتراكية

المبحث الثاني : آليات تحقيق الإجماع

أ- الحزب

ب- المنظمات الجماهيرية

الفصل الثالث : اشكـاليـــــــة المشـــروعيـــــة

المبحث الأول : مصادر المشروعية

أ-المشروعية الثورية

ب- المشروعية الدستورية

جـ- المشروعية الكاريزمية

المبحث الثاني : عملية بناء المشروعية

أ- من سنة 1962 - 1965

ب- من سنة 1965 إلى 1978

جـ - من سنة 1978 إلى 1988

القسم الثاني : ممارسة السلطة السياسية في الجزائر

الفصل الأول : ممارسة السلطة على المستوى المؤسساتي

المبحث الأول : علاقة السلطة التنفيذية بالسلطتين التشريعية والقضائية

أ- علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية

ب-علاقة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية

المبحث الثاني : علاقة الدولة بالشعب

أ- علاقة الدولة بالشعب من الناحية السياسية

ب-علاقة الدولة بالشعب من الناحية الإجتماعية

جـ-علاقة الدولة بالمواطن من الناحية الاقتصادية

الفصل الثاني : ممارسة السلطة على مستوى الأشخاص

المبحث الأول : التركيبة الإجتماعية للسلطة

أ- التركيبة البشرية

ب-العنف والسلطة

جـ- الثقة والسلطة

المبحث الثاني : التحالفات على مستوى السلطة

أ- من 1954 إلى 1962

ب- من 1962 إلى 1978

جـ- من 1979 إلى 1989

الفصل الثالث : أزمة الدولـــــــة - الأمـــــة

المبحث الأول : هيمنة الدولة على المجتمع

أ-هيمنة الدولة على المجتمع :اقتصاديا

ب - هيمنة السلطة على المجتمع :ثقافيا

جـ - هيمنة الدولة على المجتمع المدني

المبحث الثاني : أزمة علاقات السلطة الاجتماعية

أ- تآكل مشروعية السلطة

ب- إنهيار الوفاق الوطني

النتائج العامة

خاتمة عامة

قائمة المراجع